LEBANESE NATIONAL DEFENCE

الدفاع الوطني اللبناني

- أميركا اللاتينية
  نصف قارة في طور التبدل
- العلاقات الأميركية الصينية
  من سياسة "الإحتواء" إلى العلاقات الستراتيجية البناءة
- العملة الأوروبية المشتركة (اليورو)
  قراءة هادئة لتطورات متسارعة
- التفوق النوعي الإسرائيلي
  في خدمة الاداء السياسي والعسكري
- التفجيرات النووية الهندية - الباكستانية
  الأهداف والتداعيات
- السلام النووي بعد الحرب الباردة
  نحو المزيد من الإنتشار والعولمة

- Le Concept de Neutralité Etatique
- Conflict Resolution :
  The Case of the Second Gulf War

الدفاع الوطني اللبناني
الدفاع الوطني اللبناني

مجلة
الدفاع الوطني اللبناني
LEBANESE NATIONAL DEFENCE

العدد السادس والعشرون - تشرين أول ١٩٩٨

هل انتهى الردع؟

في العالم الثنائي القطبية الذي انتهى عملياً مع تفكك الاتحاد السوفياتي عام ١٩٩٢، إتخذ مفهوم الردع شكلاً عملياً في حفظ توازنات القوى الدولية الكبرى، بحيث أن كل طرف يرغب في خرق توازن معين كان يبحث عن ساحة لتنفيذ هدفه غالباً ما كانت في العالم الثالث، حيث كان يجري تنفيس الإحتقانات بثورات وحروب تحرير طويلة الأمد واستغلال القضايا العادلة للشعوب في تسوية حسابات الكبار.

كان الردع يتمثل في وجود قوة عسكرية كبيرة وقادرة، تقليدية أو نووية. كان تغيير إتجاه ارباض الصواريخ، أو رفع درجة جهوزيتها، أو أي تطوير لها، يُشكل ردعاً من قوة لأخرى كي تمتنع عن عمل معين. وكان أيضاً وجود أكثر من ٥٠٠ ألف جندي سوفياتي في أوروبا الشرقية رادعاً لأوروبا الغربية عن التفكير بأشياء كثيرة.

وتطبيقاً لمفهوم الردع، كان وجود القوات الأميركية في أوروبا الغربية وكوريا الشمالية، وكان وجود الأحلاف العسكرية. وتطويراً لمفهوم الردع، كانت تجارب الصواريخ المنافسة وما سُمّي بحرب النجوم.

ومع الانتهاء من صدمة سقوط الإتحاد السوفياتي، بدأ مفهوم الردع الذي كان سائداً خلال الحرب الباردة يتراجع.

القوة الروسية لم تردع الطالبان في أفغانستان، فيما فشلت القوة الأميركية في الصومال.

إسرائيل إنسحبت عام ١٩٥٦ بعد ردع أميركي، وتملّقت الولايات المتحدة بعد انتصارها في حرب ١٩٦٧ خوفاً من الردع. أما اليوم فهي تهدد واشنطن ولا تكترث لأي ضغوط، في حال حدثت، ولا تأبه بأي ردع مُحتمل.

كان التهديد يُغيّر سياسات ووقائع، أما اليوم فإننا نرى أن التدخل العسكري (قصف أفغانستان والسودان) لم يُحرز أي مكسب سياسي. كان التفكير في بناء قوة نووية خارج النادي النووي مستحيلاً ومحكوماً بضوابط الردع الدولي. وأصبح التفجير النووي اليوم، بعد تفجيرات الهند وباكستان، من الطموحات العلنية لكل دولة.

هل انتهى الردع؟

العقيد الركن الياس فرحات
مدير التوجيه

الفهرست

العدد السادس والعشرون – تشرين أول ١٩٩٨

أميركا اللاتينية

نصف قارة في طور التبدل ..... **العميد الركن سامي ريحانا** ٥

العلاقات الأميركية الصينية

من سياسة " الإحتواء " إلى العلاقات الستراتيجية البناءة..... **رولى نزيه فياض** ٤٩

العملة الأوروبية المشتركة (اليورو)

قراءة هادئة لتطورات متسارعة..... **رامي الـريس** ٥٧

التفوق النوعي الإسرائيلي

في خدمة الأداء السياسي والعسكري..... ..... **إحسان مـــرتضى** ٦٧

التفجيرات النووية الهندية – الباكستانية

الأهداف والتداعيات .... **محمد عطوي** ٩٥

السلاح النووي بعد الحرب الباردة

نحو المزيد من الإنتشار والعولمة ..... **د. غسان العزي** ١٢٩

أميركا اللاتينية: نصف قارة في طور التبدل

العميد الركن سامي ريحانا(*)

أميركا اللاتينية، إسم أطلقه نابوليون الثالث على كل المناطق الممتدة جنوب الولايات المتحدة بهدف تغطية حملته على المكسيك. وهي تشكل نصف قارة واسعة تبلغ مساحتها ثلاث مرات مساحة أوروبا. إنها بلاد المساحات الواسعة والإثنيات المتنوعة: من هنود بوليفيا إلى خلاسيي البرازيل والأرجنتين والمكسيك المتحدرين من أصل أوروبي إلى قبائل الأمازون التي هي قيد الاندثار، يشكل الـ ٤٧٠ مليون من اللاتين الأميركيين خليطاً إستثنائياً من السكان.

ومن السهول المروية في الشرق والشمال حيث تنتشر زراعة المخدرات ويتم تصنيعها، إلى وسط أميركا الوسطى حيث نال ثوار نيكاراغوا والسالفادور وهندوراس وغيرهم شهرة عالمية، إلى الغابات الاستوائية حول مجرى نهر الأمازون والتي تشكل نصف محميات العالم من هذا النوع من الغابات.

ومن مواطن الحضارات القديمة، الإنكا في البيرو والمايا والأزتيك في المكسيك شمالاً إلى بلاد الدكتاتوريات الحديثة في الأرجنتين والبيرو وتشيلي وبوليفيا

---

*- رئيس غرفة الأوضاع في القصر الجمهوري - دكتوراه دولة ودكتوراه حلقة ثالثة في التاريخ من جامعة السوربون بفرنسا - خريج كلية الحرب في بلجيكا (١٩٨١ - ١٩٨٣).

والباراغواي جنوباً؛ تنتشر دول غنية كفنزويلا والبرازيل وأخرى أقل غنى كالأرجنتين ونيكاراغوا وبوليفيا.

كل ذلك يدفعنا إلى دراسة نصف القارة هذا مع التركيز على الدول التي تشارك عالمنا الحالي في كتابة تاريخه المعاصر.

أولاً: معلومات عن أميركا اللاتينية

تاريخ نصف القارة الأميركية الجنوبي عريق ومتجذّر وغامض. من حضارات الإنكا والأزتيك والمايا إلى الفاتحين الأوروبيين المتعطشين للذهب، إلى ثوار كاسترو وتشي غيفارا إلى مونتيزوما وإيفيتا بيرون وكارلوس كارديل ملك التانغو، إلى بيليه بطل كرة القدم، كلها أسماء تجعل من أميركا اللاتينية أرض الأساطير الغامضة والتي يرغب القراء بدرسها والإطلاع على أوضاعها.

ولا يمكن اعتبار أميركا اللاتينية كياناً متجانساً كأوروبا مثلاً حيث يتناسب الاقتصاد والتطور والحضارة بين دولها، أو كأميركا الشمالية حيث تسيطر قوة واحدة مهيمنة هي الولايات المتحدة، أو كأفريقيا التي يسود الفقر والتخلف كافة أجزائها. ففي قارة أميركا الوسطى والجنوبية، تتنوع المعطيات الاقتصادية والجيوستراتيجية والحضارية وحتى العرقية والإتنية.

لذلك فإن دراستها تختلف عن دراسة باقي القارات، إذ سنعمد إلى التعرّض لكل من دولها على حدة ومن مختلف الجوانب، خاصة لجهة تأثيرها في الأحداث الدولية والمشكلات التي تعترض مسيرتها، وذلك بعد أن نرسم صورة سريعة عن ديموغرافية نصف القارة وجغرافيتها وإمكاناتها وعلاقاتها مع الولايات المتحدة الأميركية.

أ- عموميات

في الغرب من هذا العالم الجنوبي وإلى جانب الجبار الأميركي الشمالي، بدأ يتكوّن "عالم جديد". ومن الريوغراندي إلى أرض النار راحت التحولات تظهر. وهذا الغرب الأقصى اللاتينو-أميركي المنسي من التاريخ المعاصر، راح يلعب دوراً في التوازنات الجيوبوليتيكية والاقتصادية.

فمن جهة، نجحت أميركا اللاتينية في تثبيت ديمقراطيتها بموافقة القادة العسكريين أحياناً والذين سئموا تحمل مسؤوليات قيادة بلدانهم عبر الإنقلابات وتسلم الحكم

بالثورات. ومن جهة أخرى، راح نصف القارة يتراجع عن سياسات الحماية والاقتصاد الموجه، ويتجه نحو الخصخصة بمعناها الواسع، ليعتمد اقتصاد السوق الحر، ولا سيما في تشيلي والأرجنتين[١]. أما البرازيل الواسعة الأطراف، فإنها ستكون قريباً، مع الصين والهند وروسيا، أحد أكبر أقطاب تنمية الاقتصاد العالمي[٢].

ولم تعد أميركا اللاتينية الفناء الخلفي للولايات المتحدة، رغم أن هذا الجبار العالمي ما زال يمارس تأثيره، خاصة في المكسيك. فزمن جمهوريات الموز والجنرالات المدموغين بطابع وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية قد ولّى حالياً على ما يبدو. والبرازيل، التي تحتل المركز الاقتصادي التاسع في العالم، مصممة، عبر السوق المشترك لنصف القارة الأميركية الجنوبي (MERCOSUR)، على لعب دور بارز في السوق الأميركي الضخم، من ألاسكا شمالاً إلى الأرجنتين جنوباً[٣].

من جهة أخرى، ما زالت دول أميركا اللاتينية تعتمد على عرقها الأوروبي لمد جسور مع القارة الأم والتعاون معها اقتصادياً ومالياً، رغم محاولات واشنطن إبقاء التعاون مع الجانب الشرقي للمحيط الأطلسي يمر عبرها[٤]. فأميركا اللاتينية في القرن الحادي والعشرين ليست أميركا تشي غيفارا والقائد ماركوس، إنما هي الثورة الصناعية والاقتصادية والتكنولوجية والتي ستدخل نصف القارة الجنوبي في العالم المعاصر.

ورغم هذا التطور، فإن مظاهر متعددة من الفقر ما زالت تحكم أرجاء العديد من دول أميركا اللاتينية حيث الأغنياء هم أكثر غنى، والفقراء أشد فقراً. كما أن مستوى التنمية يختلف حسب مناطق هذا العالم الجديد، فبعض الدول ما زال في تخلّف كبير عن اللحاق بركب الحضارة المعاصر. علاوة على ذلك، امتد تأثير الأزمة المالية والاقتصادية في الشرق الأقصى خلال نهاية عام ١٩٩٧ ليشمل بورصات ساو باولو وبرازيليا وغيرها[٥].

١- CARCASONNE Guy, "Enraciner la démocratie", le Point, No 1318-19, 20 décembre 1997, P 133.

٢- Référence: Fond Monétaire International.

٣- BONAZZA Patrick, "Face aux Etats Unis, le Mercosur", le Point, No spécial Amérique latine, No 1318-19, 20 décembre 1997, P 124.

٤- LAMBROSCHINI Charles, "Face à la compétition Américaine", le Figaro, 16671, lundi 16/3/1998, P 4.

٥- BEYLAU Pierre, "Un acteur du XXI[e] siècle", le Point, No 1318-19, 20 décembre 1997, P 119.

هذه المعطيات، الإيجابية والسلبية، تدفعنا للإعتقاد أن صفحة من تاريخ أميركا اللاتينية هي قيد الطي حالياً، وأن هذه المنطقة ستساهم مستقبلاً في صنع التاريخ العالمي.

ب- معطيات جيوستراتيجية

عرفت أميركا اللاتينية حضارات عريقة منذ القدم، إذ تركزت حضارة الإنكا في البيرو وتشيلي وبوليفيا وشمال غرب الأرجنتين، والمايا في المكسيك وغواتيمالا، والأزتيك والأولميك في المكسيك. وفي التاريخ الوسيط، عرفت مناطق مختلفة من أميركا اللاتينية أنماطاً متعددة من الاستعمار الأوروبي بعد اكتشاف العالم الجديد. وتركزت المناطق الاستعمارية على الشكل التالي:

-المستعمرات الإسبانية في المكسيك وأميركا الوسطى وغرب القارة الجنوبية.
-المستعمرات البرتغالية في البرازيل.
-المستعمرات الفرنسية في غويانا الفرنسية.
-المستعمرات الهولندية في غويانا الهولندية أو سورينام.

فيما اعتُبرت جنوب الأرجنتين أرضاً خاصة بالهنود من سكان البلاد الأصليين[٦].

١- الديموغرافيا:

أعداد السكان لا تتناسب مع المساحات الواسعة، وقد تم تسجيل الأرقام الآتية:

-حوالى ١٠٠ نسمة في الكيلومتر المربع في كولومبيا وشمال فنزويلا وجزء من الساحل الشرقي للبرازيل.
-حوالى ٥٠ نسمة في الكيلومتر المربع في أجزاء مختلفة من الساحل الشرقي للبرازيل والأرجنتين.
-حوالى ١٠ نسمات في المكسيك وبعض أجزاء شرق البرازيل والأوروغواي.
-١ في مناطق البرازيل الداخلية.
-صفر في مناطق البرازيل الداخلية.

أهم المدن هي :

٦- أنظر ملحق رقم ١: محطات في تاريخ أميركا اللاتينية.
رقم ٢: معلومات جيوستراتيجية عن أميركا اللاتينية.

-أكثر من ٦ ملايين نسمة : مكسيكو - ساوباولو.
-بين ٣ ملايين و٦ ملايين نسمة : ريو دي جانيرو - بوغوتا (كولومبيا) - ليما وسنتياغو (تشيلي).
-من ٢ إلى ٣ ملايين نسمة : كوادالاهارا (المكسيك) - مونتيري (المكسيك) - بيونس أيريس (الأرجنتين).
-من ١ إلى ٢ مليون نسمة : غواتيمالا - سان سلفادور - هافانا (كوبا) - بورت أو برنس (هاييتي) - سان دومينيك (الدومينيك) - كاراكاس (فنزويلا) - ماراكايبو (فنزويلا). (٧)

٢- الإقتصاد :

باطن أرض نصف القارة غني بالخيرات غير المستغلّة، من البترول والغاز الطبيعي في المكسيك وفنزويلا والأرجنتين والبرازيل وغواتيمالا والإكوادور، إلى الفحم الحجري في المكسيك وكولومبيا والبرازيل، إلى مناجم الحديد في المكسيك وفنزويلا والبرازيل والبيرو وتشيلي والأرجنتين، إلى الرصاص والزنك في المكسيك والبيرو، الى القصدير في بوليفيا، إلى الفضة في المكسيك وغواتيمالا والبيرو وتشيلي، إلى الذهب في المكسيك وكولومبيا والبرازيل، إلى البوكسيت في جمايكا وسورينام والبرازيل، إلى نيترات البوتاسيوم في تشيلي(٨).

الزراعات التقليدية تنتشر في المكسيك والبرازيل خاصة، فيما تُعتبر زراعات مختلف أنواع الأرز من إنتاج تشيلي وسورينام وفنزويلا والمكسيك(٩).

تربية المواشي تمارس بكثافة في البرازيل والأرجنتين والمكسيك والبيرو وفنزويلا وبوليفيا والأوروغواي. أما الغابات الإستوائية الأبرز في العالم، فتمتد من البرازيل إلى بوليفيا والباراغواي والسلفادور وكولومبيا وفنزويلا وسورينام وتشيلي. وهي تشكل نصف هذا النوع من المحميات في العالم.

٧- Quid 1997, Laffont, Paris, 1996.
٨- Le Point, No. spécial, Amérique Latine, 1318-19, 20 Septembre 1997.
٩- Quid, idem.

ج- أنظمة الحكم

على الصعيد السياسي، ومنذ ١٩٨٠، تحولت غالبية الأنظمة الدكتاتورية في أميركا اللاتينية نحو الديموقراطية، خاصة في البيرو والأرجنتين والهندوراس والبرازيل والأوروغواي والتشيلي والباراغواي. وفي عام ١٩٩٠، تحول أحد أبرز الأنظمة الشيوعية في نيكاراغوا نحو الانتخابات الحرة وبإشراف دولي[١٠].

وفي عام ١٩٩٢، وُقع في السلفادور اتفاق وضع حداً للنزاع المسلح بين الحكم المنتخب والثوار[١١].

والأمر الملفت للنظر أن غالبية هذه التحولات نحو الديموقراطية حصلت سلمياً ودون مظاهر عنف، إذ انسحب العسكريون برضاهم في البيرو والأوروغواي والبرازيل. وفي تشيلي نظّم القادة العسكريون بأنفسهم استفتاءً شعبياً كانوا يعلمون بأنه لن يكون لمصلحتهم.

وكانت دول أخرى قد تحولت قبل ١٩٨٠ نحو النظام الديموقراطي، كفنزويلا وكولومبيا والدومينيك والإكوادور وبوليفيا.

وهكذا أنهت هذه الدول ظاهرة أميركية لاتينية كانت شائعة منذ استقلالها في بداية القرن التاسع عشر. وترافق التحول نحو الديموقراطية مع اعتماد نظام اقتصاد السوق الحرة، مما ساهم في إنهاء سيطرة السياسة على الاقتصاد في الدول المعنية مع كل ما يستتبع ذلك من ازدهار اجتماعي ومالي. فالاقتصاد الموجّه الذي كانت تُمارسه السلطات العسكرية الحاكمة، كان يؤدي إلى السيطرة على خيرات البلاد وسرقتها. كما أن اقتصاد الدولة كان دائماً في بلدان أميركا اللاتينية مصدر غنى للطبقات الحاكمة، من خلال الفساد والهدر واقتسام المغانم بينها وبين المتعهدين والتجار الكبار، ومن خلال ممارسة نظام الاحتكار في الداخل والحماية الإنتاجية بالنسبة للخارج. واعتمد الحكام في تبرير هذه السيطرة على ضرورة حماية البلاد من الاقتصاد الرأسمالي المتوحش[١٢].

١٠- REVEL Jean-François, "Le grand chantier de la démocratie", le Point, No 1318 - 19, 20 septembre 1997, P 120-121.

١١- REVEL, opcit.

١٢- REVEL, idem.

ثانياً: العلاقات مع الولايات المتحدة

ترتدي العلاقة بين الولايات المتحدة ودول أميركا اللاتينية أهمية كبيرة بالنسبة للجانبين وذلك لأسباب كثيرة. فالولايات المتحدة تعتبر أن أميركا الوسطى والجنوبية هما امتداد لها نحو الجنوب، وقد حاولت إدارة كلينتون بالفعل الحصول على تفويض من الكونغرس لتسريع المفاوضات التجارية مع دول أميركا اللاتينية ودول منطقة الكاريبي التي تشكل سوقاً استهلاكية ضخمة للمنتوجات الأميركية.

والتجارة تحظى بالأولوية المطلقة للعلاقات بين جهتي القارة. وضمن هذا الإطار، عُقدت قمة سنتياغو (تشيلي) لرؤساء دول نصف القارة الجنوبي بهدف التكامل الاقتصادي بينها[١٣].

وضمن الإطار نفسه، يتحرك البيت الأبيض في مفاوضات التجارة الحرة للأميركتين (Free Trade Area of Americas - FTAA) مستنداً إلى عوامل أربعة[١٤]:

أ- الضغط خلال قمة سنتياغو لإقامة المنطقة المذكورة. وهذا الأمر حيوي لنجاح القمة وخطوة مهمة على الطريق التجاري والاقتصادي بينهما.

ب- بدء الولايات المتحدة مشاورات منتظمة مع بلدان أميركا اللاتينية والكاريبي حول معايير العمل والبيئة، ولعب دور المراقب والوسيط بين حكومات هذه الدول في الميدانين المذكورين، وذلك بهدف تحديد نمط الاتفاقات الإقليمية التي يمكن إبرامها وإمكانية تطبيقها ومراقبتها.

ج- الاهتمام التجاري بدول حوض الكاريبي، والتخطيط للمضي قدماً بترتيبات كاملة للتجارة الحرة مع أميركا الوسطى بناءً على طلب دولها. فالاهتمام بهاتين المنطقتين هو مبادرة حسنة على استمرار التزام واشنطن بالتجارة الحرة في نصف القارة الجنوبي.

د- العمل مع المؤسسات العالمية والحكومات الأخرى لتطوير برنامج معونة دائم لوضعه موضع التنفيذ، في حين واجهت البرازيل وغيرها من الدول في أميركا اللاتينية أوضاعاً اقتصادية طارئة من جراء اضطرابات مالية كونية تتبع، على سبيل المثال، من جنوب شرق آسيا أو غيرها.

وكانت الولايات المتحدة قد سبق وقدمت مثل هذه المعونة منذ ثلاث سنوات للمكسيك مما شكل عاملاً حاسماً في إنهاضها من كبوتها الاقتصادية بسرعة. كما زار كلينتون

١٣- حكيم بيتر، "منطقة التجار الحرة بين الأميركيتين ضرورة ملحّة"، الشرق الأوسط، العدد ٦٩٤٠، الجمعة ١٩٩٧/١١/٢٨ ص ٨.

١٤- المرجع نفسه.

بالفعل اعتباراً من ٧ أيار ١٩٩٧ غواتيمالا ونيكاراغوا وهندوراس والسلفادور وكوستاريكا وبيليز والدومينيكان، وعقد اجتماعات مع قادتها الذين عبروا عن تصميمهم على عدم الاكتفاء بإعلان النوايا الطيبة في ما يتعلق بإقامة منطقة التبادل التجاري مع الولايات المتحدة.

والمثال الأبرز على التأثير الأميركي الشمالي يأتي من المكسيك التي تعتبر امتداداً للولايات المتحدة جنوباً، حسب ما جاء على لسان دينريو موراليس، أحد مدراء المؤسسات الاقتصادية في مدينة مونتيري المكسيكية إذ قال[١٥]:

"نحن هنا نولي اهتماماً بالقضايا القضائية للرئيس كلينتون أكثر من اهتمامنا بوضع الثوار في جنوب البلاد"

فمدينة مونتيري تعتبر نفسها الولاية ٥٣ من الولايات المتحدة حيث المخازن التجارية والمال واستعمال الإنكليزية في التخاطب واعتمار قبعة تكساس بدلاً من "السمبريرو"، إلى طريقة أميركا في الحياة . . . إلخ[١٦].

مظاهر الخلاف مع الولايات المتحدة

بالمقابل، تأخذ نيكاراغوا والسلفادور على الولايات المتحدة إسقاطها من منطقة اهتمامها بعد أن كانت، في خضم الحرب الباردة وإزاء تقدم الشيوعية في المنطقة، قد وظفت مئات الملايين من الدولارات في الثمانينات لإطاحة النظام السانديني في نيكاراغوا، ولمنع وصول جبهة مارا بوندو مارتي للتحرير الوطني في السلفادور إلى الحكم. ومع عودة السلام إلى نيكاراغوا عام ١٩٩٠ وإلى السلفادور عام ١٩٩٢، سقطت هذه المنطقة من اهتمامات الأميركيين رغم أن الحرب التي ساهم فيها النظام الأميركي كانت قد دمرت اقتصادها.

الهندوراس أيضاً، والتي كانت خلال الثمانينات أشبه بحاملة طائرات أميركية ومعسكر تدريب ضخم لثوار الكونترا النيكاراغويين المعارضين للنظام السانديني، تراجعت المساعدة الاقتصادية والغذائية التي كانت تقدمها لها الوكالة الوطنية للتنمية (ايد) من ١٩٠ مليون دولار عام ١٩٩٠ إلى ١١٨ مليون دولار عام ١٩٩١ و٨٠

١٥- GUBERT Romain, "Mexique; à l'ombre des Etats-Unis", le Point, No spécial Amérique latine 1318-1319, 20 décembre 1997, P 164.

١٦- المرجع نفسه.

مليوناً عام ١٩٩٢ و٢٨ مليوناً عام ١٩٩٦[١٧]. وهذا ما دفع برئيس نيكاراغوا ارنولد اليمان للقول بمرارة "إنهم يتذكروننا فقط في الحروب"[١٨].

أما غواتيمالا، آخر بلد وضع حداً للحرب الأهلية الدائرة على أرضه في كانون الأول ١٩٩٦، فقد شكا وزير خارجيتها من قانون الهجرة الأميركي الجديد الذي قد يسفر عن طرد قرابة ٩٠٠ ألف شخص من أميركا الوسطى يقيمون في الولايات المتحدة بصورة غير مشروعة. هذا في وقت تحتاج بلدانهم إلى أكبر قدر ممكن من الدعم لمحو آثار الحرب التي ساهمت واشنطن في استعارها[١٩].

لجميع هذه الأسباب، يبدو أن توقيع معاهدة للتجارة الحرة بين الأميركتين، ضرورة لدول أميركا الوسطى لدفع اقتصادها، الذي انهار بسبب سياسة واشنطن خلال الحرب الباردة لمحاربة الشيوعية وامتدادها إلى القارة التي تعتبرها منطقة نفوذ اقتصادي وسياسي وأمني لها. وهذا ما أكّده رئيس السلفادور ارماندو كالديروز بقوله:

"إذا كانوا لا يريدون أن يهاجر مواطنو أميركا الوسطى بحثاً عن ظروف معيشية أفضل في الولايات المتحدة، فعليهم أن يقدموا لنا الدعم لتنمية المنطقة"[٢٠].

ومن مظاهر معارضة الامتداد الأميركي الشمالي جنوباً، يمكننا ذكر محاولات الجبار البرازيلي الهادفة إلى إقامة منطقة تعاون جنوبية مستقلة عن الضغوط الشمالية. فقد حاولت واشنطن عام ١٩٩١ التوجه جنوباً من خلال إقامة رابطة تبادل حر شمال أميركية (Association de Libre Echange Nord Américaine - ALENA) تضمها مع المكسيك والبرازيل وكندا.

وردت البرازيل بإنشاء السوق المشتركة الجنوبية (MERCOSUR) التي تضمها مع الأرجنتين والأوروغواي والباراغواي، مستبعدة دول أميركا الشمالية[٢١]. فالبرازيل، كما يقولون في ريو دي جانيرو، لا تريد أن تصبح مكسيكاً ثانية.

وكان من المنتظر دمج الرابطة الشمالية مع السوق الجنوبية لإقامة رابطة تجار أميركا، (Association de Commerce des Amériques - ALCO) تضم جميع الدول الأميركية من ألاسكا شمالاً وحتى الأرجنتين جنوباً، إلا أن هذا المشروع فشل في اجتماع ميامي عام ١٩٩٤.

١٧- "أميركا الوسطى تحولت إلى منطقة منسية"، الشرق الأوسط، العدد ٦٧٣٣، الإثنين ٥/٥/١٩٩٧، ص ٦.

١٨- المرجع نفسه.

١٩- وكالة رويتر في ٤/٥/١٩٩٧.

٢٠- وكالة الصحافة الفرنسية، الأحد ٤ أيار ١٩٩٧.

٢١- BONAZZA Patrick, "Face aux Etats-Unis, le Mercosur", le Point, No 1318-19, 20 septembre 1997, P 124.

وبانتظار هذا الدمج، قام سباق محموم بين المجموعتين لضم دول ميثاق (ANDIN) أي بوليفيا وكولومبيا والإكوادور والبيرو وفنزويلا ودول السوق الكاريبي المشترك[٢٢].

وحتى الآن يبدو أن العالم الجنوبي يربح في هذا الصراع. فتشيلي أصبحت شبه منضمة إلى المركوسير، كذلك بوليفيا، فيما تحاول الولايات المتحدة تجنب الصراع المباشر معه بعد رفض الكونغرس الموافقة للبيت الأبيض القيام بإجراءات برلمانية متسارعة بهذا الشأن.

ومن مظاهر الصراع المتبادل بين الأميركتين نذكر مسؤولية زراعة المخدرات وتصنيعها وتهريبها نحو الولايات المتحدة. فواشنطن ترى أن المسؤولية بشأنها تقع على عاتق بعض دول أميركا اللاتينية التي تغض النظر عن زراعة وتصنيع والاتجار بالمخدرات لأسباب اقتصادية ومالية، أو لأن أنظمتها لا تتمكن من ضبط اتحادات المخدرات الكبرى التي تمارس هذا النوع من العمل الممنوع والتي أضحت أقوى من الدول[٢٣].

لقد حلل مارك كليمان، الرئيس السابق لمكتب دراسات الغرفة الجنائية في وزارة العدل الأميركية، تطور سوق المخدرات بين أميركا اللاتينية والولايات المتحدة. ومما أكّده أن الولايات المتحدة تحمّل الدول المنتجة مسؤولية الضرر الواقع على المجتمع الأميركي بسبب المخدرات. كما أنها تحمّل المسؤولية نفسها للدول التي تمر هذه المواد الممنوعة على أراضيها في طريقها إلى الولايات المتحدة. وتطالب هذه الدول بالتعاون مع المكاتب الأميركية المتخصصة في مكافحة المخدرات مع ما يفرض ذلك من الموافقة على طلبات استرداد المسؤولين عن التهريب نحو الشمال[٢٤].

وتعتبر واشنطن أن من حقها محاسبة دول أميركا اللاتينية التي لا تستجيب لشروط المكافحة، وحتى وصولاً إلى فرض عقوبات دبلوماسية وتجارية عليها. وضمن هذا الإطار، سحبت واشنطن إجازة الدخول إلى أراضيها المعطاة للرئيس الكولومبي بسبب تلقيه أموالاً من بارونات المخدرات لصالح حملته الانتخابية عام ١٩٩٤[٢٥].

أما الدول المنتجة للمخدرات، فإنها لا ترى من مسؤوليتها منع المواطنين الأميركيين من استعمال المخدرات، وأن مسؤولية المكافحة تعود إلى الدول التي يستهلك مواطنوها

٢٢- أنظر الملحق رقم ٣: المؤسسات الأميركية الإقليمية.

٢٣- STEHLI Jean-Sébastien, "Les Etats d'Amérique sont responsables des dégâts causés par la drogue", le Point No 1318-19, 20 septembre 1997, P 162.

٢٤- STEHLI, idem.

٢٥- JARRY Irène, Colombie: "Election présidentielle", le Figaro, No 16731, dimanche 31 mai 1998, P 2.

هذه المواد الممنوعة، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأميركية. وهذه الدول تفضّل عدم اتخاذ تدابير تعرّض أمنها القومي للخطر خدمة لأهداف واشنطن[٢٦].

وتكمن الصعوبة في التفتيش عن المخدرات في حمولة ١٠ ملايين شاحنة تعبر سنوياً من أميركا اللاتينية باتجاه الولايات المتحدة. والمصدر هو بوليفيا والبيرو وكولومبيا والبرازيل، فيما تلعب المنظمات الإرهابية في المكسيك دور الوسيط الذي يسهّل العمليات[٢٧].

بالمقابل، تأخذ الدول الجنوبية على الولايات المتحدة ودول الشمال الصناعية دورها في بيع الأسلحة إلى مجتمعاتها المتخلفة، فيما دافع وزير خارجية روسيا بريماكوف، أثناء جولته في أميركا اللاتينية في أواخر تشرين الثاني ١٩٩٧، عن حق بلاده، مثل أي دولة أخرى في العالم، في تصدير السلاح إلى دول أميركا اللاتينية[٢٨].

ثالثاً: دور أميركا اللاتينية على الصعيدين الإقليمي والدولي

لا تشكّل دول أميركا اللاتينية وحدة متجانسة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، وحتى على صعيد العلاقات الدولية. فمنها الدول الغنية، ومنها الضخمة سكاناً وإمكانات وتأثيراً في الميدان الإقليمي والعالمي، ومنها الصغيرة التي تعتمد على السياحة والخدمات، ومنها الكبيرة التي تعتمد على مواردها الخاصة لتأمين ازدهارها وتقدمها.

هذا الواقع يوجّهنا نحو دراسة كل دولة بصورة منفردة، وذلك بعد أن رسمنا في القسم الأول منها صورة عامة عن وضع نصف القارة الأميركية الجنوبي والأوسط. ونبدأ بالجبار الأميركي الجنوبي، أي البرازيل.

أ- البرازيل

في شرق نصف القارة الجنوبي، تمتد بلاد البرازيل الغنية بالموارد على مساحة ٨٥١١٩٩٦ كلم مربع مع عدد سكان بلغ عام ١٩٩٦ حوالى ١٦٤,٤ مليون نسمة، ومن

٢٦- يدخل الولايات المتحدة، حسب التقديرات الأميركية الرسمية،سنوياً ٣٠ طن من الكوكايين و١٠ طن من الهيروين.

٢٧- BRANT Martha, "Mexico: Busting the bankers", Newsweek, june 1st 1998, P 16.

٢٨- وكالة رويتر، الجمعة ٢٦ تشرين الثاني ١٩٩٧.

المنتظر أن يبلغ هذا العدد ما مجموعه ١٧٩,٥ مليون نسمة في عام ٢٠٠٠. وهي جمهورية فدرالية من ٢٦ ولاية.

ويُعتبر الاقتصاد البرازيلي متطوراً بالنسبة لباقي دول القارة الجنوبية. فالناتج الوطني الصافي يصل إلى ٣١٥٠ مليار دولار مع نسبة تضخم ٢٢,٧ بالمئة. ويبلغ احتياط العملات الأجنبية ٣٧,٢ مليار دولار مع دين خارجي ١٣٩ مليار دولار[٢٩].

إنها بلاد غنية بالمياه والسهول الخصبة والغابات الاستوائية. وتُعتبر، على صعيد الزراعة والمواد الأولية، من الدول الأساسية المصدرة للبن والكاكاو والصويا وعصير البرتقال والسكر، مع إنتاج الكاوتشوك والذرة الصفراء والأرز والفاصوليا والتبغ والحمضيات والقمح والقطن والبهارات والمطاط وزيوت النخيل.

كما تتميز بالانتاج البقري والخنزيري والمواشي من الخراف والماعز والأحصنة والبغال والحمير، مع كميات ضخمة من الطيور والأسماك التي تُستغل للصيد بطريقة حسنة.

وفي مجال الطاقة، تُعتبر البرازيل من البلدان المنتجة للنفط والغاز مع احتياط نفط يبلغ ٣٨٩ مليون طن وغاز طبيعي باحتياط ١٢٥ مليار متر مكعب. كما تُنتج الفحم الحجري الذي يبلغ احتياطه ٥١٠٠ مليون طن. وفي ميدان الكهرباء، تنتشر في البلاد معامل كهرمائية مع مفاعل نووي في انفرا يُنتج ٦٢٦ ميغاواط مع تصميم لإقامة ٢٤ مفاعل آخر حتى العام ٢٠٠٠ يُمكنها إنتاج ٧٥ ألف ميغاواط. ويبلغ احتياط الأورانيوم ٥٥٥١٠٠ طن [٣٠].

وتستغل البرازيل شبكة مناجم ضخمة منتشرة في البلاد تُنتج جميع أنواع المعادن من الذهب والفضة والتانكستان والرصاص والكبريت والزنك والمانغنيز والقصدير والنيكل والنحاس والبوكسيت والملح الصخري والحديد والبوتاس والكلس.

صناعياً، تُعتبر البرازيل أقوى قاعدة صناعية في أميركا اللاتينية، مع تصنيع السيارات والطائرات ووسائل الاتصال والتعدين ومع الصناعات الغذائية والأحذية والأسلحة والمعدات الكهربائية، مع أحواض بحرية لإنتاج السفن الأحدث في العالم. منها ٧٢ حوضاً عام و٩١ خاصاً و٣٧ حوضاً أجنبياً. وفي مجال التسلح، تصدر البرازيل ٩٥ بالمئة من إنتاجها إلى الخارج، كما أنتجت عام ١٩٩٥ حوالى ١٦٠٠٠٠

٢٩- BONAZZA Patrick, "Brésil: l'émergence d'un géant", le Point, No spécial 1318 - 19, 20décembre 1997, P 122.

٣٠- Quid 1997, PP 1928-29.

سيارة. وفي ميدان الإنتاج البترولي، تتمتع البلاد بسمعة تقنية جيدة وبالرقم القياسي العالمي في عمق الاستخراج من قعر المحيطات.

تجارياً، يُسجل الميزان التجاري فائضاً لصالح البرازيل. ففي عام ١٩٩٤ صدرت بـ٤٣,٥ مليار دولار خاصة من إنتاج الأغذية والأسماك والحبوب، مقابل استيراد بـ٣٣,١ مليار دولار خاصة من المعدات الكهربائية ووسائل النقل بفائض ١٠,٤ مليار دولار.

عالمياً، تحتل البرازيل المركز الأول في إنتاج البن وقصب السكر والحديد، والثاني في الإنتاج البقري والكاكاو، والثالث في الذرة الصفراء والقصدير، والرابع في الإنتاج الخنزيري والبوكسيت، والخامس في الأخشاب.

ستراتيجياً، تحاول البرازيل الوقوف بوجه المد الأميركي الشمالي في نصف القارة الجنوبية، مقيمة الأحلاف والمشاريع الجبارة وأبرزها حلف مركوسير الذي سبق الحديث عنه. ومن المنتظر أن تلعب دوراً مهماً على الصعيد الدولي خلال القرن الحادي والعشرين.

كتب جان جاك فوست في مجلة لو بوان تحت عنوان " كيف شاهدت البرازيل تتغير" ما يلي[٣١]:

"عام ١٩٦٠، اكتشفت عالماً بيد العسكريين وفي خضم التغييرات السياسية والاقتصادية. كان ذلك عند إنشاء مدينة برازيليا. وكانت تسود البلاد أعمال الخروج عن القانون والإرهاب. وقد أعطي يومذاك رقم ٣٠٠٠ قتيل في عمليات حفظ الأمن. وفي عام ١٩٨٢، كانت البرازيل ترزح تحت دين خارجي يتعدى ١٠٠ مليار دولار مما جعلها تطلب مساعدة صندوق النقد الدولي. إنما، كان العسكريون قد عمروا البلاد وأقاموا المنشآت السياحية والمسابح وفتحوا المصارف. كما أن البلاد كانت في أوج ازدهارها الاقتصادي. وقد عمد رابع حاكم عسكري إلى إعادة العسكريين إلى ثكناتهم والإفساح في المجال أمام رئيس جمهورية مدني منتخب من الكونغرس (جوزيه سارنيه). كما فُتحت أسواق البرازيل أمام التجارة العالمية وأُطلقت عملة جديدة ارتبطت بالدولار الأميركي ورُفعت نسبة الفائدة في المصارف. وهكذا حصلت العجيبة، وهكذا خرج البرازيليون بالملايين من الفقر وثبتت العملة واعتمد السكان التكنولوجيا الحديثة في البيوت والمعامل، علاوة على تعلقهم بالسامبا وشرب البيرة وإقامة الكرنفالات".

٣١- FAUST Jean-Jacques, "Comment j'ai vu changer le Brésil", le Point, No 1318-19, 20décembre 1997, PP 128-29.

وحالياً، يمكن للزراعة والصناعة الوقوف بوجه المنافسة الأجنبية، كما زادت استثمارات البرازيل الخارجية وعمليات التخصصية. لقد أعادت عنفوانها في جميع الميادين وأعادت الثقة بنفسها على الصعيدين الإقليمي والدولي. وهي تستعد حالياً لتقوية دورها على صعيدين:

– الصعيد الإقليمي: بتوسيع معاهدة المركوسير (MERCOSUR) لتضم تشيلي وبوليفيا.

– الصعيد الدولي : بإجراء مباحثات لأجل توقيع اتفاقات مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.

وعندها ستتراكض صناعات السيارات، من رينو وكرايسلر وأودي، لاستثمار مليارات الدولارات في هذا البلد الصناعي المهم. وبالفعل، وبعد غياب طويل، عادت الاستثمارات الأجنبية إلى البلاد عام ١٩٩٧ بما يتجاوز الـ١٢ مليار دولار من الموازنات.

وبغية التخفيف من عبء الجهاز الإداري المترهل، تلجأ البرازيل إلى التخصصية في مجالات عديدة، وحتى في صناعات التعدين وسكك الحديد والأوتوستترادات والمرافئ والكهرباء[٣٢]. وبهذه الطريقة، أبعدت البرازيل هذه القطاعات عن الروتين الإداري القاتل. ومشروع التخصصية هذا كان قد أطلقه الرئيس الحالي كردوزو (CARDOSO) منذ التسعينات، مما سمح له بخفض التضخم الكبير الذي كان يهدم البلاد والذي بلغت نسبته عام ١٩٩٣ ما يقارب ٢٥٠٠ بالمئة.

صعوبات البرازيل

يبقى أمام البرازيل طريق طويل تجتازه لتتمكن من تنفيذ مخططاتها. يبقى أمامها إنهاء التفرقة الاجتماعية بين الطبقات،إذ أن البنك الدولي يصنفها من الدول الأكثر تفرقة في العالم. عليها هدم الهوة التنموية بين شمالها الفقير وجنوبها الغني اللذين يعيشان في عالمين مختلفين. عليها استبدال بنيتها التحتية الهرمة في هذه البلاد الواسعة حيث غالبية المرافق أمست بحاجة إلى صيانة واستبدال.

عليها خفض إيجار اليد العاملة التي تُعتبر مرتفعة بسبب الضريبة. فالعامل البرازيلي يتقاضى أجراً أعلى من أجر عمّال الشرق الأقصى والملاكات يتقاضون أكثر مما يتقاضى أمثالهم الأوروبيون.

٣٢– BONAZZA Patrick, "Brésil, l'émergence d'un géant", le Point No 1318-19, 20décembre 1997, PP 122-127.

عليها تقوية ماليتها العامة وتغطية دينها العام وخاصة الخارجي منه الذي يصل إلى حدود ١٣٩ مليار دولار. وعليها تحسين الوضع الأمني. فعلى سبيل المثال وفي شهر تشرين الأول ١٩٩٧، سُجّل في ساو باولو وحدها ما مجموعه ٦٣٠ جريمة قتل.

عليها تحسين أوضاع الطبقتين الوسطى والدنيا وإنهاء حركة الذين لا يملكون أرضاً "sans-terre"[٣٣] التي ينادي المنتمون إليها بإعادة توزيع الثروة الزراعية. فالطبقة الوسطى تجد صعوبة في الحفاظ على مستوى معيشتها بسبب ارتفاع الأسعار الذي يطالها أكثر من غيرها، كالإيجارات والطبابة وبدلات الهاتف والغاز والنقل والمدارس وغيرها.

عليها رفع مستوى التعليم والصحة ونسبة النمو وتخفيض نسبة البطالة وإدخال تحسينات على الأساليب الزراعية وخلق وظائف جديدة وتحسين الأداء الأمني وتأمين المسكن اللائق والمأكل المتنوع والمياه والكهرباء وما شابه للطبقات الدنيا، لأن هذه الأمور الحياتية أصبحت من مستلزمات العصر الحالي.

ب- الأرجنتين

تمتد الأرجنتين على مساحة ٢٧٦٦٨٨٩ كلم مربع (دون جزر الفولكلاند وجورجيا الجنوبية)، وبلغ عدد سكانها ٣٤,٩ مليون نسمة في عام ١٩٩٦، وهي جمهورية فدرالية تعتمد دستور ١٨٥٣ المعدل عام ١٩٩٧. اللغة الرسمية هي الإسبانية حيث يُقال في الأرجنتين إن سكان المكسيك يتحدرون من الأزتيك، وسكان البيرو من الإنكا، أما سكان الأرجنتين فمن "البواخر"، بمعنى أنهم متحدرون من المهاجرين الأوروبيين. ويحتشد في العاصمة بوينس ايرس حوالى ١١,٦ مليون نسمة[٣٤].

٣٣- حركة الذين لا يملكون أرضاً "mouvement sans-terre" تضم حوالى ٤ ملايين، منهم ٣٠٠ ألف محارب. وهي تنظم الجهاد ضد السلطة في ظل الأعلام الحمر. قسم كبير من عناصرها تلقى تدريبات في المدارس الصينية والكوبية. غالبيتهم من العمال الزراعيين العاطلين عن العمل الذين يقاومون أصحاب الأملاك الكبيرة الذين يملكون ١٥٣ مليون هكتار من الملكيات الكبيرة التي تبلغ عدة مرات مساحة لبنان. ويقومون أحياناً باحتلال أراضي الغير ونصب خيمهم فيها وزرعها والبقاء فيها أشهر عدة.

Référence: GASNIER Annie, "La lutte des sans-terre", le Point No 1318-19, 20 décembre 1997, P 127.

٣٤- Quid 1997, opcit PP 1102-3.

اقتصادياً، كانت الأرجنتين تاريخياً القوة الاقتصادية الخامسة في العالم وممونّ أوروبا بالحبوب وخاصة القمح[٣٥]. حالياً يبلغ الناتج الوطني الصافي ٨١٠٠ دولار لكل مواطن، مع معدل نمو ٣ بالمئة ونسبة بطالة تصل إلى ١٨,٥ بالمئة. الحد الأدنى للأجور هو ٢٠٠ دولار فيما يبلغ ثمن كيلوغرام الخبز دولاراً واحداً. نسبة التضخم عام ١٩٩٥ بلغت ١,٦ بالمئة. الدين الخارجي يبلغ ٧٠ مليار دولار فيما احتياطي الذهب والعملات الأجنبية يصل إلى ١٧ مليار دولار[٣٦].

إن خطة "دولار واحد يساوي بيزوس واحد"، التي وضعها وزير الاقتصاد دومينغو كافاللو في آذار ١٩٩١، ما زالت سارية المفعول مساهمة في وقف النزف وفي ضبط الاقتصاد في البلاد .

زراعياً، تملك البلاد ٢٧٦ ٦٨٩ مليون هكتار من الأراضي منها ٢٦ ٠٠٠ مليون هكتار صالح للزراعة و٩٧٥٠ مليون مزروعة بصورة دائمة و ١٤٢ ٣٠٠ مليون مخصصة للري و ٦٠ ٠٥٠ مليون أحراش و ٣٠٢٠ مليون هكتار مياه.

ابرز المحاصيل هو القمح (٩,٢ مليون طن) وقصب السكر والذرة الصفراء والصويا والفاصوليا والنبيذ والحبوب والليمون والقطن والأرُز والشاي والتنباك. ومن المواشي، تملك البلاد ملايين الرؤوس من الأبقار (٥٠ مليون) والخراف (٢٠ مليون) والماعز والخنازير مع ثروة من الطيور والأسماك.

وفي مجال الطاقة، تنتج الأرجنتين ٢٩٢ ألف طن من الفحم الحجري و٣٢,٧ مليون طن من البترول مع احتياط يبلغ ٣٠٢ مليون طن. كما تنتج الغاز الطبيعي الذي يبلغ احتياطه ٧٥٠ مليار متر مكعب. المناجم الأرجنتينية يُستخرج منها الأورانيوم والحديد والقصدير والرصاص. ومن الصناعات الغذائية، تصنع البلاد اللحوم والزيوت والسكريات، كما تتميز بصناعات النسيج من الصوف والقطن، مع حجم أعمال يتجاوز ١٠ مليارات دولار سنوياً.

تجارياً، تصدّر البلاد سنوياً بما يقارب ١٢,٢ مليار دولار من انتاج الطعام والمواشي والزيوت والبترول، فيما تستورد بما يوازي ١٨,٤ مليار دولار خاصة من المعدات والآلات الزراعية. الأسطول التجاري البحري غير كاف والميزان التجاري يُسجل عجزاً سنوياً بحوالى ٤,٣ مليار دولار.

سياحياً، يزور البلاد ما يقارب ٣ ملايين زائر.

٣٥- HUERTAS Francis, "Argentine, la France au coeur", le Point, No 1318-19, P 130.

٣٦- Quid 1997, P 1103.

عالمياً، تتبوأ الأرجنتين في الإنتاج العالمي المركز السادس في الإنتاج البقري والذرة الصفراء، والعاشر في الشاي والثالث عشر في قصب السكر والرابع عشر في الإنتاج الفحمي والزنك والخامس عشر في القمح والحبوب والثامن عشر في الغاز والعشرين في البترول[٣٧].

حضارياً، امتازت البلاد بأشهر لاعبي كرة القدم كمارادونا. وإليها ينتمي أكبر مثال لرقص وغناء التانغو، كارلوس غرديل (Carlos Gardel) والذي نال شهرة في تاريخ الأرجنتين فاقت أهمية ايفيتا بارون[٣٨].

سياسياً، وخلال العقدين الأخيرين، تمكنت الأرجنتين من تحقيق مظاهر أساسية للديموقراطية بعد أن كانت قد رضخت لأنظمة ديكتاتورية. فمنذ ١٠ كانون الأول ١٩٨٣، انتخب راوول الفونسي رئيساً للجمهورية فسلّم الحكم عام ١٩٨٩ إلى خليفته المنتخب انتخاباً كارلوس منعم بصورة ديموقراطية. واعتمد منعم الليبرالية حتى في الإقتصاد الحر[٣٩].

وساهمت قوانين الطاعة التي صدرت عام ١٩٨٦ في الحد من مسؤوليات الضباط الضالعين في النظام الديكتاتوري السابق، والذين كانوا لا يزالون يتمتعون بالقوة والنفوذ رغم هزيمة الجيش الأرجنتيني في حرب جزر الفولكلند ضد بريطانيا. كما طويت هذه الصفحة الدموية بقوانين عفو عام ١٩٩٠ وأمعنت الدولة في الإقتطاعات من موازنات الجيش وفي الحد من قوة العسكر على التحرك داخلياً للإستيلاء على السلطة.. وتتابع البلاد حالياً مسيرتها الديموقراطية بعد أن فقد الحزب البيروني، في مطلع تشرين الأول ١٩٩٧، الأكثرية المطلقة في البرلمان اثر انتخابات فرعية[٤٠]. ويبدو أنه ما يزال أمام الأرجنتين تجربة مستقبلية في الديموقراطية عند اجراء الإنتخابات الرئاسية عام ١٩٩٩.

لقد احتفلت المعارضة الأرجنتينية في ٢٧ تشرين الأول ١٩٩٧ بما وصفته "نهاية حقبة منعم"، نتيجة الفوز الذي حققته في الإنتخابات البرلمانية المذكورة. واعتبرت نتيجة هذه الإنتخابات الهزيمة السياسية الأكبر لمنعم منذ توليه الحكم ونوعاً من العقاب للإدارة البيرونية التي حملت البلاد أعباءً اجتماعية ثقيلة في إطار برنامجها الإقتصادي[٤١].

٣٧- Quid, Opcit, pp1102-3.

٣٨- HUERTAS Francis, "La légende GARDEL Carlos", Le Point No 1318-19, p131.

٣٩- LAMBROSCHINI Charles, "Argentine: Le business en Français", Le Figaro No 16671, Lundi 16/3/1998, p4.

٤٠- JARRY Irène, "Législation en Argentine", Le Figaro No 16545, vendredi 24/10/1997, p4.

٤١- وكالة الصحافة الفرنسية، بيونس آيريس، الإثنين ٢٧ تشرين الأول ١٩٩٧.

وهكذا يبدو أن الحديث عن استقرار اقتصادي في البلاد لم يعد كافياً لإقناع الشعب. فقد أكّد أحد مرشحي المعارضة أن "لا موجب لمناقشة ما هو غير ممكن للمناقشة أي ديموقراطية الأرجنتين والإستقرار الإقتصادي فيها. فالبلاد يحب أن تكون لجميع أبنائها وليس لأقلية منهم يتمتعون بالإمتيازات"(٤٢).

وبالفعل كانت مرحلة الحكم العسكري الديكتاتوري (١٩٧٦–١٩٨٣) قد حفلت بالعديد من الجرائم ضد حقوق الإنسان، من الخطف والقتل والتعذيب والسجن والإستيلاء على أملاك الناس. وضمن هذا الإطار، كشفت سويسرا في أول شباط ١٩٩٨ عن أسماء عسكريين أرجنتينيين يملكون حسابات ضخمة في مصارفها منذ أيام الحكم العسكري. هؤلاء العسكريون، لم يقتصر دورهم على تعذيب الموقوفين وقتلهم، بل تعدى ذلك لتجريد الضحايا من أموالهم وأملاكهم. فقد عمدوا إلى إنشاء مكتب عقاري لإعادة بيع هذه الأملاك لمصلحتهم الخاصة. وكانوا يبيعون معلومات عن الموقوفين لأهلهم. كما استفادوا من قوانين العفو التي صدرت بين ١٩٨٦ و ١٩٨٧ للتخلص من العقاب(٤٣).

من جهة أخرى، نقلت الصحافة العالمية أخبار الفساد والخلل في عمل الشرطة والقضاء وسوء توزيع الثروة الوطنية والفقر وتراجع الإقتصاد. كما ركزت على ارتباط أعضاء من البوليس في جرائم عدة لم يتم كشف ملابساتها، منها قتل مراسل إحدى الصحف الذي كان يحقق في عمليات تهريب مخدرات التي ترتبط بها أسماء قادة البوليس في العاصمة(٤٤)، كما كان يُحقق في علاقات رجل الأعمال الفريدو يابران، الرجل الأكثر غموضاً وسرية في البلاد ونسيب الرئيس منعم، ببعض أركان الحكم في البلاد. وبسبب هذا التحقيق أقدم يابران على الإنتحار في ١٦ آذار ١٩٩٨ لاتهامه بأنه رئيس عصابة المافيا المسيطرة على الحكم(٤٥).

ويترافق مع الفساد وتراجع الإقتصاد، أعمال التهريب والخوف من كشفها لأن من يكشفها قد يدفع حياته ثمن ذلك، نظراً لسيطرة الإدارة والبوليس على القضاء سيطرة تامة. فعلى سبيل المثال، وخلال سبع سنوات، اعتبر بوليس مندوزا مسؤولاً عن عشر

---

٤٢ – JARRY Irène, "Menem sanctionné par les urnes", Le Figaro No 16548, mardi 28 octobre 1997, p4.

٤٣ – JARRY Irène, "Argentine: l'argent sale des années plomb", Le Figaro No 16645, mercredi 18 février 1998, p4.

٤٤ – Irène JARRY, "La corruption et l'implication des policiers", Le Figaro, No 16545, vendredi 24/10/1997, p4.

٤٥ – P.S.E, "Suicide d'un proche de Menem", Le Figaro, No 16724, vendredi 22 mai 1998, p5.

جرائم قتل وعشرين حالة تعذيب. وخلال خمس سنوات، وُجهت تهم إلى ٤٧ ألف شرطي لأسباب الخطف والسرقة والقتل والتعذيب في بيونس أيريس[٤٦].

ج- المكسيك: في ظل الولايات المتحدة

تُعتبر المكسيك الإمتداد الجنوبي لنصف القارة الأميركية الشمالي وظل الولايات المتحدة جنوباً وجارها المقلق. إنها بلد الثوار من أتباع زاباتا الشهير، والجماعات شبه العسكرية والسلطات المحلية الفاسدة والهنود الذين يتصارعون رغم محاولات الرئيس زيديللو (ZEDILLO) لاعتماد الحوار معهم.

وتمتد البلاد على مساحة ١٩٥٨٢٠١ كلم مربع مع جبال ترتفع حتى ٥٥٦٩ متراً عن سطح البحر حيث يعيش حوالى ٩٥ مليون نسمة قد يتزايدون حتى ١١٣ مليوناً مع العام ٢٠٠٠. إنهم خليط من السكان الخنطيي اللون ٩٠ بالمئة كاثوليك و ٥ بالمئة من البروتستانت. اللغة الرسمية هي الإسبانية.

اقتصادياً، بلغ الناتج الوطني الصافي عام ١٩٩٥ حوالى ٤٠٧٠ دولار للشخص، مع نسبة بطالة ٦,٤ بالمئة وتضخم ٥١,٩٦ بالمئة. معدل النمو ٦,٩ بالمئة والدين الخارجي بلغ عام ١٩٩٥ معدل ٦٥,٧ مليار دولار، فيما الدين الداخلي يلامس حدود الـ٣٦ مليار دولار أي ٢٥ بالمئة من الناتج الداخلي الصافي. الأملاك المكسيكية في الولايات المتحدة تتراوح بين ٦٥ و ١٢٠ مليون دولار مع احتياط بالعملات الأجنبية حوالى ١٥٥٩٦ مليار دولار. الحد الأدنى للأجور هو ٢١,٤٥ بيزوس مكسيكي مع أن ثمن كلغ اللحم يبلغ ٢٢ إلى ٣٠ بيزوس[٤٧].

الأراضي الزراعية تمتد على مساحة ٣٠,٨ مليون هكتار، منها ٣,٧ مليون هكتار مزروعة و ٧٤,٥ مليون هكتار غابات و ٤,٩ مليون مياه. وتُمارس زراعات قصب السكر بإنتاج ٤٢ مليون طن، والذرة الصفراء والقمح والحمضيات والموز والليمون والبن والكاكاو والقطن والأرُز والشوفان والأراشيد وزيت جوز الهند والأفوكا والعنب. ومن المواشي يرعى في مراعيها ٣٠,٧ مليون رأس بقر و ١٦,٨ مليون رأس خنزير و ١١ مليون من الماعز مع أعداد من الأحصنة والأغنام والأسماك وغيرها.

ويُمارس المكسيكيون زراعات محظرة، أهمها الماريجوانا التي تُزرع في ٢١١٩٠ هكتار وتنتج ٥٠ بالمئة من استهلاك الولايات المتحدة. كما أن ٨٠ بالمئة من كوكايين

٤٦- JARRY Irène, "La corruption et l'implication des policiers", Idem.

٤٧- Quid, Opcit, p1308.

أميركا الجنوبية يمر عبر المكسيك باتجاه الولايات المتحدة، مما يؤمن لها مدخولاً يتراوح بين ٢٦ و ٢٨ مليار دولار سنوياً حيث يعمل في هذا المضمار نحو ٣٥٠ ألف شخص.

وفي ميدان الطاقة، تُنتج البلاد حوالى ١٣٣,٧ مليون طن من البترول، مما يؤمن لها مدخولاً يوازي ١٠ مليارات دولار مع احتياط يبلغ ٣٥٠٠٠ مليون طن. الغاز الطبيعي بلغ انتاجه السنوي ٢٦ مليار متر مكعب مع احتياط ٢٠١٠ مليار متر مكعب. وتُنتج من الفحم الحجري ٥٤٨٣٥٠٠ طن سنوياً. كما تستخرج من الحديد ٥٤٠٠ مليون طن، ومن الكبريت ٩,٥ ملايين طن ومن الزنك ٤٠٠ مليون طن، مع كميات كبيرة من النحاس والفلور والفضة والذهب والرصاص والانتيموان والزئبق ورصاص الأقلام والفوسفات والمنغنيز.

وفي المجال الصناعي، تُعتبر تصفية النفط من أهم الصناعات إضافة إلى أعمال الارتيزانا ومعامل التجميع التي يعمل فيها حوالى ٥٠٠ ألف عامل. تجارياً، تصدر البلاد ما يقارب ٢٧ مليار دولار من المحروقات والزيوت (منها ٧,٩ مليار دولار للبترول)، وما يعادل ٨,٦ مليار دولار من معدات النقل. وتستورد بما يعادل ٤٧,٨ مليار دولار، خاصة من آليات النقل والأواني المنزلية والأطعمة والمواد الكيميائية. الميزان التجاري سجل تراجعاً بنسبة ١٨,٤ مليار دولار عام ١٩٩٤، وتقدماً بما يعادل ٧,٣ مليار دولار عام ١٩٩٥. سياحياً، يزور البلاد ٦٣٥٠٠٠٠ سائح سنوياً.

وتحتل المكسيك المركز الأول عالمياً في استخراج الفضة، والرابع في الذرة الصفراء والخامس في البن وقصب السكر والسادس في النفط والزنك والسابع في الإنتاج البقري واحتياط النفط والتاسع في الإنتاج الخنزيري والعاشر في الغاز والنحاس والحادي عشر في الكاكاو والثاني عشر في الحديد والرابع عشر في الحبوب والتاسع عشر في صيد الأسماك.

تاريخياً، عرفت المكسيك أقدم الحضارات الأميركية منذ ١٥٠٠ عام ق.م مع الأولميك (OLMEQUES)[٤٨] (١٥٠٠ ق.م – ٤٠٠ ق.م)، وهي الحضارة الأولى المعروفة في أميركا الوسطى والتي تركت تأثيرها على حضارتي المايا والأزتيك. وقد اشتهرت بمنحوتاتها الحجرية من الرؤوس الضخمة(١٦ منها بين مترين و٣,٣٥ متراً)، مع منحوتات أخرى ضخمة جداً تمثل رؤوس انسانية على شكل الإجاص[٤٩].

---

٤٨ – لفظة الأوليك تعني سكان بلاد الكاوتشوك.

٤٩ – GIRON François, Archéologie: les seigneurs de Sipan, Le Point, No. spécial 1318-19, p178.

إلا أن الحضارة الأبرز في أميركا الوسطى هي حضارة المايا (٣٠٠ ق.م - ١٥٠٠م)، وذلك نظراً لاتساع المساحة التي خضعت لتأثيرها، أي جنوب المكسيك وغواتيمالا وبيليز وغرب هندوراس والسلفادور، ونظراً لدرجة ثقافتها المتطورة واستعمالها الكتابة الهيروغليفية المتأثرة بالأولميك، وبمعارفها في ميدان الرياضيات وعلم الفلك. لقد ترك المايا هياكل من أبدع ما خلقته الحضارات القديمة في العالم، وانتهت حضارتهم مع الغزو الاسباني عام ١٥٤١.

أما الازتيك (١٣٢٥ - ١٥٢١) فهي حضارة مقاتلة قامت ببناء الأهرام الشهيرة، وسيطرت على باقي أميركا الوسطى بالقوة العسكرية.

سياسياً، تعيش المكسيك حالياً في ظلال جارتها الشمالية، أي الولايات المتحدة التي تركت تأثيرها المباشر خاصة على شمال البلاد الذي يعيش على الطريقة الأميركية ويُركز اقتصاده على التعامل معها حتى في تهريب المخدرات. فمدن شمال المكسيك تشبه مدن جنوب الولايات المتحدة. من لوحات الإعلان المضيئة إلى المخازن التجارية الكبرى المبردة إلى عصابات الشبان الذين يرتدون الجينز والثياب الجلدية، إلى سانتاكلوز عيد الميلاد واعتماد اللغة الإنكليزية في التخاطب بدلاً من الإسبانية، وحتى اعتمار قبعة التاكساس بدل السامبريرو(٥٠).

إقتصادياً، يتركز الإقتصاد والمال في شمال المكسيك، من المصارف الكبرى إلى التجارة المزدهرة ومراكز التصدير التي يوجه ٨٥ بالمئة من مواردها نحو الولايات المتحدة. لقد اجتازت المكسيك أزمة مالية في أواخر عام ١٩٩٤ وبداية عام ١٩٩٥ ساهمت الولايات المتحدة في إخراجها منها بمساعدة صندوق النقد الدولي. وهكذا وصلت نسبة النمو عام ١٩٩٨ إلى ٧ بالمئة.

وبالمقابل، سرّعت المكسيك عملية التحول نحو الديموقراطية مع نهاية عام ١٩٩٧ وللمرة الأولى منذ ٦٨ سنة، فتمكنت المعارضة من السيطرة على البرلمان.

إنما، ورغم هذا التطور، ما زالت الأجور في حدها الأدنى، كما بقيت المشكلات الإجتماعية دون حلول والثوار ما زالوا على أسلحتهم.

صناعياً، تحسن الوضع في شمال المكسيك بعد اتفاقية التبادل التجاري الحر بين المكسيك والولايات المتحدة وكندا، فأتيحت في تشرين الأول ١٩٩٧ وحده ٢٤ ألف فرصة عمل جديدة وفتحت ٢٠٠٠ شركة جديدة أبوابها، وأصبحت أزمة البيزوس لعام

٥٠- GUBERT Romain, Mexique: A l'ombre des Etats-Unis, Le Point, No.1318-19, pp165-66.

١٩٩٤ - ١٩٩٥ في عالم النسيان[٥١]. إلا أن هذا التحسن الصناعي عمل على تخريب البيئة. ففي مدينة مونتيري مثلاً، التي وُصفت بأنها هونغ كونغ المكسيك، لا يمكن للإنسان أحياناً رؤية الجبال القريبة بسبب سحب الغبار المتصاعد من ٤٠٠٠ شاحنة تعبر يومياً نحو الشمال.

وصفت إحدى الفتيات العاملات الوضع في مونتيري بقولها:

"نحن لا نرغب بالهجرة إلى الولايات المتحدة كوننا نتمتع هنا بمستوى المعيشة نفسه، إنما مقابل إيجارات أدنى لمنازل أفخم"[٥٢].

لقد أمست المدينة مركزاً تجارياً وصناعياً ناجحاً بفضل الجار الشمالي، من الطرق إلى قساطل الغاز التي تربطها بالتكساس. كل ذلك جعل مسؤولي المدينة يصنفونها من العالم الأول، فيما تُعتبر المكسيك من بلدان العالم الثالث الجنوبي. أما الولايات المتحدة فتعتبرها إحدى المدن الأميركية التي اتجهت ٢٠٠كلم جنوباً.

داخلياً، تشكو البلاد من التفريط بحقوق الإنسان من خلال التمييز في المعاملة بين البيض والهنود من سكان البلاد الأصليين الذين دُفعوا في أول كانون الثاني ١٩٩٤ إلى ثورة أنصار زاباتا الذين يطالبون بشبه حكم ذاتي للمناطق الجنوبية حيث يكثر الهنود من سكان البلاد الأصليين والتي خلّفت خلال أسبوعين ١٩٣ قتيلاً. وعاد انصار زاباتا ورفضوا الهدنة في ١٢ حزيران والتي كانت قد أعلنت منذ ثلاثة أشهر. وفي ٩ آذار ١٩٩٥، أصدر البرلمان قانوناً للحوار مع الثوار لقاء العفو عن رؤسائهم بقيادة القائد المعاون ماركوس. وهكذا تحولت حركة انصار زاباتا منذ أول ١٩٩٦ إلى حركة سياسية لقاء الإعتراف بشبه استقلال نسبي لمناطق الثوار اعتباراً من ٨ أيلول ١٩٩٧[٥٣].

إنما، ورغم التحول، سجلت مذبحة رهيبة ضد أنصار زاباتا في أكتيل (ACTEAL) في ٢٢ كانون الأول ١٩٩٧ ذهب ضحيتها ٤٥ من الهنود. وارتكبت المجزرة إحدى العصابات شبه العسكرية القريبة من الحزب الحاكم. واتهم القائد المعاون ماركوس الرئيس زيديللو بالمجزرة مؤكداً أنه، فيما يدعو للحوار، يتابع المجازر ضد الثوار[٥٤].

٥١- أدت أزمة البيزوس في بداية ١٩٩٥ إلى بقاء مليون مكسيكي دون عمل والى انهيار آلاف المؤسسات وتراجع الناتج الداخلي الصافي بنسبة ٥ بالمئة.

٥٢- GUBERT Romain, opcit.

٥٣- FAURE Michel, "Mexique: la démocratie à l'épreuve de Chiapas", l'Express, No. 2433, 19 Février 1998, pp54-59.

٥٤- JARRY Irène, "Le gouvernement mexicain en accusation", Le Figaro No. 16600, samedi 27 décembre 1997, p3.

أما الرئيس كلينتون فقد طلب إجراء تحقيق في موضوع المجزرة، متهماً الحكم المكسيكي بارتكاب مخالفات ضد حقوق الإنسان الهندي وبمحاولات إبادة سكان البلاد الأصليين، كما طلب وزير خارجية فرنسا أن تكشف المكسيك النقاب عن نشاطات المنظمات شبه العسكرية التابعة لأركان الحكم والتي تقوم بالتصفيات ضد الهنود[٥٥].

ومن المعروف أن المكسيك تملك سجلاً خاصاً من حالات الجرائم غير المكشوف النقاب عنها والتي تصب في مصلحة الحكم وتتفذها العصابات المذكورة. ففي تقرير للمدعي العام في منطقة شياباس، جاء أن من أسباب عدم الإستقرار في المنطقة وجود العصابات شبه العسكرية الموالية للحكم. وجاء في التقرير[٥٦].

"منذ أن استقرت هذه المنظمات في المنطقة تكاثرت أعمال السرقة والتهديد والخطف والقتل".

وهذا الوضع غير المستقر من المرجح أن يستمر حتى الإنتخابات الرئاسية عام ٢٠٠٠، التي قد تنتصر فيها المعارضة وأنصار زاباتا المدعومون من الهنود الأصليين. وبانتظار ذلك، سيبقى جنوب المكسيك عرضة للحروب ولأعمال الثأر المتبادل وستبقى البلاد يتجاذبها اتجاهان:

- اتجاه الديمقراطية والحرية والإنتخابات.
- اتجاه نحو الأزمات والحركات المعارضة المسلحة ونحو تفتت الحكم المركزي وتقوية اتحادات المخدرات.

وتشكو المكسيك أيضاً من تجذر تجارة المخدرات فيها وقوتها ومن أعمال تبييض الأموال التي تمارسها بعض المصارف في البلاد والتي تحاول الولايات المتحدة وضع حد لها، لأن تبييض الأموال يتم فيها بمعدل ٨٠ مليار دولار سنوياً لمصلحة تجار المخدرات، توجه بغالبيتها عبر المكسيك في حمولات شاحنات النقل العام. ويعمد عملاء أميركيون إلى ملاحقة اعمال تبييض الأموال هذه إلى داخل أراضي المكسيك رغم احتجاج حكومتها. وقد اعترف فعلاً كارلوس غوميز رئيس جمعية المصارف المكسيكية بتورط بعض مصارف بلاده في أعمال التبييض هذه[٥٧].

٥٥- JARRY, Idem.

٥٦- FAURE Michel, Idem.

٥٧- BRANT Martha, "Mexico: Whashington tries to cripple the drugs cartels finances with a money-laundering sting", Newsweek june 1, 1998, p10.

ولمحاربة هذه الآفة، بدأت الولايات المتحدة بالمساعدة في تنظيم أعمال المحاسبة في المصارف المكسيكية، وحتى في تزويدها بأجهزة الكومبيوتر وبإقامة دورات تدريبية لموظفيها.

وأهم عملية في تاريخ الصراع ضد تجار المخدرات والمصارف التي تمارس تبييض الأموال، هي التي نفذتها وكالة الاستخبارات المركزية بعد أن حضّرت لها مدة ٣ سنوات. ففي ١٦ أيار ١٩٩٨، أوقفت السلطات الأميركية في كازينو كازابلانكا في نيفادا ٢٦ مصرفياً مكسيكياً مرتبطين باتحاد كالي للمخدرات الكولومبي واتحاد خواريز في المكسيك، بعد أن أوقعتهم في فخ نصبه رجالها. فالمصرفيون الذين يمثلون ١٢ إلى ١٩ من أهم المصارف المكسيكية كانوا قد دعوا لتبييض أموال ضخمة من خلال خسارتها في أعمال القمار في الكازينو المذكور. لكن ما كانوا يجهلونه هو أن الدعوة وجهت إليهم من قبل الاستخبارات وعناصر جمارك الولايات المتحدة الذين ادعوا أنهم موظفون في الكازينو[٥٨].

وأدت العملية التي دعيت "كازابلانكا"، والتي بقيت أجهزة استخبارات المكسيك وكولومبيا في جهل تام بها، إلى وضع اليد على ٢ طن من الكوكايين و٤ طن من الماريجوانا و٣٥ مليون دولار نقداً و ١٢٢ مليون طن مودعة في حسابات في الولايات المتحدة وغيرها. كما أوقف ١١٢ شخصاً مرتبطاً باتحادي كالي وخواريز للمخدرات.

فحسب إحصاءات الوكالة الأميركية لمكافحة المخدرات أن ٧٠ بالمئة منها يصل إلى الولايات المتحدة عبر المكسيك حيث تعمل ٥ اتحادات لتجار المخدرات مرتبطة جميعها بأعمال العنف. فعلى سبيل المثال، اغتيل في ٢١ أيلول ١٩٩٧ أحد قادة رجال الأمن الأميركيين لأنه صرّح بقرب وصول التحقيق حول أعمال تبييض أموال لصالح اتحاد تيجوانا إلى نتيجة ايجابية. وخلال عشرة أشهر من السنة نفسها قتل العديد من الموظفين المكلفين بمكافحة المخدرات في شمال المكسيك[٥٩].

وبالمقابل، أوقفت سلطات باناما في ١١ أيلول ١٩٩٧ "امبراطور" تهريب المخدرات المدعو مانويل رودريغز لوبيز، الرجل الوسيط بين اتحادي كالي وتيجوانا والمتهم

٥٨- GYLDEN Axel, "Trafic de drogue; les banquiers piégés par le FBI", Le Point No. 1340, 23 Mai 1998, pp32 -33.

٥٩- GYLDEN Axel, "Mexique; le sang des cartels", le Point No.1340, 23 Mai 1998, p 28.

بتهريب حوالى ٨٠ طن كوكايين على متن بواخره إلى الولايات المتحدة خلال السنوات الثلاثة الأخيرة[٦٠].

ومن المؤكد أن الصراع بين سلطات الولايات المتحدة والمكسيك،من جهة،واتحادات المخدرات والمصارف المتورطة بتبييض أموالها، سيتابع في المدى المنظور دون التوصل إلى ضبط سيل المخدرات الجارف عبر المكسيك إلى الولايات المتحدة.

د- كولومبيا والمخدرات

الحديث عن المخدرات يدفعنا للتطرق إلى أوضاع البلد الأكثر تورطاً في هذه التجارة، وهو كولومبيا حيث توجه المواطنون منذ الأول من حزيران ١٩٩٨ لانتخاب رئيس البلاد وسط اجراءات أمنية مشددة، بسبب سيطرة المنظمات اليسارية المتمردة والثوار وأعمال العنف. وقد وُضع أفراد قوات الأمن البالغ عددهم ٢٥٠ ألفاً في حال التأهب لحماية المرشحين الثلاثة عشرة.

وبالمقابل، تحركت التنظيمات العسكرية المعارضة، وأبرزها "القوات المسلحة الثورية الكولومبية" وهي شيوعية، و"جيش التحرير الوطني" اليساري، واصفة الانتخابات بـ"المسرحية الهزلية"[٦١]. وكثفت هذه التنظيمات عملياتها محتجزة ٨ من العاملين في مراكز الاقتراع في شمال غرب كولومبيا، وذلك بعد إحراق عشرات السيارات التي تحدّت منع التجول الذي فرضه هذان التنظيمان. كما قتل ٧ جنود برصاص الثوار الذين وجهوا تهديدات إلى المرشحين للرئاسة، مما دفع بالبوليس إلى فصل مجموعات لحمايتهم حتى الدورة الثانية في ٢١ حزيران[٦٢].

والمرشح الأبرز هو مرشح المعارضة أندرياس باسترانا ANDREAS PASTRANA الذي تلقى ٣٠ تهديداً بالقتل اعتبرها البوليس جدية. وقد خصصت جماعة مهربي المخدرات مبلغ ١٠ ملايين دولار لاغتياله لأنه وعد، في حال فوزه، بإصدار قانون يسمح باسترداد بارونات المخدرات من الولايات المتحدة لمحاكمتهم. ومن المعلوم أنه، في حال سن قانون كهذا، فإن رئيسي اتحادي مخدرات ميديلين وكالي المطلوبين حالياً في كولومبيا، سيسلمان في حال توقيفهما إلى السلطات الأميركية. وكان قد سبق خلال

٦٠- GYLDEN, Idem.

٦١- وكالة الصحافة الفرنسية، بوغوتا, الأحد ٣١ أيار ١٩٩٨.

٦٢- JARRY Irène, "Colombie: menaces de mort contre les candidats aux élections présidentielles", Le Figaro, 16731, dimanche 31 mai 1998, p2.

انتخابات ١٩٩٠ أن عمد بابلو اسكوبار رئيس اتحاد ميديلين إلى اغتيال ٣ مرشحين للرئاسة يعارضون تجارة المخدرات.

المرشح الثاني البارز هو هوراسيو سيربا المدعوم من تجار المخدرات، وهو وزير سابق للداخلية لم تعمد الحكومة خلال عهده إلى التعرض لعمليات العنف وأعمال الثوار والتعذيب. وقد تلقى ٢٥ تهديداً بالقتل من المنظمات التي تعارض اتحادات المخدرات. أما المرشح الثالث فهو الجنرال هارولد بيدويا الذي تعرض مركزه في ١٢ أيار ١٩٩٨ لانفجار عبوة ناسفة أودت بحياة مساعده وعدد من حراسه [٦٣].

أما الفائز فكان مرشح المعارضة اندرياس باسترانا وذلك خلال الدورة الثانية التي جرت في ٢١ حزيران ١٩٩٨، واضعاً حداً لـ١٢ عاماً من حكم الحزب الليبرالي ومن شكوى الركود الإقتصادي، وذلك بدعم من ثوار الجنوب المعادين لتجار المخدرات والذين كان قد انتدب أحد معاونيه للتفاوض معهم[٦٤]. وكان باسترانا قد اتهم الرئيس السابق سامبيير بتمويل حملته الإنتخابية عام ١٩٩٠ بأموال مهربي المخدرات في كارتل كالي مما أثار يومذاك أكبر أزمة سياسية في البلاد.

ووعد الرئيس الجديد بتسوية الصعوبات الإقتصادية والإجتماعية ومشكلات العنف والفساد، وأنه سيحاول إجراء حوار مع الثوار بنيّة وضع حد للعنف، كما وعد بملاحقة زعماء المخدرات وتطبيع علاقات كولومبيا مع العالم[٦٥].

وكولومبيا، حيث يسود العنف ويدور صراع بدون رحمة بين السلطات الحكومية المدعومة من الولايات المتحدة والمنظمات شبه العسكرية المدعومة من اتحادات تجار المخدرات، تمتد على مساحة ١١٤١٧٤٨ كلمتراً مربعاً ويبلغ عدد سكانها ٣٥٦٥٢٠٠٠ نسمة. العاصمة هي بوغوتا ويقطنها ٦٧١٤٣٠٥ نسمة فيما عاصمتا المخدرات، كالي وميديلين تعدان ١٧٨٣٥١٦ نسمة و ١٦٩٨٧٧٧ نسمة.

اقتصادياً، يبلغ الناتج الوطني الصافي ١٥٠٠ دولار للشخص مع نسبة نمو ٦ بالمئة، فيما البطالة ١٣,٥ بالمئة والتضخم ٢٢,٦ بالمئة والدين الخارجي ٢٥ مليار دولار[٦٦]. الأراضي الزراعية تبلغ ٤٠٥٠ ألف هكتار وتنتج قصب السكر (٢٩ مليون طن)

٦٣- JARRY Irène, Idem.

٦٤- JARRY Irène, "Colombie: la guerilla choisit son candidat", Le Figaro, No.16749, samedi-dimanche 20 -21 juin 1998, p2.

٦٥- وكالات الأنباء، الأحد ٢١ حزيران ١٩٩٨.

٦٦- معلومات عن عام ١٩٩٥.

والأرز والبطاطا والبن والذرة الصفراء والصويا والقطن والشوفان والقمح والموز والفواكه والخضار والكاكاو والتبغ.

أما في ميدان المخدرات، فتنتج كولومبيا ٨٠ بالمئة من الكوكايين الذي يُستهلك في الولايات المتحدة[٦٧]. ويزرع الكوكايين في مساحة ٤٠ ألف هكتار، كما تصنّع كولومبيا إنتاج البيرو وبوليفيا والإكوادور. أما الماريجوانا فتزرع في مساحة ٧٠ ألف هكتار وتعتبر كولومبيا المنتج الأول لها في العالم.

ويعمل في ميدان المخدرات بين ٦٠٠ألف و ١٧٠٠٠٠٠ عامل. أهم الاتحادات هي كالي وميديلين وبيريرا، وقد عرضت دفع ديون كولومبيا الخارجية، والبالغة ٢٥ مليار دولار، مقابل حرية التصرف. يعمل في خدمة هذه الإتحادات بين ٣ آلاف و١٠ آلاف قاتل محترف وتسيطر على ٧٠ بالمئة من السوق العالمية للمخدرات وخاصة الكوكايين مع مدخول ٣٠٠ مليار دولار سنوياً.

تجارياً، تصدّر البلاد بـ٧٦٧١ مليون دولار من البترول والبن والفحم الذهب خاصة، وتستورد بـ٨٩٦٩ مليون دولار وتحتل عالمياً المركز الأول في إنتاج الزمرد والفواكهة والجلديات والثاني في البن والرابع في الفحم والتاسع في الإنتاج البقري والكاكاو والعاشر في قصب السكر والحادي عشر في النيكل والثالث عشر في الذهب والسابع والعشرين في البترول. ويقصدها ٨٥٦٨٦٢ سائح سنوياً[٦٨].

أمنياً، يبدو الوضع متدهوراً في كولومبيا التي كان يسود دائماً الصراع نحو الرئاسة وحتى في الانتخابات المحلية أعمال عنف، لاسيما مع خوضها من قبل مرشحين موالين لاتحادات المخدرات التي أقامت داخلها دويلات لا يمكن للدولة ولوجها، وسبق أن

٦٧- تنتج المخدرات خاصة في بوليفيا والبيرو وغواتيمالا وكولومبيا والمكسيك وبيليز:

"بوليفيا": زراعة الكوكا على مساحة ٤٨٠٠٠ هكتار وتحويله إلى كوكايين بلغ انتاجه عام ١٩٩٤ حوالى ٤٠٠ طن أي ٢٠ بالمئة من الإستهلاك العالمي-المدخول ١,٥ إلى ٤ مليارات دولار ويعمل فيه بين ٣٥٠و٦٠٠ألف عامل.

"البيرو": ١٣٩٩ طن من الكوكايين غير المصنع و ٦٣٦ طن مصنع، أي ٦٠٠ مليون دولار سنوياً والجيش متهم بالتعامل مع المهربين.

"غواتيمالا": ماريجوانا وهيروين بعدة مليارات دولار سنوياً.

"بيليز": ماريجوانا.

"المكسيك وكولومبيا": أنظر التفاصيل في المتن.

٦٨- Quid, op.cit, pp 1155- 57

انتخب رؤساء عدة، منهم الرئيس السابق، بفضل دعم وأموال تجار المخدرات واتحاداتها[٦٩].

وتتكاثر أعمال العنف في البلاد حيث تعمد الصحف والإذاعات إلى تنبيه المواطنين إلى عدم اجتياز بعض الأحياء بسبب وجود مجرمين مسلحين يتعرضون للمارة. ففي مدينة مديلين مثلاً (وهي المدينة الثانية في البلاد)، قتل خلال عام ١٩٩٦ ما مجموعه ٥٢٥٧ مواطناً، فيما قتل خلال العام نفسه ٣٢٩٦ في العاصمة بوغوتا. فحسب مصادر البنك الدولي، تحتل كولومبيا الرقم القياسي في عدد الاغتيالات (٨٩,٥ لكل ١٠٠ ألف مواطن)[٧٠]. كما تحدد إحصاءات أخرى أن ربع الاغتيالات في القارة الأميركية بكاملها ترتكب في كولومبيا التي هي في حرب دائمة مع نفسها، وتعيش في حال من البؤس وانعدام الأمن تحت رحمة مجموعات من الثوار تعمل بتمويل من كبار ملاكي الأرض أو من بارونات اتحادات المخدرات.

لقد اعتبرت الإحصاءات أن ٤٠ بالمئة من أراضي كولومبيا لا تسيطر عليها قوى الأمن الحكومية. كما غادر حوالي ٩٠٠ ألف شخص مناطق سكنهم بسبب المعارك القائمة منذ ١٩٨٥. بالمقابل، تسيطر، خاصة في الجنوب، المنظمات الثورية، وأبرزها القوات المسلحة الثورية التي تجمع ١٥ ألف مقاتل وتفرض ضرائب على السكان وتبلغ مداخيلها ٧٠ ألف دولار لكل فرد من أفرادها، أي ٤٠ ضعف متوسط دخل الكولومبيين[٧١].

ويقود الصراع ضد هذه المنظمات جيش من ١٣٠ ألف يعتبر أفراده في أدنى مستويات المعنويات الممكنة. وقد ساهم هذا الصراع المسلح في خلخلة البنى التحتية للبلاد، وأدى إلى تدني مستواها الاقتصادي إلى الحد الأدنى، مع تضخم يبلغ ٢٢,٦ بالمئة وبطالة بنسبة ١٣,٥ بالمئة فيما كانت في فترة سابقة تتمتع باقتصاد من أشد اقتصادات دول أميركا اللاتينية ثباتاً.

حتى خلال الانتخابات البلدية التي جرت في ٢ تشرين الأول ١٩٩٧، قامت الجماعات المسلحة باغتيال ٣٥ مرشحاً وخطف ٢٠٠ مرشح مما أدى إلى انسحاب

٦٩- JARRY Irène, "Les marcodollars en campagne", Le Figaro, No.15733, lundi 1 juin 1998, p5.

٧٠- FAURE Michel, "Colombie: les urnes contre la violence". L'Express , No. 2415, 24 octobre 1997, pp. 54-58.

٧١- FAURE, Idem.

١٨٧٩ آخرين بسبب تهديدهم بالقتل. كما نسفت مراكز انتخابية عديدة وأحرقت سيارات ونسفت أخرى خلال توجه أصحابها إلى أقلام الاقتراع(٧٢).

ومقابل الجماعات المسلحة المدعومة من تجار المخدرات، تجول في البلاد جماعة أخرى شبه عسكرية، يمينية الانتماء ومدعومة من أصحاب الأراضي وبعض وحدات الجيش، وتشن حرباً ضد التنظيمات اليسارية المذكورة أعلاه، وخاصة القوات المسلحة الثورية. وتغتال هذه التنظيمات جميع المدنيين الذين يشتبه بتعاملهم مع القوات الثورية. وهذا ما ساهم في إبعاد مئات العائلات أيضاً عن منازلها(٧٣).

هـ- كوبا: العداء للولايات المتحدة

فيدل كاسترو، الرجل الذي رأس حركة انقلابية شيوعية في عام ١٩٥٩ على الاتحاد السوفياتي ودول الكتلة الشيوعية، وطرد باتيستا إلى الدومينيك، وأقفل المدارس الدينية عام ١٩٦١، وأبعد ١٣٠ رجل دين كاثوليكي أجنبي عن كوبا، وأرسل الكوبيين إلى معسكرات التأهل وبينهم الكاردينال الحالي جيم أورتيغا؛ هو نفسه الذي وقف إلى جانب الكاردينال أورتيغا نفسه في مطار هافانا على رأس مستقبلي البابا ليفتح صفحة جديدة مع الكنيسة(٧٤).

وتمكن البابا من وضع بصماته الروحية على الكوبيين وعلى كاسترو نفسه، مما دفع بمستشاري الرئيس الكوبي للشعور بالإضطراب بسبب حدة انبهار رئيسهم بكل حركة وكل كلمة للضيف الكبير. ورغم أن كاسترو هو من الملتزمين بمقولة ماو تسي تونغ بأن المصدر الوحيد للقوة السياسية هو فوهة البندقية، فإنه ذكر لبعض أعضاء الكونغرس الأميركي لدى اجتماعهم به أنه سيسمح بإقامة المزيد من الشعائر الدينية في الجزيرة.

أما البابا، فقد وجّه من على متن الطائرة التي تقله نحو كوبا في ٢١ كانون الثاني ١٩٩٨ دعوتين(٧٥):

٧٢- JARRY Irène, "La Colombie vote dans la terreur", le Figaro 16547, lundi 27 octobre 1997, p. 3.

٧٣- JARRY Irène, "Les paramilitaires sèment la terreur", Le Figaro, 16721, mardi 19 mai 1998, p. 4.

٧٤- VANDRISSE Joseph, "La Havane se mobilise pour Jean-Paul II", Le Figaro, No.16622, jeudi 22/1/1998, p.3.

٧٥- VANDRISSE Joseph, "Le Pape appelé à la levée de l'ambargo américain", Le Figaro, No.16622, jeudi 22/1/1998, p. 3.

الأولى: نحو الولايات المتحدة، طالباً منها إعادة النظر بالحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا منذ ١٩٦٢.

الثانية: نحو كوبا، مماثلة لتلك التي وجهها البابا عام ١٩٧٩ إلى بولونيا. وفحواها أن حقوق الإنسان هي أساس الحضارة. وطلب من الكوبيين أن يتركوا تشي غيفارا يرتاح في مملكة الله، ودعاهم للانفتاح على العالم في سبيل مستقبل أفضل.

وبالفعل، يجري حالياً أمر ما في كوبا قد يحولها عن المسار الذي أخذته الثورة منذ ١٩٥٩. وهي التي تمتد على مساحة ١١٠٨٦٠ كلم مربع مع ٥٧٤٥ كيلومتر من السواحل وتتألف من ١٦٠٠ جزيرة. عدد سكانها ١١,١١ مليون (عام ١٩٩٦). اللغة الرسمية هي الإسبانية.

إنها جمهورية إشتراكية للعمال والمزارعين يقودها فيدل كاسترو، القائد الأسطوري للثورة الذي خاضها مع غيفارا بين ١٩٢٨و١٩٦٧. جيشها يبلغ ٢٠٠ ألف جندي مع وجود روسي للواء من ١٥٠٠ جندي من ١٩٦٣ وحتى ١٩٩٢.

اقتصادياً، بلغ الناتج الوطني الصافي حوالى ٦٠٠ دولار للشخص (١٩٩٤) مع بطالة تتراوح بين ٢٠و٤٠ بالمئة. العملة الوطنية هي البيزوس غير القابل للصرف، ثمنه الرسمي ١,٣٥ دولار فيما ثمنه الفعلي ٠,٠٤ دولار. نسبة النمو ٢ بالمئة. وقد سجل تراجع الصناعة بين ١٩٩٠و١٩٩٥ بسبب نقص المحروقات بنسبة ٨٠ بالمئة، مما دفع إلى إعادة استعمال حيوانات الجر. وتستفيد الصناعة من مناجم النيكل (٣٠٢٠٠ طن) والحديد والنحاس والمانغنيز والكروم والكوبالت والأملاح والبترول (١٢٠٩٠٠٠ طن سنوياً)[٧٦].

زراعياً، تنتج كوبا قصب السكر (٣٣ مليون طن) والارز (١٨٦ مليون طن) والتبغ ولاسيما السيجار والبن والذرة الصفراء والفواكه من الموز والمانغا والليمون والخضار المتنوعة. ومن المواشي تملك قطعاناً من البقر (٤٥٠٠٠٠٠ رأس) والخنازير (١٥٠٣٠٠٠ رأس) والأحصنة والخراف[٧٧].

تجارياً، تصدّر البلاد السكر والمعادن والسمك والتبغ وخاصة السيجار الفاخر، بما مجموعه ملياران و٢٣٩ مليون دولار، وتستورد بما يعادل ٢,٢ مليار دولار. وتصدّر من السيجار المتنوع ما مجموعه ٥٧ مليون سيجار (عام ١٩٩٣) فيما وصل تصديرها عام ١٩٩٠ إلى ٨٠ مليون سيجار.

٧٦- Quid, Opcit, pp.1165 -66.

٧٧- Quid, Opcit, pp. 1165 - 66.

كوبا والولايات المتحدة

تاريخياً، اعتبر انفجار السفينة الحربية "يواس ماين" في ميناء هافانا في ١٥ شباط ١٨٩٨ ومقتل ٢٦٦ من طاقمها، افتتاحاً لمرحلة ما زالت مستمرة حتى الآن. وكانت الولايات المتحدة يومذاك تقوم بخطواتها التوسعية الأولى، فاشترت لويزيانا من فرنسا وفلوريدا من إسبانيا واحتلت كاليفورنيا والتكساس من المكسيك. وكان في نية واشنطن السيطرة على البحر الكارايبي، فحاولت توظيف الثورة الكوبية لمصلحتها لضم الجزيرة إليها.

لذلك أصدرت الولايات المتحدة بياناً بأن الانفجار كان نتيجة لغم وضع في قعر السفينة وأعلنت الحرب على إسبانيا في ٢٣ نيسان ورصدت ٥٠ مليون دولار لتمويل تلك الحرب. وكان التدخل الأميركي في الحرب بقصد ضم الجزيرة إلى الولايات المتحدة وقطع الطريق على استقلالها. وامتدت الحرب إلى الممتلكات الإسبانية في الشرق الأقصى فضمت واشنطن الفيليبين كما ضمت بورتوريكو في الكارايبي.

وبنهاية حرب التحرير، فرضت الولايات المتحدة على كوبا حكومة عسكرية أميركية مشترطة عدم سحب قواتها منها. كما أخذ الرئيس الأميركي بنصيحة الكابتن الفرد ثابرماهان وشق قناة باناما لتسهيل مرور السفن الأميركية بين المحيطين الأطلسي والهادىء[٧٨]. لكن سياسة الهيمنة الأميركية هذه أدت إلى قيام هوة كبيرة بين الولايات المتحدة وأميركا اللاتينية، ليس فقط ثقافياً ودينياً، إنما سياسياً وعسكرياً.

وفي عام ١٩٣٣، قامت حركة كوبية لتحرير الجزيرة وسحب القوات الأميركية منها، تصدّت لها واشنطن وأجهضتها ودعمت الإنقلاب العسكري الذي قام به الكولونيل باتيستا المتعاون معها. وفي عام ١٩٥٩، قام كاسترو بحركة انقلابية شيوعية فهرب باتيستا من البلاد.

ومنذ ذلك الحين، عزلت الولايات المتحدة النظام الكوبي، ودعمت جميع الحركات المناوئة لنظام كاسترو والإنزال الكوبي المعارض في خليج الخنازير عام ١٩٦١. كما وقف البلدان على شفير الحرب النووية خلال أزمة الصواريخ السوفياتية في كوبا عام ١٩٦٢.

٧٨- محمد السماك، "البابا حليف من في كوبا، كاسترو أم واشنطن؟"، النهار، ١٩٩٥٤، الأربعاء ١٩٩٨/١/٢١، ص١٣.

وفي عام ١٩٩٤، دعي رؤساء ٣٤ دولة أميركية جنوبية إلى مؤتمر قمة عقد في ميامي تقرر فيه إقامة منطقة للتجارة الحرة فيما بينها ابتداء من عام ٢٠٠٥. وحده الرئيس الكوبي لم يدع إلى تلك القمة.

وهكذا، وبعد قرن كامل، ما تزال كوبا تعاني من المقاطعة الأميركية ومن هيمنة جارها الشمالي القوي. ورغم ذلك، صمد نظام كاسترو في وجه ثمانية رؤساء أميركيين مارسوا ضده كل أنواع الحصار العسكري والإقتصادي والسياسي.

فهل ستساهم زيارة البابا في وقف هذه المقاطعة؟ سيما وأن قداسته هو من حيث المبدأ ضد هذا النوع من المقاطعة، كما أنه سبق وهاجم الحصار الأميركي المفروض؟.

وما هو المطلوب من الولايات المتحدة بالنسبة إلى كوبا؟

وما هو المطلوب من كوبا بعد زيارة البابا؟

مما لا شك فيه أن موجة التغيير قد بدأت تهز كوبا، مع تراجع قدرة كاسترو على فرض إرادته على البلاد. كما أن المتغيرات الاقتصادية أدت إلى مزيد من التغييرات في المجالات السياسية والاجتماعية. والهدف الرئيسي يبقى التحول السلمي لكوبا إلى نظام حكم ديمقراطي[٧٩].

أما واشنطن فيمكنها المساعدة في حل الأزمة الإنسانية والاقتصادية في كوبا حيث يعيش السكان تحت وطأة المعاناة المستمرة من نقص للأغذية والأدوية. هذا مع العلم أن الأميركيين من أصل كوبي يرسلون مئات ملايين الدولارات إلى أهلهم في الجزيرة. وينبغي أيضاً التفاوض بين الدولتين لحل قضايا الهجرة غير الشرعية نحو الولايات المتحدة، والتعاون في مجال مكافحة تهريب المخدرات، والسماح بتفتيش مصانع الطاقة النووية، والعمل على تخفيف التلوث في المضيق الذي يفصل كوبا عن فلوريدا.

ينبغي أيضاً توسيع الاتصالات، والتنسيق في المجالات العسكرية بين الجهتين، واتخاذ إجراءات لتقليل فرص نشوب أي نزاع مسلح بينهما وتحول علاقاتهما نحو المجال السلمي.

ينبغي أيضاً تبادل المعلومات والتبادل الثقافي والعلمي في الاتجاهين، مع السماح باستخدام الصناديق الأميركية الحكومية الخاصة لتمويل هذا التحول. كما أن المطلوب من واشنطن أيضاً حث صندوق النقد الدولي وبنك التنمية الأميركي على بدء التعامل مع كوبا وقبول عضويتها في هاتين المنظمتين.

٧٩- LAMBROSCHINI Charles, "Fidel Castro face au scénario polonais", Le Figaro, 16622, jeudi 22/1/1998, p.3.

على واشنطن أخيراً الاستجابة بشكل مشجع لمبادرات الحكومة الكوبية بناء لدعوة البابا حول نيتها في تحسين أوضاع الحريات في الجزيرة. كما أن إطلاق سراح المعتقلين السياسيين بناء لنداء البابا يجب أن يسبق كل ذلك.

إلا أن الظاهر حالياً، أن في كوبا أو في الولايات المتحدة، هو عكس هذه التوجهات. فكاسترو ما يزال رهينة أفكاره. وهو، رغم تنازلاته حتى الآن، مصمم على عدم إجراء تغييرات جوهرية في نظامه السياسي. وهو يخاف على نظامه الاقتصادي في حال فتحت أسواق الجزيرة أمام المساهمين من فلوريدا أو نيويورك للتوظيف فيها، لأنه، في هذه الحالة، قد تتبع كوبا المثال البولوني في التغيير[٨٠].

أما كلينتون فهو أيضاً غير مستعد لتغييرات جوهرية في سياسته تجاه كوبا طالما أن كاسترو ما يزال في الحكم، رغم أن واشنطن، وتماشياً مع دعوة البابا، اتخذت في ٢٠ آذار ١٩٩٨ ثلاث خطوات في سبيل الانفتاح الإنساني على كوبا، وهي[٨١]:

- عودة الرحلات الجوية مع كوبا والتي كانت قد علقت منذ عام ١٩٩٦.
- تخفيف الحصار الاقتصادي المفروض عليها منذ ١٩٦٢.
- السماح للأميركيين من أصل كوبي بإرسال ١٢٠٠ دولار سنوياً لأهاليهم في الجزيرة.

لقد اعتبرت الإدارة الأميركية هذه التدابير الجديدة رداً على نداء البابا، وليست لمد يد العون لكاسترو الذي ما زالت تعتبره الديكتاتور الشيوعي في الجزيرة. فهي ليست مستعدة لرفع الحصار بكامله طالما أن كاسترو ما زال في الحكم، خاصة وأنه أمسى في عامه الـ٧٢ ويشكو من أمراض عدة مما دفعه إلى وقف تدخين السيجار الكوبي الذي اشتهر بتدخينه منذ زمن طويل[٨٢].

فعلى سبيل المثال، وفي أواخر حزيران ١٩٩٨، تم التوصل لاتفاق بين الولايات المتحدة وأوروبا بشأن تجديد المادة الثالثة من القوانين الأميركية التي تقضي بمعاقبة الشركات التي تستثمر أموالاً في كوبا، وهو القانون الذي يدعى قانون "هلمز بيسرتون". وتسمح المادة الثالثة منه لأي مواطن أميركي بمقاضاة الشركات الأجنبية التي تستثمر أموالاً في كوبا تتعلق بعقارات يشتبه في أنها كانت مملوكة من مواطنين أميركيين قبل

٨٠- LAMBROSCHINI, Idem.

٨١- LEVEL Jean-Jacques, "Clinton desserre l'étau contre Cuba", Le Figaro, 16672, samedi 22/3/1998,p.2.

٨٢- وكالة الصحافة الفرنسية، الخميس ١٤ ايار ١٩٩٨.

ثورة كاسترو[٨٣]. وتجديد هذه المادة يظهر جدّية المتابعة الأميركية في محاربة نظام كاسترو، رغم نداء البابا الذي رافق زيارته للجزيرة العاصية.

و- دول أخرى

وهكذا نرى أن دول أميركا اللاتينية هي في طور التغيير والانتقال نحو الديمقراطية والحداثة. وقد رسمنا صورة أوضاع بعض الدول التي اعتبرنا أن لدراستها أهمية خاصة، ونظراً لعدم إمكانية دراسة جميع دول المنطقة بالتفصيل. وقبل أن نختم الموضوع، يمكننا الكلام عن بعض الدول الأخرى لأسباب خاصة بها إنما باختصار كلي.

ففي **فنزويلا**، تستغل ٥٠٠٠ عائلة، أي ٤ بالمئة، ٧٠ بالمئة من خيرات البلاد وتعيش في رخاء منقطع النظير، ويعتبر أفرادها من أكبر أغنياء العالم يمارسون هواية التزلج في جبال الألب ويخدم في منازلهم عشرات الخدم ويتسع مرآب قصورهم لعشرات السيارات الفخمة، ويملكون اليخوت في جزر الكاريبي والطائرات الخاصة ويرسلون أولادهم إلى جامعات أوروبا والولايات المتحدة، إلى ما هنالك من مظاهر الغنى[٨٤].

ولدى السؤال: من أين تأتي هذه الأموال؟ يتبين أنها إما من البترول الذي أغنى البلاد عامة أو من التجارة والمصارف المزدهرة فيها.

وبالمقابل، يتناول ٥٠ بالمئة من سكان فنزويلا وقعة طعام واحدة في اليوم بسبب الفقر، ولا يمكنهم زيارة الطبيب عند تعرضهم للأمراض. لذلك يقبل العديد منهم العمل كخدام في منازل الأغنياء التي تعج بهم وحيث يلبسون وينامون ويتغذون بدون مقابل[٨٥].

وفنزويلا التي عادت إلى الديمقراطية عام ١٩٥٩، تجتاز أزمة اقتصادية خانقة منذ ١٩٨٣. وفي عام ١٩٨٩، أوقعت عمليات قمع ثورة كاراكاس بين ٣٠٠ و٢٠٠٠ قتيل. وفي عام ١٩٩٢ زعزعت البلاد محاولتا انقلاب فاشلتان. وفي عام ١٩٩٣ عزل رئيس

٨٣- جون أوميسنسكي، "البابا ينفخ بوق الحرية في كوبا، الشرق الأوسط"، العدد ٧٠٠٧، الثلاثاء ٣ شباط ١٩٩٨، ص٨.

٨٤- GYLDEN Axel, "Le sérail des grandes familles", le Point, No 1318-19, 20 décembre 1997, PP 140-141.

٨٥- GYLDEN, idem.

الجمهورية ولوحق أمام القضاء. وفي عام ١٩٩٤ أدت أعمال الفساد إلى أزمة مالية خانقة وعلى عشرات الإفلاسات في أوساط المصارف. ولكن منذ عام ١٩٩٦، بدأ تطبيق مخطط اقتصادي إصلاحي بمساعدة صندوق النقد الدولي، مما أعاد الانتعاش إلى البلاد.

وفي **غواتيمالا**، وقّع بتاريخ ٢٩ كانون الأول ١٩٩٦ اتفاق سلام لإنهاء نزاع استمر ٣٦ عاماً بين الحكومة والمتمردين منذ ولادة حركات التحرر في هذا البلد في الستينات. وكانت غواتيمالا خلال فترة الحرب أرضاً للمذابح والانقلابات والديكتاتوريات العسكرية، حيث لقي نحو ١٥٠ ألف شخص مصرعهم أو اختفوا خلال الحرب(٨٦).

وتبلغ مساحة غواتيمالا ١٠٨٨٨٩ كيلومتراً مربعاً، وهي جمهورية دستورية منذ ١٩٦٥ يبلغ عدد سكانها ١٠ ملايين ونصف مليون نسمة، أكثر من ٦٠ بالمئة منهم من الهنود. ويدين ٧٥ بالمئة بالكاثوليكية، اللغة الرسمية هي الإسبانية.

وتحتل البلاد المركز السابع في العالم على لائحة مصدري النفط والمركز الخامس في إنتاج الهيرويين (١٥ مليار دولار سنوياً) والماريجوانا (٣٨ مليون دولار سنوياً) فيما يعيش ٨٠ بالمئة من سكانها تحت عتبة الفقر ويشكل العاطلون عن العمل حوالى ٤٠ بالمئة من القوى العاملة.

وبموجب الاتفاق الموقع، سيتحول الاتحاد الثوري الوطني الذي يضم أربع حركات تمرد إلى حزب سياسي مع تسريح المقاتلين، ويخفض عدد الجيش الذي يفقد صلاحياته في مجال الأمن بعد تسريح عدد كبير من الضباط المتورطين في العمليات. وهكذا تدخل البلاد في صلح وطني حيث يتمتع السكان الأصليون (٢٣ إتنية) المتحدرون من حضارة المايا بحقوقهم المدنية، وذلك للمرة الأولى منذ وصول المستعمرين الإسبان عام ١٥٢٤. كما تبدأ مرحلة الإعمار الاقتصادي والاجتماعي برعاية الرئيس ألفارو أرزو، لكنها تبدو صعبة في وضع البلاد الاقتصادي المتدهور(٨٧).

وفي **البيرو**، خيّم على البلاد استرخاء وتفاؤل بعد انتهاء أزمة الرهائن، إثر اقتحام سفارة اليابان في ١٧ كانون الأول ١٩٩٦ من قبل ثوار حركة توباك أمارو خلال حفل

٨٦- وكالة الصحافة الفرنسية، ٢٩ كانون الأول ١٩٩٦، ستيفنس ويلي، لعنة الاختفاء في غواتيمالا، النهار نقلاً عن الموند ديبلوماتيك، ١٨ أيار ١٩٩٨، ص ١٨-١٩.

٨٧- JARRY Irène, "Le Guatemala met l'arme au pied", Le Figaro, 16289, lundi 30 decembre 1996, P.3.

استقبال بمناسبة عيد ميلاد الإمبراطور واحتجاز ٥٠٣ رهينة. وكان الرئيس فوجيموري قد رفض صراحة مطلب الثوار إطلاق سراح ٤٠٠ من زملائهم المعتقلين[٨٨].

وفي **بوليفيا**، تجد السلطات صعوبة في إقناع المزارعين بإتلاف أشجار الكوكا التي زرعت قبل ١٩٨٨ والتي تشكّل أوراقها المادة الأولية لتصنيع الكوكايين، رغم دفع ٢٥٠٠ دولار من قبل الولايات المتحدة مقابل كل هكتار يتلف. وتكمن المشكلة في أن ورقة الكوكا تستعمل من قبل السكان الفقراء، وغالبيتهم من الهنود، لغايات متعددة وسحرية: منع الجوع والتعب واستعمالها بطريقة تقليدية شبه مقدسة. وثمة سبب آخر يكمن في صعوبة تسويق منتوج الزراعات البديلة كالجوز والأناناس والحمضيات. وهكذا يعارض المزارعون الأكثر فقراً في جنوب أميركا إتلاف إنتاجهم من أوراق الكوكا[٨٩].

وفي **الباراغواي**، جنّة التهريب وجهنّم الفقر، جرت خلال شهر أيار ١٩٩٨ انتخابات رئاسية لم يتمكن خلالها الشعب من الاقتراع لمرشّحه المفضّل الجنرال لينو اوفييدو لأنه فار من العدالة بعد أن حكمت عليه محكمة عسكرية بالسجن لمدة سنتين بسبب محاولة انقلابية عام ١٩٩٦. وتعود شهرة الجنرال إلى عام ١٩٨٩ حين قاد الجيش للإطاحة بالديكتاتور الذي كان يحكم البلاد بالعنف منذ ١٩٥٤[٩٠].

وفي هذه البلاد، تعيش أيضاً جماعات من "غير مالكي الأرض" تشتكي من ملاك الأراضي الكبار الذين يزرعون الصويا والقطن وينالون جميع المساعدات الممكنة، بعكس باقي أفراد الشعب الفقراء وغالبيتهم من المزارعين المعدمين. فحسب الإحصاءات، تملك ٣٤٢١ عائلة فقط ١٨ مليون هكتار من أصل الـ ٢٤ مليون هكتار من الأراضي الزراعية. وهذا الوضع أجبر مئات العائلات على ترك الريف والاتجاه نحو العاصمة حيث يزداد عدد العاطلين عن العمل[٩١].

وفي **تشيلي**، وفي أيلول ١٩٩٧، سلّم الديكتاتور العسكري، الجنرال رامون بينوشا قيادة القوات المسلحة بعد ٢٥ سنة من رئاستها. وكان الديكتاتور قد سنّ قانوناً عام ١٩٨٠ يسمح لرؤساء الجمهوريات السابقين الذين حكموا ست سنوات متتالية بلقب

٨٨- وكالة رويتر، الأحد ٢٩ كانون الأول ١٩٩٦.

٨٩- GYLDEN Axel, "Bolivia, coca: la menace américaine", le Point, 1312, 8 novembre 1997, P 33.

٩٠- FAURE Michel, "Les tristes clowns de la démocratie", l'Express, 1722, 7/9/1998, P36.

٩١- JARRY Irène, "Les "sans-terre" du Paraguay", le Figaro, 16714, lundi 11 mai 1998, P 6.

سيناتور لمدى الحياة. وبما أن هذا القانون ينطبق عليه، فإن الديكتاتور السابق سيصبح زميلاً لعدد من الشيوخ الذين سبق ووضعهم في السجون. وفي البلاد نفسها، وفي شهر أيار ١٩٩٨، وضعت أول مرآة لأضخم تلسكوب في العالم في الخدمة بعد عشر سنوات من العمل عليها. ويعتبر التلسكوب الأوروبي الذي يقام في تشيلي أقوى بماية ضعف من هابل، التلسكوب الأضخم في العالم حتى هذا التاريخ[٩٢].

وفي **الإكوادور**، أُقيل الرئيس المنتخب عبدالله بوكرم اللبناني الأصل عام ١٩٩٧ بسبب عدم أهليته العقلية، حسب ادعاءات أخصامه، وذلك بعد أن أمضى في الحكم ٦ أشهر. وجاء في الادعاء أنه كان يرقص علناً ويقدم حفلات موسيقية، لذلك لقّب بالمجنون وخلع من منصبه. وتشهد الإكوادور أزمة اقتصادية واجتماعية خطيرة وتعتبر أفقر دولة في أميركا اللاتينية (٦٠ بالمئة من شعبها فقير وسط عجز في الموازنة بلغ ٦٠ بالمئة). وعاد بوكرم خلال انتخابات ١٩٩٨ الرئاسية واتهم مواطنه جميل معوض، اللبناني الأصل، بتمويل حملته من كارتل المخدرات الكولومبي كالي[٩٣].

وفي **نيكاراغوا**، التي، وبعد سبع سنوات من انتهاء الحرب، لم تعرف فعلياً السلام، قرر آخر الثوار، كميليو يترسيس، أخيراً وضع السلاح جانباً بعد أن وقّع في شهر كانون الأول ١٩٩٧ اتفاقاً مع السلطة يقضي بتجريد عناصره البالغ عددهم ٤٤٠ مقاتلاً من السلاح تمهيداً لانخراطهم في الحياة العامة للبلاد. وهكذا ربح الرئيس المنتخب ارنولدو اليمان رهانه الذي يقضي بتجريد جميع الفصائل المسلحة من أسلحتها تمهيداً لجذب الرساميل الأجنبية للاستثمار في بلاده التي هدمتها الحرب الأهلية الطويلة التي أوقعت أربعين ألف قتيل والتي تجابه خلالها الساندينيون الماركسيون مع ثوار الكونتراس المدعومين من وكالة الاستخبارات الأميركية المركزية.

بالمقابل، ما زال الوضع الاقتصادي للبلاد متدهوراً، مع ٧٠ بالمئة من البطالة والسلطة لا تملك الوسائل اللازمة للقيام بوظائفها الأساسية: الشرطة والقضاء والمدارس والطبابة والنظافة وغيرها.

٩٢- PARANAL Cerro, "Le géant du désert ouvre un premier oeil", le Figaro, 16713, samedi-dimanche 9-10 mai 1998, P 10.

٩٣- وكالة رويتر، الأحد ٣١ أيار ١٩٩٨.

الخلاصة

قد تطول لائحة الدول الأميركية اللاتينية التي سادها أو يسودها العنف وتجتاز أزمات اجتماعية واقتصادية صعبة. من السلفادور إلى الهندوراس ونيكاراغوا وغرانادا وباناما وغيرها. لكن الهدف ليس التعداد بقدر ما هو ملامسة أوضاع قارة من قارات العالم الثالث هي حالياً قيد التطور والإنتقال من أجواء الديكتاتوريات إلى أجواء الديمقراطيات المبنية على الدساتير الحديثة، ومن أجواء تجارة المخدرات وزراعتها إلى أجواء محاربة اتحاداتها ودعم زراعات بديلة عنها، ومن أجواء تزوير الإنتخابات إلى أجواء إجرائها في حرية وديمقراطية وبإشراف دولي.

إلا أن انتقال هذه الدول إلى الأجواء الجديدة لا يمكن أن يتم بنجاح دون مساعدة دولية، خاصة من الجار الشمالي القوي ومن المنظمات والمصارف الدولية. وينبغي خلق أسواق استهلاكية للزراعات البديلة لإنجاح التحول عن زراعة المخدرات. وكذلك مساعدة حكومات الدول التي تسيطر فيها اتحادات المخدرات لأن الحرب ضد هذه الاتحادات هي حرب طويلة وصعبة ودموية.

ينبغي تعزيز المنظمات الإقليمية الفاعلة وامتدادها لتشمل أكبر عدد ممكن من دول الأميركتين، وذلك لخلق أجواء دولية مناسبة لمكافحة أعمال التهريب وتبييض الأموال وتهديد الديمقراطية والحرية.

ينبغي خلق أجواء مناسبة للتنمية الاقتصادية تمتد من الشمال الأميركي إلى جنوبه مما يساهم في تفكيك البنى الإرهابية ومخيمات المنظمات الثورية التي تزرع الرعب والفساد في أرياف دول أميركا اللاتينية. ينبغي أيضاً إدخال جميع الأنظمة، بما فيها النظام الكوبي وغيره، في منظومة أميركا الجديدة، وذلك لإقفال الباب أمام التدخلات الخارجية في القارة. وهكذا تساهم دول العالم الأميركي الأول في إبعاد دول العالم الأميركي الثالث عن الديكتاتورية والإرهاب والفوضى والفساد والزراعات المضرة وأعمال العنف.

ملحق رقم ١: محطات في تاريخ أميركا اللاتينية

- ١٤٩٢: كريستوف كولومبوس يكتشف أميركا.
- ٧ حزيران ١٤٩٤: معاهدة Tordesillas واقتسام أميركا اللاتينية بين إسبانيا والبرتغال.
- ١٥١٩: كورتيس يدمر إمبراطورية الأزتيك.
- ١٥٢٩: فرانشيسكو بيزارو Francisco PIZARRO يحتل إمبراطورية الإنكا.
- ١٨١٤-١٨٢٥: حروب الإستقلال بقيادة سيمون بوليفار وسان مارتان، وغيرهما.
- ١٨٢٢: البرازيل يعلن استقلاله عن البرتغال.
- ١٨٢٣: إعلان مونرو: الولايات المتحدة تعارض كل تدخل أوروبي في أميركا.
- ١٨٢٤: معركة أياكوشو وانتصار الجنرال سوكر (SUCRE) على الإسبان مما أمّن استقلال أميركا الجنوبية.
- ١٨٧٩-١٨٨٣: حرب الباسيفيك بين تشيلي، بوليفيا والبيرو. بوليفيا تخسر منفذها الى البحر.
- ١٩١٠-١٩٢٩: الثورة المكسيكية.
- ١٩١٤: شق قناة باناما.
- ١٩٣٢-١٩٣٥: حرب الباراغواي-بوليفيا (حرب شاكو SHACO).
- ١٩٤٦: خوان بيرون رئيساً للأرجنتين.
- ١٩٥٢: وفاة إيفيتا بيرون.
- ١٩٥٤-١٩٨٩: ديكتاتورية الفريدو ستروينسر في الباراغواي.
- ١٩٥٩: خلع باتيستا في كوبا من قبل مقاتلي كاسترو (BARBUDOS).
- ١٩٦٠: برازيليا، عاصمة البرازيل الجديدة.
- ١٩٦١: فشل إنزال خليج الخنازير في كوبا.
- ١٩٦٢: أزمة الصواريخ في كوبا.
- ١٩٧٣: انقلاب الجنرال بينوشا (PINOCHET) في تشيلي.
- ١٩٧٦-١٩٨٣: الديكتاتورية في الأرجنتين.
- ١٩٧٩: ثورة نيكاراغوا وخلع سوموزا من قبل الساندينيين.
- ١٩٨٢: حرب الفولكلند بين بريطانيا والأرجنتين.
- ١٩٨٩: التدخل الأميركي في باناما.
- ١٩٩١: توقيع معاهدة مركوسير (MERCOSUR).

- ١٩٩٤: المكسيك: القائد المساعد ماركوس يثير الـ شياباس (CHIAPPAS).
- ١٩٩٤: فرناندو كاردوزو رئيساً في البرازيل.
- ١٩٩٧: خسارة الحزب الذي كان يحكم المكسيك منذ ٦٨ سنة.

ملحق رقم ٢: أميركا اللاتينية
معلومات جيوستراتيجية.

الدولة	المساحة بآلاف الكيلومترات	السكان بالمليون ١٩٩٧	الناتج الوطني الصافي بمليارات الدولارات	الناتج الوطني الصافي للفرد بالدولارات	العاصمة
الأرجنتين	٢٧٦٧	٣٤,٦	٢٨٧,٨٧	٨٣٢٠	بيونس – ايرس
بيليز	٢٣,٦	٢١٠آلاف	٠,٥٥	٢٦٣٠	بيملوبان
بوليفيا	١٠٩٨	٧,٤	٥,٩٢	٨٠٠	سانتا كروز
البرازيل	٨٥١١	١٥٧,٨	٥٩٩,٨٥	٣٨٠١	برازيليا
تشيلي	٧٥٦,٩	١٤,٣	٦٥	٤٥٤٥	سنتياغو
كولومبيا	١١٣٨	٣٥,١	٦٧	١٩١٠	بوغوتا
كوستاريكا	٥٠,٧	٣,٢٧	٨,٥٤	٢٦١٠	سان خوسيه
الإكوادور	٢٧٠,٦	١٢	١٦,٦٨	١٣٩٠	جوايا كيل
غواتيمالا	١٠٨,٨	١٠,٦	١٤,٢	١٣٤٠	غواتيمالا
غويانا	٢١٤,٩	٨٠٠ ألف	٠,٤٨	٥٩٠	جورج تاون
هندوراس	١١٢	٥,٦	٣,٣٦	٦٠٠	تيجو سجاليا
المكسيك	١٩٧٢	٩٣,٧	٣٥٠	٣٧٥١	مكسيكو
نيكاراغوا	١٣٠	٤,٤	١,٦٧	٣٨٠	ماناغا
باناما	٧٧	٢,٦	٧,١٧	٢٧٥٠	باناما
باراغواي	٣٩٧	٤,٩	٨,٢٨	١٦٩٠	اسنسيون
البيرو	١٢٨٥	٢٤	٥٥,٤٤	٢٣١٠	ليما
السلفادور	٢١	٥,٥	٨,٨٦	١٦١٠	سان سلفادور
سيرينام	١٦٣,٢	٤٢٠ ألف	٠,٣٧	٨٨٠	بارا ماريبو
اوروغواي	١٧٦	٣,١٧	١٦,٣٩	٥١٧٠	مونتيفيدايو
فينيزويلا	٩١٢	٢١,٨	٥٥,٥٥	٢٥٤٨	كاراكاس
غويانا الفرنسية	٩١	١٤٠ ألف	١,٤٠	١٠٠٠٠	كايين
كوبا	١١٠,٨٦٠	١١,١١	٦,٥	٦٠٠	هافانا
الدومينيكان	٤٨,٤٢٢	٧,٩٦١	–	١٠٧٠	سانتو دومينكو
بورتوريكو	٨,٩٥٩	٣,٦٨٥	–	٧٢٧٠	سان خوان
هايتي	٢٧,٧٥٠	٧,٣٢	–	٢٥٠	بوراوبرنس
جامايكا	١٠,٩٦٢	٢,٥	–	١٣٢٠	كنغستون
بربادوس	٢١٤,٩٧٠	٢٧٠ ألف	–	٧٠٠٠	بريدجيتون
غرانادا	٠,٣٤٤	٩٥ ألف	–	٢٥٠٠	سان جرجس
مونتسرّات	٠,١٠٢	١٠٥٠٠	–	٣٥٠٠	–

ملحق رقم ٣: المؤسسات الأميركية الإقليمية

١- السوق المشتركة لأميركا الوسطى
Marché Commun d'Amérique Centrale (MCCA)

- تاريخ الإنشاء: ١٩٦١.
- الدول المشتركة: كوستاريكا - غواتيمالا - الهندوراس - نيكاراغوا - السلفادور.

٢- ميثاق اوندان Pacte ANDIN

- تاريخ الإنشاء: ١٩٦٩.
- الدول المشاركة: بوليفيا - كولومبيا - البيرو - فنزويلا - الإكوادور.

٣- مجموعة الكارايب Communauté CARAÏBE (CARICON)

- تاريخ الإنشاء: ١٩٧٢.
- الدول المشاركة: باهاماس - بربادوس - بيليز - الدومينيكان - غرانادا - غويانا - جامايكا - مونتسرّات.

٤- ماركوسير Marché commun du Cône-Sud (MERCOSUR)

- تاريخ الإنشاء: ١٩٩١.
- الدول المشاركة: البرازيل - الباراغواي - الأوروغواي -تشيلي - بوليفيا (أعضاء مؤسسون).

٥- اتفاق التبادل الحر لأميركا الشمالية Accord de Libre-échange nord-Américain (ALENA)

- تاريخ الإنشاء: ١٩٩٤.
- الدول المشاركة: كندا - الولايات المتحدة - المكسيك.

العلاقات الأميركية الصينية
من سياسة "الاحتواء" إلى العلاقات الستراتيجية البناءة

رولى نزيه فيـــاض

إن المصالح الأمنية الأميركية في القارة الآسيوية مرتبطة، بعـــد الحـــرب العالميـــة الثانية مباشرة، باستقرار العلاقات بين الدول الآسيوية. ذاك أن المحافظة على مـــيزان القوة في آسيا يقلل من إمكانية حدوث أي خطر محتمل قـــد يـــهدد المصـــالح الأمنيـــة الأميركية في المحيط الهادئ. لذلك كان للولايات المتحدة التأثير الكبير على التحالفـــات الداخلية الآسيوية حتى عندما لم تكن معنية بشكل مباشر بأزمات تلك المنطقة.

ولقد حركت الاهتمام الأميركي بالقارة الآسيوية أهمية الصين التي اســـتطاعت فـــي الخمسينات أن تملك القدرة على تهديد جيرانها من الدول.

ولكن لم يكن للأميركيين في الخمسينات والستينات أي خط سياسي واضح، بل ميل نحو المحافظة على التوازن في آسيا، والتركيز على الصين خدمة للمصـــالح الأمنيـــة الأميركيـــة الأساسية وإبقائها بمعزل عن أي دعم آسيوي أو أوروبـــي مـــن أي نـــوع كان... مع تجنب أي تورط عسكري على الأرض. ولبلـــوغ هـــذا الهـــدف، قـــامت الولايات المتحدة بعملية "إحتواء القوى الصينية". ولقد بدأت هذه السياســـة فـــي عـــهد الرئيس ترومان الذي حرّك حالة العنف ضد جمهورية الصين الشعبية، وتبعه في ذلـــك الرئيس أيزنهاور ووزير الخارجية جون فوستر دالاس بتكثيف العنف من خلال سياسة "الثأر الشامل".

I- سياسة الولايات المتحدة نحو الصين

أ- العنف ضد جمهورية الصين الشعبية

بالرغم من نجاحها الكامل في أوروبا، فقد كانت سياسة احتواء الشيوعية التي طبّقها ترومان أقل تأثيراً في آسيا، ما عدا في اليابان حيث تم بنجاح إنشأ حكومة ديموقراطية ثابتة من قبل الاحتلال العسكري الأميركي. فغدت اليابان سنة ١٩٥١ أكثر حلفاء أميركا ثباتاً في آسيا، بعد توقيع المعاهدة التي أنهت الاحتلال الأميركي لها.

بالعودة إلى الصين، فإن حكومة تشينغ كي شيك الوطنية المدعومة من الولايات المتحدة لم تتمكن من مقاومة زحف القوات الشيوعية بقيادة ماوتسي تونغ. ففي أواخر سنة ١٩٤٩، قاد الأول قواته المهزومة إلى المنفى في تايوان، وشكل الثاني جمهورية الصين الشعبية. وهذا التطور خلق اضطراباً كبيراً في الولايات المتحدة عندما ألقى النقاد اللوم على إدارة الرئيس ترومان التي فشلت في مقاومة الشيوعية.

إعتُبرت "سياسة الاحتواء" التي طبقها الرئيس أيزنهاور عديمة الفائدة، فقام جون فوستر دالاس، وزير الخارجية الأميركية، المعادي للشيوعية، بتحويلها سياسة أكثر ديناميكية لتصبح سياسة "الثأر الكامل". وقد توجهت تلك السياسة ضد موسكو و بكين، واستحقت صفة "السياسة المتهورة" نظراً لإرادة دالاس الواضحة خوض الحرب إذا لزم الأمر لقمع الشيوعية وتحرير أوروبا الشرقية. وكجزء من سياسته، شكل دالاس سنة ١٩٥٤ منظمة جنوب شرق آسيا التي شملت، إضافة إلى بلاده، بريطانيا العظمى، فرنسا، نيوزيلندا، الفيليبين، تايلندا وباكستان. وكان الهدف من ذلك الحلف الحؤول دون المزيد من انتشار الشيوعية. لكن رفض الدول الآسيوية الأخرى الانضمام إليه أضعفه وحدّ من تأثيره.

من جهة أخرى، قام الرئيس أيزنهاور بتعزيز حالة النزاع بعد نيله، في كانون الثاني من العام ١٩٥٥، موافقة مجلس النواب للمدافعة عن تايوان وسائر الجزر الصينية. وقد ساهم هذا العمل في تعزيز العلاقات الأميركية التايوانية حتى نهاية عهد أيزنهاور.

وفي ٢٠ و٢١ آذار ١٩٦١، كان تقويم سياسة عشرين سنة من الاحتواء العسكري للصين الشيوعية محوراً للقاء الوطني الأول حول: "الولايات المتحدة والصين: العقد القادم"، الذي عُقد في نيويورك وشدد فيه عضو مجلس الشيوخ "السناتور" إدوارد كيندي على حاجة الولايات المتحدة إلى تغيير سياستها من الصين: "مهما بدت تلك السياسة نافعة في الحرب الباردة في الخمسينات، فهي زور ثابت في الستينات ولا

ينبغي المضي فيها في السبعينات... إن لكل إدارة جديدة فرصة لتصحيح أخطاء الماضي".

ب- من العداوة إلى الوفاق

في أوائل السبعينات، حدث تغيّر جذري عندما تم انتخاب ريتشارد نيكسون رئيساً للولايات المتحدة، فتحسنت علاقات الصين الخارجية بشكل ملفت، وتم إدخالها في عام ١٩٧١ إلى هيئة الأمم المتحدة بدل جمهورية الصين "تايوان". وفي ١٩٧٢، قام الرئيس الأميركي ريتشارد نيكسون بزيارة رسمية للصين عبّر فيها عن ضرورة وجود اتصالات صينية- أميركية، ووافق على ارتداد الجنود الأميركيين عن تايوان. وهذا التحرك عنى إلغاء معاهدة الدفاع عن تايوان. وكخطوة نحو علاقات ديبلوماسية تامة بين البلدين أنشئ سنة ١٩٧٢ مكتب اتصال في بكين وواشنطن، ليتم التوصل بعد ست سنوات إلى علاقات دبلوماسية كاملة، عندما تم عقد اتفاق تبادل تجاري بين البلدين في تموز من العام نفسه. وهذا التبدل في السياسة الأميركية تجاه الصين، لم يكن يخلو وقتها من المخاطر. إذ كان عملاً من شأنه إثارة ردّات فعل سوفياتية غير ودية. لكن وجود الصين حليفة للولايات المتحدة جعل العالم أقل عرضة للتهديد والمخاطر.

II- تحديات وفرص جديدة في العلاقات

أ- محيط ستراتيجي مختلف

بعد التوصل إلى الوفاق بين أميركا والصين، وضعت إدارة بوش معادلة سياسية لتحريك العلاقات مع البلد الآسيوي وتحسينها لتتكيّف في التسعينات مع المحيط الستراتيجي الإقليمي الدولي المتغيّر. وقد جاء هذا التعديل في الصورة الستراتيجية في منطقة المحيط الهادي الآسيوي نتيجة عدة أحداث، هي:

- بروز اليابان كقوة اقتصادية عظمى.
- نشوء كوريا الجنوبية وتايوان كقوى إقليمية ذات اقتصاد عالمي.
- إنحسار طموح هانوي للسيطرة على شبه جزيرة الهند الصينية بكاملها.
- إشارات مبكرة لدور هندي أكثر فاعلية في جنوب شرق آسيا.
- نمو الصين المتسارع إقتصادياً وبلوغها الأسواق العالمية.

هذه التطورات في المنطقة، بالإضافة إلى التقدم في العلاقات السوفياتية الأميركية والصينية السوفياتية وخروج السوفيات من أفغانستان، طرحت تساؤلاً حول ما إذا كانت العلاقات الصينية الأميركية قد خسرت مبادئها الستراتيجية. ولكن من المبكر التفكير في أن البلدين لن يتعاونا في العقد القادم كما كانت عليه علاقتهما في السابق، إذ أن جميع الالتزامات والمعاهدات الحالية تثبت أن تلك العلاقة أساسية بينهما، تلتزم بها واشنطن التزامها بالمعقودة بينها وبين اليابان، كوريا الجنوبية والفيليبين، بالإضافة إلى علاقتها المميزة بالدول الآسيوية كافة.

ومن المفترض أن تساعد هذه السياسة الأميركية في المحافظة على أجواء إقليمية سليمة تعتبر ضرورية لأهداف التوسع الاقتصادي الصيني.

ومن الممكن أن يكون بعض المراقبين قد اعتبروا أن الروابط الصينية الأميركية سوف تتفكك بزوال الخطر السوفياتي المباشر. لكن مع مطلع هذا العقد، بدأ اعتبار العلاقات الصينية الأميركية مفيدة للمنطقة في ترويج الأمن والاستقرار من خلال توازن ستراتيجي عالمي. وبناءً عليه، فإن محيطاً ستراتيجياً متغيراً لا يضع بالضرورة حداً للتعاون الصيني الأميركي، بل، على العكس، يعطيه آفاقاً جديدة، وبالتالي يؤدي إلى ازدهاره.

ب- التبادل التجاري

١-الصين والمنظمة العالمية للتجارة (WTO)

يتوقع المراقبون للصين أن تسبق اليابان لتصبح المصدر الأكبر والوحيد للعجز التجاري الأميركي. ويعزو الرسميون الإداريون ذلك إلى تدابير تجارية صينية غير عادلة، ويقترحون ضم الصين إلى المنظمة العالمية للتجارة (World Trade Organization) بغية فرض تغييرات كبيرة في أسلوب التجارة الصيني. والخطر أن تختار الصين، وهي عاشر أكبر منتج للبضائع المصدرة إلى العالم، وأكبر بلد تجاري غير خاضع للنظام التجاري العالمي، البقاء خارج المنظمة العالمية للتجارة هذه.

٢- العجز الأميركي مع الصين

يشوب التبادل التجاري الأميركي- الصيني خلل جسيم. فبالرغم من أن الولايات المتحدة تبيع بقيمة ستة بليون دولار للصين عبر وسطاء من هونغ كونغ، تصرُّ دائرة التجارة على اعتبار صفقات البيع هذه صفقات تتم مع هونغ كونغ، مع أن البضائع تذهب إلى الصين. وبالرغم من أن الدائرة تعتبر جميع السلع الصينية المعاد تصديرها من هونغ كونغ إلى الولايات المتحدة كواردات من الصين فهي تقوم بضم القيمة التي تزيدها المؤسسات في هونغ كونغ كجزء من مجموع قيمة الواردات من الصين. علماً أن قيمة صادرات أميركا إلى الصين، بما فيها البيع عبر هونغ كونغ، ارتفعت من ستة بليون دولار عام ١٩٩٠ إلى سبعة عشر بليون دولار هذا العام، متعدية بذلك صادراتها إلى أي أسواق أخرى.

٣- منظمة التبادل التجاري: مكاسب الصين وأرباحها

تحصل الصين، بانضمامها إلى المنظمة التجارية العالمية (WTO)، على أرباح متواضعة نسبياً، لكنها تكسب بهذه العضوية منزلة تجارية مميزة في أسواق الدول الأعضاء. وكانت جميع الدول ما عدا الولايات المتحدة قد أجمعت في أواسط الثمانينات على منحها هذا الامتياز سلفاً، نظراً لحجمها وتأثيرها الجغرافي والسياسي.

لقد أدخل النظام العالمي الجديد شكلاً جديداً من العلاقات بين الدول التي كانت مرغمة على التخلي عن أي صدام عسكري واللجوء إلى التعاون الاقتصادي والمنافسة التجارية. وبالرغم من سلبية هذه الصورة في الجمهوريات المنشقة عن الاتحاد السوفياتي سابقاً والمعسكر السوفياتي، الغارقة في التفكك، وقيام الحركات القومية المطالبة بالاستقلال، فقد أكدت هذه المعطيات على أن الولايات المتحدة هي القوة العالمية العظمى الوحيدة المحركة لسياسة العالم. فزال بانهيار الاتحاد السوفياتي اهتمام واشنطن بالإنذار الشيوعي وبأي تحديات وأخطار أخرى، وبالتالي بلجوء الصين إلى صدام عسكري مع تايوان لبلوغ أهداف ستراتيجية تفضي إلى توحّد البلدين. وهذا ما دفع تايوان إلى التركيز على هويتها عبر إدارة الأعمال مع الصين. ولإظهار الوجه العالمي لتايوان على أنه كيان مستقل عن الصين، سعت تايبي جاهدة لإنشاء سفارات في العواصم الكبرى، واقترحت على الأمم المتحدة مبلغ بليون دولار مقابل مقعد لها في الجمعية العمومية. لكن بكين صرحت مراراً أنها لن تتحمّل جهود تايبي

لتكون عاصمة لدولة منفصلة، وتأمل من تايوان الكف عما من شأنه تغيير الوضع الراهن أو الإساءة إلى محاولة التوحد. من هنا نستنتج أن العلاقة بين الصين وتايوان هي ظلّ لعلاقة البلدين مع الولايات المتحدة، ومن هنا التشديد على العلاقة الثلاثية. فقد تميّزت علاقات الصين بتايوان حتى أوائل الستينات بالصدامات الحدودية والسياسية المعادية، لكنها بدأت بالتحسن في أواخر السبعينات عاكسة بذلك موقف الولايات المتحدة من الصين. وقد تحسنت العلاقات بين الصين وتايوان، وسيطر الاحترام المتبادل عليها بالرغم من أن كلاً من البلدين يضرب على أوتار مختلفة ولأهداف ستراتيجية خاصة. والبرهان الواضح على ضرورة وجود تلك العلاقة الثلاثية، إحجام العملاق الصيني حتى الآن عن ضرب تايوان والاستيلاء عليها.

ترتدي المسائل الاقتصادية أهمية خاصة في العلاقات الأميركية الصينية، إذ تحتاج بكين إلى تقوية اقتصادها لتتمكن من إعالة سكانها "١,٢ بليون نسمة"، وتريد الشركات الأميركية الحصول على استثمارات في اقتصاد الصين المتقدم. لكن هذه المصالح تحول دون التضحية بأرباح اقتصادية لأهداف سياسية خصوصاً وأن الولايات المتحدة غالباً ما استعملت التهديدات الاقتصادية لبلوغ أهداف سياسية في علاقاتها مع الصين.

أخيراً، سيُشكل السوق الصيني الضخم هدفاً مستقبلياً للمؤسسات الأميركية المتعددة، لكن الصين تبقى حتى اليوم المستفيد الأكبر من العلاقة بواشنطن.

المراجع

- Encarta Encyclopedia, "**China**", 1996.
- Encarta Encyclopedia, "**John Footer Dulles**", 1996.
- Encarta Encyclopedia, "**United States**", 1996.
- Encarta Encyclopedia, "**Relations between the United States and China on a bumpy road**", 1995.
- Green, Fred. "**US policy and the security of Asia**", McGraw-Hill book company, 1998.
- Oksenberg, Michel, "**US foreign policy in the 1990's**", edited by Greg Schmergel, MacMillan academic and professional lmt., 1991.
- "**The United States and China**", edited by Barnett and Reischauer, New York city university, 1970, p.146.
- Deng, Yong. "**Chinese relations with Japan: implications for Asia-Pacific regionalism**". Pacific affairs No.3, 20 (Fall, 1997): 373-391.
- Chai, Martin-Lee. "**Hopes and fears of Hong Kong students under China**". Pacific affairs No.3, 20 (Fall 1997): 54-61.
-Epp. Ruth. "**Life under the Bauhinia flag**". New perspective quarterly. No.2, 15 (Spring 1998): 47-54.
- Wright, Elizabeth. "**The Chinese people stand up**". BBC enterprises ltd., Woodland, 1989 p.6-52, 112-200.
- Almond, Gabriel Al. & Bingham Powell. "**Comparative politics today**". New York: Harper & Collins publishers, 1996.
- Fruman, Chas. "**Sino-American relations: back to basics**". Foreign policy. 104 (Fall 1996): 4-26.
- Kissinger, Henry. "**Diplomacy**". New York: Simon & Schuster, 1994.
- Rodee, Carlton Clymer. "**Introduction to political science**". 3rd edition. London: McGraw-Hill Kogkusha, ltd, 1976.

العملة الأوروبية المشتركة (اليورو): قراءة هادئة لتطورات متسارعة

رامي الريس(*)

ينطوي مشروع الاتحاد الأوروبي على أهمية خاصة كونه سيعيد خلط الأوراق السياسية والاقتصادية والاجتماعية في القارة الأوروبية، بما يضمن بروز قوى سياسية جديدة تدخل إلى الخريطة الدولية وتسعى إلى لعب دور بارز في الحركة السياسية العالمية.

من هنا، فإن الاتحاد الأوروبي، لما يحمله من أبعاد متنوعة على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وهي آخذة في التبلور حالياً، يشكل وزناً على الساحة الدولية قد لا تكون ظهرت كل آثاره حتى الآن، وذلك بانتظار تعميق وسائط التفاعل والتعاون بين دول الاتحاد. وإن هذه العملية تتطور تدريجياً ولقد خطت خطوة متقدمة إلى الأمام مع إعلان الدول المعنية الموافقة على تطبيق نظام العملة الأوروبية الموحدة (اليورو).

هذه الدراسة تهدف إلى تسليط الضوء على مسألة النقد الموحَّد، اليورو، بعد عرض سريع لمشروع الاتحاد الأوروبي. كما وستتناول الفرص المرتقبة للعملة الموحدة الصاعدة لاحتلال موقعها بين العملات النقدية الأخرى الفاعلة في الأسواق المالية

*- صحافي.

الدولية ومنها الين الياباني والدولار الأميركي. وستُبيِّن الدراسة كل المسائل المتعلقة باليورو ومراحل وضعه موضع التطبيق، الخ...

I- مشروع الاتحاد الأوروبي: الانطلاقة والتطورات

لقد شعرت الدول الأوروبية، بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية سنة ١٩٤٥، بمزيد من الحاجة لتطوير التعاون في ما بينها بهدف استعادة بعض الأدوار السياسية السابقة التي افتقدتها تدريجياً والتي استقطبت معظمها الولايات المتحدة الأميركية كلاعب أساسي في السياسة الدولية، إلى جانب الاتحاد السوفياتي السابق.

فبريطانيا كانت الإمبراطورية التي لا تغيب عنها الشمس، وفرنسا استعمرت معظم دول القارة الأفريقية، وإسبانيا والبرتغال كانتا قد توسعتا نحو البرازيل ودول أميركا اللاتينية، كما أن النمسا وهنغاريا وألمانيا وباقي الدول كانت لها سياساتها التوسعية في القرون الماضية، مما جعلها تتناوب على إدارة شؤون العالم.

من هنا، فإن انتقال مركز الثقل السياسي إلى الولايات المتحدة الأميركية، تحديداً، وانحسار هذا النفوذ على المستوى الأوروبي خلق الحاجة الأوروبية المتزايدة باتجاه تطوير العلاقات بين الدول المختلفة وتوطيدها.

وقد يكون التعاون السياسي بين الدول الأوروبية لا يزال مرتبطاً بالتنافس على زعامة القارة مثلاً أو على مسائل سياسية أخرى قد لا تكون الظروف ملائمة لحلها بشكل نهائي.

وهذا جعل الحاجة إلى التعاون الأوروبي-الأوروبي تتحول تدريجياً نحو المستوى الاقتصادي، لما ينطوي عليه من إفادة متبادلة، نظراً لتناغم الأنظمة الاقتصادية وتشابهها ونظراً للقرب الجغرافي ولعوامل اقتصادية أخرى.

وهذا ما يفسر إنشاء منظمة الفحم والحديد الأوروبية European Coal and Steel Community بموجب معاهدة باريس سنة ١٩٥١. ولقد هدفت هذه المنظمة إلى تطوير التعاون بين الدول الموقعة في هذين القطاعين الاقتصاديين الرئيسيين.

كما وأنشئت سنة ١٩٥٧ منظمة الطاقة الذرية الأوروبية Euratom بموجب معاهدة روما. وطبعاً، هناك المجموعة الأوروبية نفسها (European Community) والتي وقعت الدول التالية على تأسيسها: فرنسا، ألمانية الغربية (آنذاك)، إيطاليا، بلجيكا، هولندا واللكسمبورغ.

ولقد انضم إلى المجموعة سنة ١٩٧٣ كل من بريطانيا، إيرلندا والدانمارك. كما انضمت اليونان سنة ١٩٨١ وإسبانيا والبرتغال سنة ١٩٨٦.

ومن الأسباب الموجبة التي ذكرتها إتفاقية إنشاء منظمة الفحم والحديد الأوروبية الآتي: "تأكيداً على أنه يمكن إنشاء أوروبا عبر خطوات عملية تثبت تضامنها وتؤدي إلى تطوير التعاون الاقتصادي فيها، وحرصاً على استبدال الصراعات المزمنة الناتجة عن المصالح الخاصة والخلافات الدموية بالتعاون الاقتصادي الذي يؤسس لتشكيل مؤسسات تواجه القدر المشترك ... تمّ القرار على إنشاء منظمة الفحم والحديد الأوروبية".

وما هذه الديباجة إلا دليل ساطع على حاجة الدول الأوروبية لتكريس وتوثيق التضامن في ما بينها، وقد بدأ ذلك بمنظمة للفحم والحديد وتوسع ليصل إلى حدود جمركية مفتوحة وعملة أوروبية موحدة وإجراءات تنظيمية متنوعة أخرى.

لذلك، يُنتظر أن تكون أوروبا الموحدة قادرة على احتلال أحد أهم المواقع المتقدمة اقتصادياً في العالم. والأرقام الآتية تقارن بين دول المجموعة الأوروبية والولايات المتحدة الأميركية واليابان:

	عدد السكان (مليون نسمة)	الناتج القومي (مليارات $)	نسبة البطالة (٪)
المجموعة الأوروبية	٣٢١,١	٣٢٣٠,٧	١٢
الولايات المتحدة	٢٤٠	٦١٧١,٩	٧,٢
اليابان	١٢٠,٧	١٧٥٤,٤	٢,٦

إحصاءات ١٩٨٥: المصدر OCDE, Eurostat.

العملة الأوروبية الموحدة: اليورو

إن فكرة توحيد النقد الأوروبية ليست جديدة إذ جرت محاولات سابقة متعددة لكنها لم تؤد إلى النتيجة المرجوة. ففي سنة ١٩٧٠، أعلن رئيس وزراء اللكسمبورغ (السابق) بيار فورنير عن خطة تتضمن ثلاث مراحل لتحقيق الوحدة النقدية خلال عشر سنوات.

وتضمنت الخطة الاقتصادية التي تقدم بها تحديد هامش الصرف بين العملات الأوروبية في ما بينها، من ناحية، وبينها وبين الدولار الأميركي، من ناحية ثانية. إلا أن هذه الخطة لم تلق الدعم السياسي والاقتصادي الأميركي، وظهر ذلك لدى اتخاذ

الرئيس ريشارد نيكسون قراراً سنة ١٩٧١ يتناول تعليق تحويل قيمة الدولار. ولقد أدى ذلك إلى تعويم العملة الأميركية وإلى إجهاض المحاولة الأوروبية الناشئة.

وفي سنة ١٩٩٢، قدمت معاهدة "ماستريخت" خطة نقدية متكاملة حددت الأسس والمعايير والشروط الاقتصادية المفروض تأمينها فضلاً عن المراحل التدريجية لتطبيق الوحدة.

أهم الشروط التطبيقية التي وضعتها المعاهدة للدول الأوروبية هي الآتية:

أولاً: يجب ألا تتجاوز نسبة التضخم ١,٥ بالمئة وأن تتمتع الدول الأوروبية باستقرار عال للأسعار والعملات. وتجدر الإشارة إلى أن مسألة الثبات النقدي يجب أن تكون حصيلة حركة الدورة الاقتصادية بمعنى ألا تكون مصطنعة. علماً أن الإخلال بهذه المبادئ من شأنه أن يؤدي إلى فرض غرامات مالية على الدولة الأوروبية وذلك بموجب "ميثاق الاستقرار النقدي".

ثانياً: على الدولة أن تكون قد انضمت إلى نظام الصرف الأوروبي منذ سنتين على الأقل.

ثالثاً: يجب ألا يتخطى عجز الموازنة العامة السنوية ٣ بالمئة من الناتج القومي. كما يجب ألا تزيد نسبة الدين الحكومي العام عن ٦٠ بالمئة من الناتج القومي.

رابعاً: على نسب الفوائد بسندات الخزينة الطويلة الأمد ألا تتخطى ٢ بالمئة، فضلاً عن معدل نسب الفوائد لثلاث دول تتمتع بأدنى نسب تضخم.

يُذكر أن معاهدة "ماستريخت" تؤكد إلزامية مشاركة كل دولة الأوروبية تحقق هذه الشروط في مشروع الوحدة الاقتصادية والنقدية، ما عدا بريطانيا والدانمارك اللتين مُنحتا حق الانضمام أو عدمه.

مراحل اليورو

توسعت معاهدة "ماستريخت" بفضل مراحل وضع العملة النقدية الأوروبية الموحدة موضع التطبيق التدريجي، على هذا الشكل:

- المرحلة الأولى: تتناول تحرير تدفق رؤوس الأموال والتعاون بين الدول الأوروبية الأعضاء في الأمور الاقتصادية والنقدية والضرائبية. وامتدت هذه المرحلة من ١ تموز ١٩٩٠ حتى كانون الثاني ١٩٩٤.

- المرحلة الثانية: تتعلق بالانتقال إلى الوحدة النقدية وتبدأ منذ كانون الثاني ١٩٩٤ حتى ١ كانون الثاني ١٩٩٩. وتتضمن هذه المرحلة تطبيق عدة إجراءات منها إنشاء

المؤسسة النقدية الأوروبية كخطوة أولى باتجاه البنك المركزي الأوروبي الذي سيكون مكلفاً بإصدار العملة الموحدة.

كما وتتطلب هذه المرحلة البدء بتحقيق استقلال البنوك المركزية الأوروبية عن حكوماتها. من ناحية ثانية، تتضمن هذه المرحلة تعميق وتكثيف التواصل بين الدول الأعضاء في مختلف النواحي الإقتصادية.

– المرحلة الثالثة والأخيرة:تتناول إتمام الوحدة النقدية الأوروبية بشكلها النهائي، وذلك عبر تحديد الدول الأوروبية، وإدخال اليورو إلى الأسواق والتداول به كعملة حسابية.

وتبدأ هذه المرحلة في الأول من كانون الثاني ١٩٩٩ وتنتهي مطلع العام ٢٠٠٢. ومن المنتظر أن يقوم وزراء المال الأوروبيون بتدشين العمل باليورو في ١ كانون الثاني ١٩٩٩ بعد تصديقهم على أسعار التحويل والصرف الثابتة.

ولقد دخلنا عملياً في المرحلة الثالثة بعد إقرار القمة الأوروبية الاستثنائية التي انعقدت في ٢ أيار ١٩٩٨ ولادة اليورو، ضمن مرحلة انتقالية تستمر لثلاث سنوات وتبدأ مطلع كانون الثاني ١٩٩٩. ولقد انضمت ١١ دولة أوروبية إلى مشروع الوحدة النقدية، وهي: ألمانيا، فرنسا، بلجيكا، فنلندا، إيطاليا، هولندا، البرتغال، إسبانيا، اللوكسمبورغ، إيرلندا والنمسا.

أما الدول الأوروبية التي استُثنيت من المشروع النقدي الضخم هذا، فهي الدانمارك بناءً لطلبها، وبريطانيا التي كانت استُثنيت أثناء وضع المشروع والتباحث بمعاهدة "ماستريخت" سنة ١٩٩١-١٩٩٢. كما استُثنيت اليونان لسبب أوضاعها الإقتصادية العامة والسويد بسبب رفضها الانخراط بالمشروع أساساً.

كما اختارت القمة الأوروبية إيّاها محافظ البنك المركزي الهولندي، فيم دويزنبورغ، كأول رئيس للبنك المركزي الأوروبي.

ويبيّن الجدول التالي أبرز التواريخ والمواعيد المرتبطة بالمرحلة الانتقالية للعملة الموحدة، اليورو:

التاريخ	السنة	الحدث
٢-٣ أيار	١٩٩٨	القمة الأوروبية تختار الدول الأعضاء لليورو وتحدد أسعار صرف وتحويل العملات الأوروبية في ما بينها.
٣١ كانون الأول	١٩٩٨	تثبيت أسعار الصرف والتحويل من العملات الأوروبية إلى اليورو.

١ كانون الثاني	١٩٩٩	بدء إعتماد اليورو.
١ كانون الثاني	٢٠٠١	الموعد المتوقع لانضمام اليونان لليورو.
١ كانون الثاني	٢٠٠٢	بدء تطبيق عملات اليورو الورقية والنقدية.
١ تموز	٢٠٠٢	وقف مفعول العملات الوطنية كعملات قانونية.

المصدر : The Economist, April,1998

هذه أهم المواعيد الزمنية المرتبطة بتنفيذ مشروع الوحدة النقدية الأوروبية والتي يفترض، لدى اكتمال حلقاتها ومراحلها، أن تحمل في طياتها تغيرات اقتصادية ونقدية متنوعة تؤثر على حركة التبادلات الاقتصادية العالمية، بعد أن تكون أثّرت بشكل كبير وملحوظ على الحياة الاقتصادية الأوروبية الإقليمية.

إن توحيد العملة النقدية بين ١١ دولة متقاربة جغرافياً، واستبدال العملات الوطنية بها بالترافق مع سياسات انفتاحية، وحدود جمركية مفتوحة وحركة تبادل تجاري واسعة النطاق، كل ذلك من شأنه أن يخلق ديناميكية أوروبية داخلية جديدة سترفع سقف التحديات الاقتصادية وتزيد من تداخلها.

إن الشروط والمعايير الاقتصادية القاسية نسبياً التي فرضتها معاهدة "ماستريخت" على الدول الراغبة بالانضمام إلى العملة الأوروبية الموحدة، اليورو، تهدف بالدرجة الأولى إلى المحافظة على مستوى قيمة النقد الجديد قبل إنزاله إلى أسواق التداول.

فالاختلاف في طبيعة الأنظمة الاقتصادية الأوروبية، والتباين في القدرات الإنتاجية المحلية من دولة لأخرى، يحتّم إعادة صياغة شروط اقتصادية ومالية ونقدية تؤسس لتوازن وتوازي بين الدول وتحول دون حصول اختلالات هيكلية تعيد مسألة الوحدة النقدية إلى الصفر.

لا بل إن حصول أية اهتزازات نقدية واقتصادية كبيرة، خلال أو بعد تطبيق اليورو، سوف يطيح بالمشروع إلى أجيال مقبلة، مما قد يبدّد الوحدة السياسية المرجوة والتي تعتمد على الوحدة النقدية والتقارب الاقتصادي كأقرب طريق لها.

من هنا، فإن تطبيق العملة الأوروبية الموحدة سوف يحتّم على الدول التي تتمتع باقتصاد وطني قوي كألمانيا، أن تهتم بالدول الأخرى ذات الإمكانيات الوطنية المتواضعة نسبياً، لا بل إنها مدعوة لمساعدتها اقتصادياً. فإن انحناء المارك الألماني أمام اليورو ينبع أساساً من قرار سياسي، إنما الاستغناء عن قوة المارك على الصعيد الإقليمي الأوروبي تستلزم مجموعة من الإجراءات النقدية والمالية التي تضمن الانتقال الطبيعي إلى العملة الجديدة دون الإضرار بالمكتسبات التي تحققت على يد العملة الوطنية السابقة.

من هنا، فإن استمرار تقدم عملة اليورو سيكون مرتبطاً، بالدرجة الأولى، بمدى قدرة الدول الأوروبية الراعية لهذا المشروع النقدي على المحافظة على خط التطوير النقدي والإصلاح الهيكلي.

كما ويرتبط هذا التقدم، بشكل أساسي، بالدور المحوري الذي سيلعبه البنك المركزي الأوروبي الذي سيحل تدريجياً محل البنوك المركزية الوطنية. والمطلوب في المرحلة الأولى فصل التوجهات السياسية تماماً عن عمل البنك المركزي الأوروبي، ومنحه الفرصة والدعم لكي يعمل على نيل مصداقية نقدية واقتصادية على النطاق الإقليمي الأوروبي وثم على النطاق الدولي. ولقد أثّر الخلاف السياسي حول تسمية أول محافظ أو رئيس لهذا البنك على هذه الناحية المعنوية بالذات.

ومن المنتظر أن تكون تأثيرات إطلاق اليورو في الأسواق بشكل نهائي سنة ٢٠٠٢ خطوة ذات مفاعيل متنوعة، على الصعيدين الاقتصادي والنقدي وعلى المستويين الإقليمي الأوروبي والدولي.

فمع أن التحديات السياسية والاقتصادية والثقافية المتنوعة كبيرة، إلا أنه ستكون لدى اليورو القدرة على إعادة صياغة الأسواق المالية الأوروبية والعالمية، وتحويل النظام المالي الدولي المتعدد إلى نظام ثلاثي أو ثنائي، بحيث تسيطر ثلاث عملات رئيسية أو عملتان على مجمل الحركة الاقتصادية العالمية: اليورو، الدولار الأميركي والين الياباني.

كما وسيرتبط النجاح الدولي للاتحاد النقدي الأوروبي بقدرة اليورو على تطوير وزيادة فاعلية الأسواق المالية الأوروبية. ومن نتائج التحفيز المرجو، تطوير أسواق إئتمانية أوروبية واسعة النطاق، وإعادة هيكلية وتنظيم القطاع المصرفي الأوروبي، فضلاً عن إنشاء نظام دفع أوروبي متكامل.

إن طرح اليورو في الأسواق سوف يعيد خلط الأوراق في القطاع المصرفي، بحيث ستتزاحم المصارف الوطنية في الدول الأوروبية على إصدار السندات باليورو، كما ستحاول بمجملها توسيع دائرة نشاطاتها لتشمل القارة الأوروبية عبر تقديم خدمات مصرفية بالعملة الجديدة.

فإذا تم اعتبار السوق الأوروبية واحدة موحدة، فلقد بلغ حجم السندات والأسهم والقروض المصرفية الأوروبية المتداولة في الأسواق المالية الأوروبية سنة ١٩٩٥ نحو ٢٧ تريليون دولار، مقارنة بـ٢٣ تريليون دولار للولايات المتحدة الأميركية و١٦ تريليون دولار لليابان. إن الاستفادة من هذا التواجد لليورو في الأسواق المالية الدولية، يؤثر على حجم وعمق السيولة في السوق كما ويخفض تكاليف التمويل.

وكون اليورو سيكون العملة التي لا تتأثر بوجود الحدود الجغرافية بين الدول وبالتالي سيُساهم في اندماج السوق، فإن التبادل عبر الحدود بين أنظمة الدفع المحلية سيرتفع بشكل ملحوظ حتى للدول التي لم تنضم إلى الاتحاد النقدي الأوروبي.

كما أن إدخال العملة الأوروبية الموحدة سوف يسرّع التحولات في أوروبا، ومنها تقليص، إن لم يكن إلغاء، حسنات العملات الوطنية كفوائد القروض المرتفعة، وسيحل محلها خدمات السوق الواسعة.

ويمكن التركيز على بعض النقاط التالية كنتائج رئيسية ناتجة عن التحولات الهيكلية من استخدام اليورو:

- منح المودعين والدائنين الأوروبيين أسعاراً منافسة لناحية الودائع والقروض.
- خدمات مالية أكثر فاعلية.
- استقطاب زبائن إقليميين ودوليين إلى الأسواق المالية الأوروبية.

في الختام، يمكن القول إنه، من الناحية النظرية، ترتكز الوحدة النقدية الأوروبية على مبادئ "نظرية مناطق العملة المثلى" (Optimal Currency Areas). وتقول هذه النظرية إنه يوجد مكاسب متنوعة من تطبيق عملة عبر الحدود بالمشاركة بين عدة دول، ومنها: زيادة شفافية الأسعار، تخفيض تكاليف الصفقات، زيادة حالة التأكد للمستثمرين وتعزيز المنافسة. كما أن تطبيق سياسة نقدية موحدة من خلال بنك مركزي مستقل، من شأنه أن يؤدي أيضاً إلى استقرار الأسعار وذلك يفيد الدول الأوروبية التي تعاني من التضخم.

من ناحية ثانية، من الممكن أن تؤدي السياسة الموحدة إلى بعض الخسائر والتكاليف إذا كانت تغييرات الفوائد تؤثر بطرق مختلفة على اقتصادات الدول. إلا أن المؤكد أن اعتماد اليورو سيقلّص عوامل الاهتزاز التجاري الناتج عن حركة التحويل من عملة لأخرى، وهذا له تأثير إيجابي على عقد الصفقات التجارية.

فالوحدة النقدية إياها ستحدُّ من قدرة الدولار الأميركي، مثلاً، على التلاعب بعملة دولة صغيرة، من خلال صفقات بترولية أو عقود تجارية كبيرة.

في النهاية، إن المسار الاقتصادي، الأوروبي والدولي، الذي سينتج عن تطبيق اليورو لا يمكن أن يحدد بشكل قاطع وحازم نظراً لتفاعل العوامل والظروف الاقتصادية بطريقة يصعب تحديدها مسبقاً. إلا أن الثابت والمؤكد أن هذه العملية ستحمل في طياتها تغييرات اقتصادية كبيرة ستطال كل أطراف المجتمع الاقتصادي الدولي.

المراجع العربية

١- جريدة النهار.
٢- جريدة الديار.
٣- جريدة نداء الوطن.
٤- جريدة الحياة.
٥- جريدة الشرق الأوسط.
٦- مجلة المصارف العربية (أيار ١٩٩٨ وحزيران ١٩٩٨).

English references

1- IMF staff team (1997). **International Capital Markets: Developments, Respects and Key Plicy Issues**. New York.

2- Newsweek, May 4 1998.

3- The Economist, April 11, 1998.

التفوق النوعي الإسرائيلي
في خدمة الأداء السياسي والعسكري

إحسان مرتضى(*)

١- مدخل

يُجمع العديد من الباحثين المعنيين بقضية الصراع في الشرق الأوسط على أن تشديد الرقابة على تدفق الأسلحة على المنطقة، يُشكل المفتاح الأساسي لحل مختلف أنواع المشاكل المزمنة والمتفاقمة. وقد ذكرت صحيفة هآرتس[١] الإسرائيلية أنه إذا ساد إحساس بالأمن بين دول الشرق الأوسط، فسوف يتزايد الميل للتوصل إلى حلول وسط بالنسبة لشتى القضايا الصعبة والمستعصية. غير أن الصحيفة نفسها تضيف أنه لا ينبغي توقع أية نتائج إيجابية في هذا المجال، طالما لم يتم التوصل إلى مداخل حلول جيوسياسية على الأقل ما بين كل من إسرائيل والفلسطينيين واللبنانيين والسوريين، على غرار ما تم التوصل إليه مع كل من مصر والأردن. إذ كيف يمكن فتح سبل التعاون والتفاهم الإقليمي في وقت لا يتوفر فيه أي قدر من حسن النوايا، وهو أمر انكشف بوضوح أثناء جلسات المفاوضات المتعددة الأطراف في لجنة الرقابة على التسلح،

---

*- باحث مختص في الشؤون الإسرائيلية.

١- هآرتس ١٩٩٢/٥/١.

حيث أصرت إسرائيل على أن تأتي الترتيبات الأمنية وإجراءات بناء الثقة قبل المحادثات الخاصة بالرقابة على التسلح، بينما اقترح العرب المباشرة الفورية في العمل على نزع الأسلحة من المنطقة، بما فيها الأسلحة النووية وغير التقليدية[٢]. وهكذا ذهبت كل الجهود على هذا الصعيد سدى، ولم تحرز المحادثات المتعددة الأطراف أية نتائج ملموسة سواء بسبب اختلاف وجهات النظر العربية و الإسرائيلية، أو بسبب تغييب سوريا التي اشترطت مشاركتها في حينه، بإحراز تقدم في المحادثات الثنائية في واشنطن[٣].

والواقع أن إسرائيل حاولت باستمرار وبشتى السبل والوسائل منع إجراء أي نقاش حول قدراتها النووية، وذلك لما توفره هذه القدرة النوعية التي لم تعد سراً غامضاً خاصة بعد المعلومات التي كشفها الفني النووي الإسرائيلي موردخاي فونونو لصحيفة الصاندي تايمز اللندنية، كشاهد عيان، من "طاقة رادعة " و "تفوق نوعي" من شأنهما أن يُشكلا الغطاء الذاتي الذي لا غنى عنه لمشاريعها التوسعية والاستيطانية في ظل الذرائع الأمنية التي لا تنتهي. وقد ساهم الأميركيون، بصورة مباشرة، في دعم هذا الواقع وتثبيته، وهو واقع تكريس احتفاظ إسرائيل بخيارها النووي الاحتكاري، وفي الوقت ذاته إزالة الأسلحة غير التقليدية، التي يملكها بعض العرب، مثل الصواريخ الباكستانية والأسلحة الكيميائية التي تُعرف بأنها "أسلحة الفقراء النووية". وفي هذا السياق، يمكن الإشارة إلى مناورة إسرائيل في شهر أيلول/سبتمبر عام ١٩٩٢ القاضية بموافقتها على الانضمام للمعاهدة الدولية لإزالة الأسلحة الكيميائية كتغطية لمخطط احتكارها للأسلحة النووية، وهذا أمر يُشكل في الأساس خللاً غير مقبول في أي مقياس من مقاييس التوازن العسكري، سواء بمفهومه التقني أو السياسي.

٢- مقاربة تاريخية وستراتيجية لمسألة التفوق النوعي

يُشير تاريخ العلاقات الإسرائيلية الأميركية إلى أنه منذ بداية الحرب الباردة في مطلع الخمسينات، لم يقتنع الرئيس الأميركي دوايت أيزنهاور بأن يلتزم بتفوق نوعي إسرائيلي، في مواجهة ما أثارته إسرائيل في حينه بشأن الإمداد السوفياتي الواسع بالأسلحة لبعض الدول العربية. وكان منطق الإدارة الأميركية آنذاك أن القدرة البشرية الإسرائيلية والتنظيم العسكري الإسرائيلي قادران على الوصول إلى نقطة توازن مع

٢- هآرتس ١٣/٥/١٩٩٢.

٣- هآرتس ١٨/٩/١٩٩٢.

التفوق الكمي العربي. إلا أن العقل الستراتيجي الإسرائيلية كان مصراً على إحراز التفوق النوعي، من أجل الانتقال من شعب أصابته الكارثة إلى دولة قادرة على إنزال الكارثة بغيرها. ومن شعب مُستعبَد من قبل الغير إلى دولة تستعبد أبناء شعب جار. "فاليوم نحن نخصص تقريباً ثلث الناتج القومي القائم من أجل بناء القوة والحفاظ عليها. وهذا يُشكل أعلى نسبة في العالم... حتى هذه النسبة غير كافية لنا ونحن بحاجة إلى تعزيزها بواسطة دولة عظمى صديقة. فالقوة استحوذت على الأفضلية القومية الأولى في دولة إسرائيل"[٤] على حد قول الباحث ألوف هارئيفين الذي يضيف: "قبل مئتي سنة، كان مفهوم الأمن عندنا مرتبطاً بعقيدة الاتكال على الله، لكن الأمن أصبح بتفسيره الجديد بمثابة مفهوم الاتكال على قوتنا فقط... وبذلك فإن الخطر الزائد يشكل تبريراً للاحتفاظ بقوة زائدة"[٥].

ورأى اللواء في الاحتياط ابراهام تامير أن القوة النوعية الإسرائيلية لا بد لها من أن تُبنى في ضوء مجالين من الاعتبارات: مجال علاقات القوة الأمنية الشاملة ومجال علاقات القوى العسكرية البحتة. وفي المجال الأول، يجب أن يؤخذ في الحسبان اعتبار كل عناصر التفوق في مجال الأمن القومي، ومنها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والعلمي والتكنولوجي والديموغرافي والعسكري. أما في مجال ميزان القوى العسكرية البحتة، فرأى تامير أن هناك ضرورة حتمية ومصيرية لضمان التفوق النوعي في كل واحد من العناصر الرئيسية للقوة العسكرية، في البر والبحر والجو وفي مجال أنظمة الردع والإنذار المبكر والسيطرة والمراقبة والشؤون الإدارية والإمداد والتموين[٦].

وحدد تامير أن التفوق العسكري النوعي الإسرائيلي يقوم على ثلاثة عناصر أساسية:

أ- تفوق نوعي في القتال، يهدف إلى تحقيق هدف محدد، مثل احتلال أرض أو الدفاع عنها، وتدمير قوات أو تشكيلات أسلحة أساسية أو شل عملها.

ب- تفوق نوعي في المعركة، يهدف إلى تحقيق نصر عسكري في الساحة البرية أو الجوية أو البحرية.

ج- تفوق نوعي في الحرب، يهدف إلى ضمان تحقيق أهداف الحرب[٧] (السياسية).

٤- **"الكيان الصهيوني في عام ٢٠٠٠"**، تأليف نخبة من السياسيين والباحثين الإسرائيليين، وكالة المنار للصحافة والنشر ص ٣٦. مقال بعنوان "هوية إسرائيل في القرن ٢١"، آكوف هارئيفين.

٥- المصدر نفسه.

٦- **"الكمية والنوعية في الاستراتيجية الإسرائيلية"** -الجزء الثاني- ص. ٧٣ ، وكالة المنار للصحافة والنشر- قبرص.

٧- المصدر نفسه.

هذه هي إذن بعض أبرز وجهات النظر الإسرائيلية في ما يتعلق بمفهوم إسرائيل للضرورة الملحة لتفوقها النوعي ضمن إطار مفهومها الستراتيجي العام لأمنها القومي.

لكن الدراسة المقارنة لسياسة الإدارات الأميركية المتعاقبة تجاه هذا الموضوع، تثبت بأن مفهوم التفوق النوعي الإسرائيلية يبقى في إطار التعابير المطاطة غير المحددة الإطار والمضمون، كما وتثبت بأن مستوى هذا التفوق الذي تضمنه الولايات المتحدة بشكل أساسي قد تغير على مدى السنوات، سواء في مستواه الأفقي أو في نوعية المعدات ونظم الأسلحة، وهذا يعود إلى عدم وجود اتفاق واضح بين كل من إسرائيل والولايات المتحدة حول طبيعة التهديد الذي تواجهه الأولى، مع التركيز على أنه كان لإسرائيل باستمرار الدور الأكبر، سواء بصورة مباشرة أو بواسطة أدوات الضغط المتعددة التي تمتلكها، في الإبقاء على عدم الوضوح هذا، وذلك بهدف استغلاله وتسخيره في خدمة مشاريعها الجيوسياسية المتحركة. ومن الممكن إرجاع هذا التصرف إلى الاستنتاج المأساوي الذي توصلت إليه القيادات الإسرائيلية المختلفة بعد صراع مرير ودام، منذ تأسيس الكيان الصهيوني قبل خمسين عاماً، أي منذ ١٥ أيار/مايو ١٩٤٨، بأن إسرائيل لم تنتصر بعد في مشروعها، وإنما العرب هم الذين خسروا العديد من الجولات، الأمر الذي يطرح علامات استفهام كبرى حول حقيقة وجود أو عدم وجود مشروع ستراتيجي بالمعنى التخطيطي الكامل للكلمة لدى الإسرائيليين لكي ينتصروا به. وعملية اغتيال رئيس الحكومة السابق اسحق رابين، تدخل في سياق هذا الاستفهام الأبدي. فالواقع أنه يمكن القول إن إسرائيل تضع أحلاماً ستراتيجية تنبثق، في بعض الأحيان والظروف من الاعتبارات الميتولوجية أو الرغبات القومية أو الإيديولوجية الشوفينية، التي تنطلق منها الحركات السياسية بهدف التعبئة، ولكن يوجد فرق هائل ما بين المشروع الستراتيجي للأمم، وبين التعبئة الإيديولوجية، لأن المشروع الستراتيجي يرسم على أساس أن مسألة الوجود بالمعنى الحقوقي والقانوني والتاريخي والإنساني محسومة أصلاً، وذلك من خلال امتداده في العمق الجغرافي التاريخي الوجودي أولاً والوزن الدولي ثانياً والحجم البشري الاجتماعي ثالثاً. ومن هنا إدراك العديد من المفكرين الإسرائيليين أن انتصارات إسرائيل وتفوقها النوعي مسقوفة بالتاريخ ، وبمقولة ان التاريخ قد يعيد نفسه.

وفي هذا السياق، يقول البروفسور يهو شفاط هركابي إن إسرائيل استطاعت أن تنجح بإثبات أنها هدف صامد، على الأقل في المدى القريب، وكان نجاحها واضحاً بإظهار أن هدف العرب السياسي، بالقضاء عليها بحرب شاملة، لا يمكن تحقيقه. ويضيف هركابي: "أما مهمة إسرائيل بإجبار العرب على الاقتناع بأن هدفهم غير

مبرر، فكانت مهمة أكثر تعقيداً. وطبيعي أن هذه المسألة ليس لها أي أساس من الصحة أو الحقيقة، لأن هذه المسألة لا يمكن الوصول إلى حل لها بنقاش مفتوح في حالة النزاع لأن موقف العرب كان محصناً بإيديولوجيتهم وأسلوب فهمهم لتاريخ الصراع.."[٨]

ويضيف: "غير أن إسرائيل كانت غارقة في مأزق عميق، فإن قدمت تنازلات هامة من قاعدة وجودها الضيقة، تُضعف من قدراتها على مواجهة الضغوط العربية، ولربما بذلك تكون قد أفرغت التمسك العربي بمبررات إدانتها. ولكنها في الوقت نفسه تكون قد سحقت قدرتهم على التمسك بطاقاتهم على إبادتها. وقد أحاطت هذه الحلقة المعيبة الصراع مقيدة حرية إسرائيل بالقيام بأي عمل يدل على حسن النية.. وقد ثبّت امتناع إسرائيل عن تقديم التنازلات، صورتها السوداء في أعين العرب، وقوّى من قناعتهم في تبرير قضيتهم"[٩].

وأكد المفكر الإسرائيلي باروخ كيبمرلنغ أن مشكلة الشرعية تبقى المشكلة الأولى والأساسية بالنسبة لقوة إسرائيل، على الرغم من كل نتائج الصراع العسكري منذ قيامها: "إن مشكلة الشرعية أو عدم وجود حق لليهود في المحافظة على كيان اجتماعي وسياسي... كانت قد رافقت الاستيطان الصهيوني في فلسطين منذ البداية تقريباً، وبخاصة منذ ذلك الوقت الذي أصبحت فيه هذه المشكلة نوعاً من الصراع السياسي بين حركتين قوميتين".

وهكذا كانت إسرائيل على الدوام بحاجة إلى عنصرين هامين لتثبيت وجودها ومنحها الشرعية، وهما: الرأي العام الدولي والقدرات العسكرية النوعية المتفوقة. وقد استغلت لإحراز العنصر الأول مسألة "المحرقة النازية" Holocaust كرمز للشرعية الدولية المفقودة، عبر آلية استجداء العواطف الإنسانية الجماعية، مثلما استغلت الرموز الدينية اليهودية والمسيحية لحث يهود الشتات على الهجرة والاستيطان في فلسطين والأراضي المحتلة الأخرى. أما بالنسبة لإحراز العنصر الثاني، فاعتمدت إسرائيل سياسة انتهاز الفرص والاستعانة بالدول الكبرى، بالإضافة إلى قواها الذاتية التي من أبرزها قوة التجسس وأعمال القرصنة العلمية والصناعية.

بهذا الأسلوب الديماغوجي، تمكنت إسرائيل من فرض نفسها بالعنف على المنطقة. وبه أيضاً تمكنت من تزوير الحقائق الجيوسياسية التي فرضتها على الأرض بمنطق العدوان. فإذا بالصراع مع الفلسطينيين والعرب يتحول حسب الأدبيات السياسية

٨- "الستراتيجيات العربية وردود الفعل الإسرائيلية"، يهو شفاط هركابي، ترجمة أحمد الشهابي، مكتب الدراسات الفلسطينية، ص ٨٤ وما بعدها.

٩- المصدر نفسه.

الإسرائيلية إلى "تاريخ الفرص الضائعة"، نظراً لأن العرب عموماً والفلسطينيين خصوصاً، كانوا يرفضون الحلول المفتعلة المعروضة عليهم بالتعسف والإكراه، ثم لا يلبثون أن يوافقوا عليها بعد فوات الأوان. أما الحقيقة فهي أن العرب والفلسطينيين المغلوبين على أمرهم في ساحة المواجهة العسكرية والديبلوماسية، كانوا يرفضون التنازل عن حقوق لهم لا تملك إسرائيل ولا سواها أية ادعاءات قانونية دولية فيها. وبالتالي، إذا كان العرب أضاعوا فرص الاعتراف بالأمر الواقع لضعفهم أو لتقصيرهم، فإن قادة المشروع الصهيوني، ومنذ الأربعينات وبدعم كامل من الدول الاستعمارية المختلفة المآرب والمصالح والأهداف، قد رفضوا بقواهم الذاتية تارة والمستعارة تارة أخرى، لكن بوعي كامل، المساومة على تمدد هذا المشروع وتطوره، في مقابل سلام الإنكسار والهزيمة حسب تعبيرهم، مع الفلسطينيين والعرب. بحيث لا يمكن اعتبار تاريخ الصراع في المنطقة على أنه تاريخ الفرص الضائعة من جانب العرب بل تاريخ الفرص المرفوضة إسرائيلياً بمنطق القوة والإستقواء والتفوق العسكري والاختباء وراء المنطق الذرائعي الأمني.

هذه المغالطة، هي التي قادت الأمور في المنطقة إلى الوضع الراهن من الاستحالة والعبثية، حيث تقف إسرائيل في الخمسين من عمرها ضمن شرق أوسط يهتز ويتغير وهي خائفة ومخيفة. مخيفة ليس فقط بتفوقها العسكري النوعي وتحكمها بالسياسة الأميركية في المنطقة، بل أيضاً بقوة اقتصادها الذي بات ينافس أوروبا في التكنولوجيا، حتى صار دخلها القومي تسعين مليار دولار والدخل الفردي السنوي ١٧ ألف دولار، وخائفة ليس فقط من السلام الشامل والعادل، حسبما ينادي به العرب، ولا فقط على أمنها الجاري، بل أيضاً من أن تصبح دولة عادية تخرج من عقلية "الحصن والقلعة" و "الغيتو".

ولا يمكن اعتبار زلمان شوفال، سفير إسرائيل في واشنطن، صوتاً معبراً عن أقلية حين يقول: "لا أريد لإسرائيل أن تصبح جزءاً من ثقافة الشرق الأوسط، بل أن تبقى جزءاً من ثقافة الغرب والمتوسط"[١٠]. ذلك أن إسرائيل مع بنيامين نتنياهو تراجعت أكثر من خمسين سنة إلى الوراء في طروحاتها الشوفينية، شاهرة على العرب سهماً بثلاثة رؤوس، هي أولاً إعادة إحياء الصهيونية، وثانياً الاقتصاد المتفوق وتكنولوجيا الدول الإمبراطورية ذات التطلعات المخيفة،وثالثاً القطع الواضح مع نظرية السلام الشامل والعودة إلى توازن القوى وسياسة المحاور حتى لو أدى الأمر إلى الحرب.

١٠- السفير، ١٩٩٨/٥/٥.

وهكذا نلاحظ في ساحة الإيديولوجيا الإسرائيلية عودة المقولات الثوابت في الفكر السياسي الإسرائيلي، التي تأسس عليها الكيان برمته، مثل "إن العرب لا يفهمون سوى لغة القوة" و "إن إسرائيل لم تقم بفضل قرارات الأمم المتحدة" و "ليس هاماً ما يقوله (الغوييم) الغرباء بل المهم ما يفعله اليهود". ومن هنا نلاحظ أيضاً أنه مع اغتيال رابين وانتصار الليكود واليمين المتطرف الديني والعلماني، عاد وانتعش في إسرائيل وعي وجودي من نوع خاص، يرتبط فيه التحقق الذاتي الإسرائيلي بامتلاك القوة النوعية العسكرية والسياسية واستخدامها، ليس ضد العرب والفلسطينيين فقط، بل أيضاً ضد أوروبا إذا دعت الحاجة، وضد واشنطن التي هدد نتنياهو بإحراقها، ليس من باب الدعابة حصراً، بل من باب التهديد والوعيد المبطنين أيضاً، ومن باب استعراض العضلات القوية للوبي اليهودي الذي يشكل خط الدفاع الثاني عن الصهيونية. والخلاصة التي يريد نتنياهو أن يوصل الجميع إليها، الآن وفي المستقبل، هي ضرورة تكيف الجميع مع واقع الصراع المستمر الذي لخصه وزير الدفاع الأسبق موشيه ديان بقوله: "نحن جيل من المستوطنين، ومن دون الخوذة الحديدية والمدفع لن نستطيع أن نبني منزلاً أو نغرس شجرة. ويجب ألا نجفل من الكراهية التي تستغل في نفوس مئات الألوف من العرب الذين يحيطون بنا. ويجب أيضاً، أن لا ندير رؤوسنا بعيداً، حتى لا ترتعش أيدينا. إنه قدر لجيلنا أن يكون مسلحاً وعلى أهبة الاستعداد، وأن يكون قوياً وقاسياً، حتى لا يسقط السيف من أيدينا وتنتهي حياتنا"[١١]. ويقول ديان في مناسبة أخرى: " إن علينا أن نرى الواقع كما هو. فكل ما نجحت حركتنا الوطنية (الصهيونية) في الحصول عليه منذ قيامها، في محاولات لا تنتهي من التفاهم والتفاوض وعقد الاتفاقات مع العرب، يتلخص جميعه، في الحقائق التي فرضناها رغم إرادتهم"[١٢].

وفي السياق ذاته، شرح رئيس الأركان الإسرائيلي الأسبق دافيد اليعازر مغزى انتصارات إسرائيل على العرب بقوله: "ينبض فينا اليوم، إحساس بأن القوة هي أمر حتمي. لذلك أقسمنا أن نكون أقوياء ومسلحين، وقررنا أن لا نعتمد على فضل الكرماء، وأن لا نرهن وجودنا بموافقة الآخرين"[١٣].

١١- "**الطبيعة الطبقية للمجتمع الإسرائيلي**"، حاييم هانغفي وآخرون، ترجمة ابراهيم منصور، بيروت، دار ابن رشد ١٩٧٩ - ص ١٠.

١٢- الأرض - العدد ٢ - تاريخ ١٩٧٨/٣/٧ ص ٣، نقلاً عن دافار ١٩٧١/٨/٢٠.

١٣- "**الشخصية اليهودية الإسرائيلية والروح العدوانية**"، د. رشاد عبدالله الشامي، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٦، ص ١٧٤ وما بعدها.

وكان المنظِّر الصهيوني موشيه طابنكين أكثر وضوحاً في شرحه المفارقة القائمة ما بين السلام المنشود في المنطقة والتفوق النوعي الإسرائيلي، إذ قال: "إن السلام الحقيقي معناه استيطان المناطق (المحتلة) سواء وافق العرب أم لم يوافقوا، تماماً كما حدث سابقاً... وإذا كان الاستيطان يحول دون السلام فإن مجرد وجودنا يحول دون السلام"(١٤).

من خلال هذه الخلفية وضمن المنطق ذاته، يحاول بنيامين نتنياهو أن يسوق لأفكاره الشوفينية والعنصرية، متخذاً من المفهوم العام والغامض للأمن ذريعة يبرر من خلالها الاحتفاظ بكل أسباب القوة المتفوقة في شتى المجالات المشروعة وغير المشروعة، من أجل ممارسة سياسة الإخضاع والتوسع على حساب المحيط العربي. وخلافاً لكل الشواهد التاريخية والموضوعية، نجده يحاول إقناع المجتمع الدولي، بما يستحيل أن يقتنع به (لعلم هذا المجتمع المسبق بحقائق الأمور وخلفياتها) وهو أن إسرائيل مهددة باستمرار بالعدوان الخارجي وأنها مضطرة للدفاع عن نفسها من خلال خوض صراع مستمر ضد العرب والمسلمين من حدود باكستان وحتى أقاصي حدود المغرب، ولرفض كل فرص التسويات السلمية التي تنطوي على تراجع ذي أهمية عن بعض مكاسب حروبها واعتداءاتها ضد العرب والمسلمين.

٣- الأداء السياسي في خدمة التفوق النوعي وبالعكس

يقول رئيس الحكومة الإسرائيلية الراحل موشيه شاريت في مذكراته: "هذه الدولة ليست لديها أية التزامات تقلقها على المستوى الدولي، كما أنها لا تلقي بالاً للمشاكل الاقتصادية، أما مسألة الأمن فهي غير موجودة أساساً.. عليها أن تعيش على الروح المعنوية العالية لدى مواطنيها لتحافظ على المستوى المطلوب من التوتر. ومن أجل الوصول إلى هذه الغاية، من الممكن، بل من الواجب أن تختلق الأخطار. وهكذا على إسرائيل أن تلجأ إلى أسلوب الاستفزاز ومن ثم الانتقام"(١٥)، والخلاصة التي نستنتجها من هذا الكلام هي أن العقل السياسي الإسرائيلي ما انفك يدمج ما بين ضرورتين

١٤- "الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٨"، ص ٤٤٩ نقلاً عن صحيفة الاتحاد (حيفا) ١٩٦٨/١١/١٦.

١٥- "الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين بين النظرية والتطبيق"، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٨٨ ص ٩٠.

حيويتين أساسيتين لاستمرار بقاء المشروع الصهيوني واقفاً على قدميه وهما: ضرورة التفوق النوعي عسكرياً واقتصادياً لتوفير عناصر الحماية من الأخطار الخارجية، وضرورة استمرار التوتر والإحساس الرهابي بالخطر المفترض لحماية الوحدة الداخلية لمجتمع تشكيلي فسيفسائي الانتماء العرقي والقومي والحضاري.

انسجاماً مع هذه القاعدة، يصبح افتعال التوتر وتصعيده والإبقاء على ظروفه وأسبابه، بمثابة سياسة ثابتة تحتل مركزاً هاماً جداً في سلم أولويات القادة الإسرائيليين، وهي تتقدم أحياناً، كما هي الحال مع القيادة السياسية المختلطة الشوفينية -الدينية بزعامة نتنياهو، على الكثير من المتطلبات الحيوية بالنسبة لأية دولة عادية. فإذا كان السلام هدفاً تسعى إليه أية دولة مسالمة، فإنه من المنظور الإسرائيلي يبدو بمثابة الخطر الداهم الذي يهدد الحالة المعنوية والتوتر المطلوب لتحقيق التماسك الداخلي والأهداف الخارجية على حد سواء. فبعد هزيمة الجيوش العربية في حرب عام ١٩٤٨، كانت التقديرات الإسرائيلية تشير إلى أنه لن يكون بمقدور العرب ولسنوات طويلة مقبلة، شن حرب ضد إسرائيل، وأن الخلافات العميقة التي نشبت بين الأنظمة العربية، بعد هزيمتها، تُبعد احتمال قيام حلف عسكري عربي موجه ضد إسرائيل. وفي هذا السياق، نقل الكاتب الإسرائيلي توم سيغيف أن بن غوريون اتخذ موقفاً متعنتاً في مفاوضات لوزان عام ١٩٤٩ ورفض كل الوساطات الدولية، بما فيها وساطة الرئيس الأميركي هاري ترومان لتحقيق سلام دائم في المنطقة. وكان تفسير الأوساط الإسرائيلية لهذا التصرف في ذلك الحين هو أن بن غوريون كان يريد استغلال تفوقه وانتصاراته من أجل إحراز الغايتين الأساسيتين المعروفتين وهما: الحفاظ على التوتر الداخلي الذي يوفر تماسك المجتمع الأهلي وتفاعل حوافز التميُّز والامتياز، ثم الحفاظ على مبررات بقاء حزب مباي، في حينه، في السلطة.

والمتأمل في الواقع الراهن يُدرك أن الآلية ذاتها ما تزال سارية المفعول بالنسبة لنتنياهو، زعيم حزب الليكود، الذي يرفض شتى أنواع التسويات الجدية تحت ذرائع الأمن ودرء التهديدات المصطنعة أو المبالغ فيها. واللعبة نفسها يتم تطبيقها على شتى المسارات الفلسطينية والسورية واللبنانية. فكيف يعقل أن إسرائيل النووية والمدججة بأكبر أنواع الأسلحة النوعية فتكاً وخطورة، تساوم على نسبة واحد في المائة زيادة أو نقصاناً مع رئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات، وعلى ترتيبات أمنية مجحفة وغير محقة مع لبنان، وعلى شروط تنتهك الحقوق الوطنية الشرعية لسوريا؟ وهل هناك تفسير لهذا السلوك، سوى الرغبة في استمرار أسباب الصراع، من منطلق الإحساس

بالتفوق وعدم الحاجة للمساعدة الخارجية، من أجل تصفية حساباتها جملة وتفصيلاً مع العرب والبقاء في السلطة حتى القرن المقبل.

لقد لاحظ رئيس الحكومة الإسرائيلية السابق شمعون بيريس الذي زار الولايات المتحدة في مطلع شهر أيار (مايو من هذا العام)، أن نتنياهو يتفاوض كما يبدو مع حكومته الإئتلافية المتطرفة المؤلفة من تكتل ليكود وأحزاب دينية ومع واشنطن. وقال: "أعتقد أن ليس أمامه أي خيار سوى التوصل إلى تسوية... لا يمكن أن نقبل الولايات المتحدة كوسيط نزيه ثم نتهمها بمحاولة الضغط علينا... لا يمكن أن نقول ١١ أو ٩ بالمائة تحقق الأمن و١٣ في المائة لا تحقق الأمن، لأنه إذا كان ذلك هو الوضع الحقيقي فلن يكون هناك سلام"[١٦].

أما مستشار نتنياهو ديفيد بار غيلان فحاول التمويه على حقائق الأمور، من خلال الربط بين رفض إسرائيل القاطع للانسحاب من نسبة ١٣ في المائة من مناطق الضفة الغربية ومخاوفها من "أخطار الصواريخ السورية والعراقية والإيرانية" على حد قوله. وصرح بأن الانسحاب من هذه النسبة يجبر إسرائيل على ترك "مشارف جبلية تقيم عليها محطاتها للإنذار المبكر التي تحرسها من هجمات صاروخية من سوريا والعراق أو إيران"[١٧]. وقال بار إيلان لصحيفة الـ "واشنطن تايمز" إن الانسحاب من هذه المواقع "مستحيل" وأضاف أن انسحاباً إسرائيلياً من نسبة ٦ في المائة من مناطق الضفة هو بدرجة أو بأخرى ممكن مع الاحتفاظ بأمن إسرائيل، والانسحاب من نسبة ٩ في المائة "خطر ولكنه محتمل" وأية نسبة أكبر من هذا "خطرة للغاية"[١٨]!!

وفي حين جاء في افتتاحية الجيروزاليم بوست الإسرائيلية أن على الإسرائيليين مواجهة الحقيقة التاريخية كما هي، بعد مرور خمسين عاماً على قيام إسرائيل، والكف عن إنكار معاناة الآخرين وألمهم ورفضهم وغضبهم، رأى عضو الكنيست روني رفلين من حزب الليكود أنه من المفيد الآن أن يتعرف الجيل الشاب على الكارثة التي لحقت بالفلسطينيين عام ١٩٤٨، لكن شرط ألا يؤدي هذا الأمر إلى إضعاف التوازن المعنوي الإسرائيلي وزعزعة "الأسس الأخلاقية التي تقوم عليها الدولة"[١٩].

وحذر رفلين من مغبة الاعتراف بالمأساة الفلسطينية، إذ يجب ألا يوصل ذلك إلى الاعتراف بعدالة الموقف الفلسطيني. وفي هذا السياق اعتبرت صحيفة هآرتس أن

١٦- النهار، ١٩٩٨/٥/٢٤.

١٧- الكفاح العربي، ١٩٩٨/٥/١٥.

١٨- المصدر نفسه.

١٩- المصدر السابق.

إسرائيل "بحاجة الآن إلى القوة الروحية لكي تحول نفسها من حركة قومية إلى أمة متحضرة ومتطورة". واعتبر أكثر من معلق أن على إسرائيل أن تغير خطابها السياسي وتكف عن استخدام الرموز السلبية لتوحيد شعبها، مثل استخدام الكارثة النازية. ولكن مثل هذه الانتقادات والمواقف لا تلقى أذناً صاغية من قبل القيادات اليمينية الشابة، التي ترى زعامتها في رفع لواء تجديد الصهيونية وانبعاثها وبناء دولة إسرائيل الثانية على قاعدة إذكاء التوتر واستغلال القدرات النوعية الهائلة لدى الشعب اليهودي.

٤- ذروة الاستغلال والانتهازية

لقد استغلت إسرائيل، بصورة متواصلة وعلى مدى وجودها، خطاباً سياسياً مبهماً شأن نواياها "السلمية" مع محيطها العربي والإسلامي. وقد ثبتت الزعامات الصهيونية في هذا المجال قوانين لعبة شيطانية تقضي بأنها كلما أقدمت على "خطوة سلام" ولو في الظاهر مع العرب كان لزاماً على الإدارات الأميركية أن تكافئها بمزيد من التفوق النوعي، تلبية لزعمها أن هذا من شأنه فقط أن يحصّن ويصون "خطوة السلام" التي تم التوصل إليها. ولكن في الوقت ذاته كان هناك سؤال عملي مرافق لهذه الآلية وهو التفوق النوعي ضد من؟ وما هي ماهية التهديد الذي تتعرض له إسرائيل في ظل متغيرات سياسية دائمة؟ وهنا تجدر الإشارة مثلاً إلى أنه من المؤسف القول إن إحدى نتائج احتلال العراق للكويت عام ١٩٩٠ وما رافقه من إطلاق صواريخ أرض-أرض عراقية قابلة التأثير على المدن الإسرائيلية، هي انتهاز إسرائيل لهذه الفرصة بأسلوب دعائي محكم لتعميق مفهوم توسيع دائرة التهديد لها من الدول العربية في العقل الستراتيجي الأميركي خاصة والغربي عامة، مع ما يستتبع ذلك من فتح مزيد من فرص الابتزاز العسكري والسياسي والدبلوماسي والأمني أمام القيادات الصهيونية لأميركا وسائر دول العالم الموضوعة تحت الاتهام.

وتجدر الإشارة إلى أن القيادات الإسرائيلية جميعاً كانت تستخدم خطاباً سياسياً يزعم الرغبة في السلام والمصالحة كأسلوب تكتيكي لاسترداد العطف والدعم المالي والسياسي والعسكري، في حين أن الحقيقة هي عكس ذلك تماماً. وقد اعترف صديق هام لإسرائيل من وزن وزير الخارجية الأسبق هنري كيسينجر بتفضيل إسرائيل للتوسع الجغرافي وإحراز التفوق النوعي على أية أهداف أخرى. وقد كتب عام ١٩٩٢ يقول: "لقد تبنت إسرائيل المماطلة كأفضل ستراتيجية. وسجل بن غوريون في يومياته ملاحظة

للدبلوماسي الإسرائيلي أبا ايبان جاء فيها: إن الهدنة تكفينا فإذا سعينا وراء السلام سيطالبنا العرب بثمن يشمل الحدود أو اللاجئين أو كليهما"[٢٠].

وكانت إدارة أيزنهاور تشعر بالقلق من ولع إسرائيل الشبق بتكديس الأسلحة والرغبة الجامحة في القتال، إلى حد أنها أنذرتها علناً مطالبة إياها بضرورة "التخلي عن موقف الغازي المنتصر وعن الاعتقاد بان القوة وسياسة القتل بقصد الانتقام هي السياسة الوحيدة التي سيفهمها جيرانكم. ويجب أن تنسجم أفعالكم مع كلامكم المتكرر عن الرغبة في السلام"[٢١]. وقد سجل كيسينجر في هذا السياق أيضاً الملاحظة الهامة التالية: "أطالب رابين بتقديم تنازلات فيقول إن إسرائيل ضعيفة إلى حد أنه لا يستطيع أن يفعل ذلك. وعندما أقدم له أسلحة يقول إنه ليس مضطراً لتقديم تنازلات لأن إسرائيل قوية".[٢٢] وقد سببت الجهود المضنية التي بذلها الرئيس كارتر لتحقيق معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية نزاعاً دائماً بينه وبين إسرائيل. ومعلوم أن هذه الأخيرة لم تقر المعاهدة إلا بعد أن وافقت كل من مصر والولايات المتحدة مبدئياً على تجاهل الفلسطينيين، ووعدتها واشنطن بمساعدات مالية وعسكرية تصل قيمتها إلى ثلاثة ملايين إلى جانب المساعدة السنوية العادية التي تبلغ مليوني دولار. ويقول كيسينجر عن رابين: "لو سلمت له القيادة الستراتيجية الجوية كلها في الولايات المتحدة كهدية، لكان أولاً تظاهر بأن إسرائيل حصلت أخيراً على حقها، ولكن وجد بعض العيوب الفنية في الطائرات بحيث يبدو قبوله لها وكأنه تنازل بعد تردد"[٢٣].

٢٠- "الخداع"، بول فندلي، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، طبعة ١٩٩٣، ترجمة د. محمود يوسف زايد، ص٢٣١.

٢١- المصدر نفسه، ص٢٣٤.

٢٢- المصدر السابق، ص٢٣٥.

٢٣- المصدر نفسه، ص١٩١.

جدول رقم ١
سياسة الولايات المتحدة الأميركية تجاه التفوق النوعي الإسرائيلي[٢٤]

الإدارة الأميركية	أسلوب التنفيذ	التوازن
١- إدارة نيكسون الحفاظ على التوازن	إمداد إسرائيل بتفوق في المنصات العسكرية*	ضد كل الدول العربية مجتمعة
٢- إدارة فورد الحفاظ على التوازن	إمداد إسرائيل بمنصات عسكرية متفوقة نوعياً	ضد كل الدول العربية مجتمعة
٣- إدارة كارتر توازن مع ضمان تفوق	إمداد إسرائيل بمنصات عسكرية متقدمة ست سنوات	ضد كل الدول العربية ويمكن أن تتسع لتشمل منطقة الشرق الأوسط كلها
٤- إدارة ريغان	إمداد إسرائيل بمنصات عسكرية متقدمة ثلاث سنوات مع البدء بنقل التكنولوجيا العسكرية الإسرائيلية وفتح المجال أمامها في سوق السلاح الأميركي	ضد الخصوم المحتملين فقط (حتى مع السعودية ضمناً)
٥- إدارة بوش	لا تغيير في نوع منصات الإطلاق العسكرية ولكن ضمان تفوق البنية العسكرية الإسرائيلية عن طريق تكامل الأنظمة الإسرائيلية النوعية مع المساعدات العسكرية الأميركية	ضد المعتدين المحتملين (ما خلا السعودية هنا)

*- تعبير المنصة العسكريةPLATFORM هو تعبير مطاط ويغطي كافة وسائل إطلاق النيران أو الإمداد بالمواد العسكرية. فالطائرة منصة لإلقاء القنابل وإطلاق صواريخ جو-جو وصواريخ جو-أرض، والطوافات منصة إطلاق صواريخ والقطع البحرية منصات لإطلاق قذائف الأعماق والصواريخ سطح-سطح والمدفعية والدبابات وعربات نقل الجنود المدرعة وعربات نشر الألغام وكذلك طائرات التزويد بالوقود وسواها منصات إمداد. وبالتالي فالمصطلح مطاط ويمكن أن يغطي أية منظومة سلاح والمستثنى فقط عربات الإسعاف والمطابخ الميدانية.

٢٤- دراسات ستراتيجية، تموز/يوليو ١٩٩٥، ص١٥.

٥- علاقة تعاونية مشوهة وكوارث

إن تطور علاقة الولايات المتحدة بإسرائيل، بوجه عام، وزيادة تدفق المعونات الأميركية على الكيان الصهيوني، بشكل خاص، جاءا نتيجة لالتزام أميركا بأمن إسرائيل ووجودها وتفوقها من جهة، ولتصاعد الضغوط الإسرائيلية على رجال الكونغرس وكبار رجال الدولة في واشنطن من جهة ثانية. وبسبب حاجة إسرائيل الماسة إلى المعونات الأميركية وحاجة أميركا إلى أداة عسكرية قمعية قادرة على المساهمة في تنفيذ ستراتيجيتها الدولية، وخاصة تجاه العالمين العربي والإسلامي، اندفعت الدولتان إلى إقامة علاقات تعاونية وطيدة تبادلتا من خلالها المصالح والخدمات. ومن أجل زيادة نفوذها داخل أروقة الكونغرس وأجهزة الحكومة الأميركية، قامت إسرائيل بإبداء استعدادها للدفاع عن المصالح الأميركية في مختلف أنحاء العالم.

وبعد انسحاب القوات الأميركية من جنوبي شرقي آسيا وانسحاب بريطانيا من منطقة الخليج وسقوط نظام الشاه في إيران، أصبحت الظروف الدولية مؤاتية لقيام زعماء الحركة الصهيونية بالادعاء بأن إسرائيل هي الحليف الأميركي الوحيد الذي يمكن الاعتماد عليه في منطقة الشرق الأوسط.

وقد كشفت صحيفة نيويورك تايمز[٢٥] عام ١٩٨١ دور إسرائيل كأداة من أدوات أميركا على الساحة الدولية. فقد جاء في مقال البروفسور بنجامين بيت هلاحمي أنه "في كل بقعة من العالم الثالث حيث كثرت القلاقل، كانت إسرائيل متورطة من خلال بيع الأسلحة وإرسال الجنود لحماية المصالح الأميركية والدفاع عن الغرب. وفي كل دول العالم الثالث التي تدخلت إسرائيل في شؤونها ، نجحت إسرائيل من خلال استخدام القوة، في كسر شوكة القوى الوطنية التحررية... إن ما يعتبره الأميركيون والأوروبيون عملاً قذراً يعتبره الإسرائيليون عملاً دفاعياً مبرراً وأحياناً استجابة لهذا الواجب... إن دور البوليس الدولي يعتبر دوراً مغرياً بالنسبة إلى غالبية الإسرائيليين، وإنهم على استعداد للقيام به مقابل مكافأة مادية مغرية".

ومع حلول السبعينات، أخذت المعونات الأميركية بشقيها الاقتصادي والعسكري، تتزايد بسرعة، بينما كان نفوذ اللوبي اليهودي يزداد قوة ورسوخاً. وهكذا زادت قدرة إسرائيل على التأثير في القرار السياسي الأميركي، كما أصبح الأميركيون أكثر تأثراً بالدعاية الإسرائيلية وأكثر ميلاً إلى تصديق وجهة نظرها تجاه تطورات الصراع مع

٢٥- "المعونات الأميركية لإسرائيل"، د. محمد عبد العزيز ربيع، مركز دراسات الوحدة العربية، ص١٥.

العرب. وفي الوقت ذاته، تزايد نفوذ الليكود والقوى اليمينية المتطرفة منذ مجيء مناحيم بيغن للحكم عام ١٩٧٧. وقد أدى التحالف الأميركي_الإسرائيلي إلى إهمال قرارات الأمم المتحدة في شأن القضية الفلسطينية وقضية الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، مما شجع إسرائيل أكثر فأكثر على العبث بمستقبل الدول والشعوب العربية من دون خوف أو رادع. وأدى إحساس إسرائيل بالتفوق النوعي إلى توسيع دائرة الاهتمام الستراتيجي الحيوي، حسب نظرية شارون، بحيث أصبح بإمكانها غزو لبنان عام ١٩٧٨ واحتلال عاصمته بيروت عام ١٩٨٢ وتدمير المفاعل النووي العراقي بالقرب من بغداد وضم الجولان العام ١٩٨١. وفي عام ١٩٨٥، قامت بإرسال طائراتها للاعتداء على تونس وتدمير مقر منظمة التحرير. وفي المقابل، برز نوع جديد من المقاومة داخل فلسطين ولبنان، مما أدى إلى إلحاق سلسلة من الهزائم العسكرية والأمنية والمعنوية وبالتالي السياسة بإسرائيل، منذ بداية الانسحاب من لبنان عام ١٩٨٥ ووصولاً إلى فشل عمليتي تصفية الحساب عام ١٩٩٣ وعناقيد الغضب عام ١٩٩٦، الأمر الذي زاد من حجم التعقيدات القائمة بوجه أية فرص للتوصل إلى حلول سياسية شاملة بين العرب والإسرائيليين. والذي شجع إسرائيل أكثر فأكثر هو أن الإدارة الأميركية منحتها عام ١٩٨٣، أثناء غزو لبنان وإلحاق قدر كبير من الدمار بالعديد من مدنه وقراه، أكبر معونة اقتصادية وعسكرية خلال تاريخها السابق. ومنذ بداية الثمانينات، بدأ التعاون الستراتيجي بين أميركا وإسرائيل يأخذ أشكالاً وصوراً متعددة استهدفت مساعدة الدولة العبرية على تنفيذ برامجها السياسية والعسكرية العدوانية والتوسعية تجاه البلاد العربية. وفي عام ١٩٨٦، أدخلت الحكومة الأميركية إسرائيل ضمن مجموعة دول الحلفاء التي يُسمح لها بالمشاركة في أبحاث برنامج حرب النجوم، كما منحت عام ١٩٨٧ مكانة "حليف رئيسي غير عضو في حلف الناتو"[٢٦]. وهكذا تم عقد معاهدة التعاون الستراتيجي الأميركي_الإسرائيلي أثناء ولاية الرئيس ريغان وحصلت إسرائيل بموجبها على معونات وتأييد دبلوماسي أميركي في الساحة الدولية وحرية عمل على ساحة أميركا الداخلية.

ولم تكتفِ إسرائيل بما قُدِّم لها بصورة رسمية في إطار الحرص على تفوقها النوعي، بل إنها لجأت إلى أساليب التجسس والخداع والمواربة لتحصيل المزيد من المعلومات عن الصناعة السرية العسكرية، وهي أمور تم الكشف عن بعض تفاصيلها في كتاب "عن طريق الخداع" لفكتور أوستروفسكي وكتاب "خيار شمشون" لسيمور

٢٦- "المعونات الأميركية لإسرائيل"، مصدر سابق، ص٩١٨.

هيرش وسواهما. وقصة الجاسوس جوناثان بولارد وزوجته كانت بمثابة الذروة في هذا المسلسل الطويل الذي قال عنه وزير الدفاع الأميركي الأسبق كسبار واينبرغر "يصعب علي... أن أتصور ضرراً أكبر من ذلك الضرر، الذي سببه المتهم، للأمن القومي، نظراً لسعة المعلومات التي باعها لإسرائيل. وكانت السرقات كبيرة إلى حد أن كلفة تصحيح الأنظمة وتعطيل العمليات التي كشف عنها قُدِّرت بمبلغ يتراوح بين ٣٠٠و٤٠٠ مليون دولار"(٢٧).

وعلى الرغم من كل هذه الإساءات والمساوئ، بقيت الولايات المتحدة تعتبر أن إسرائيل كنزاً ستراتيجياً ومسألة تمس الأمن القومي الأميركي بصورة خاصة وأمن العالم الرأسمالي عامة، بحيث نشأت علاقة مستوى جديد وخاص جداً بين طرف لا تعوزه الموارد وآخر لا يمل الإلحاح في الطلب.

إلا أنه تجدر الإشارة إلى أن الإدارات الأميركية المتعاقبة كانت تُعلن تباعاً عن التزامها بأمن إسرائيل وتفوقها النوعي، ومع ذلك كانت تسعى لربط ذلك ولو بصورة نسبية بضرورة موافقة إسرائيل على الانخراط في عمليات ومشاريع التسوية الإقليمية التي كانت تشكل نوعاً من الكابوس المخيف على أكثر القيادات الصهيونية. ونحن نتذكر في هذا المجال تهرب رئيس الحكومة الإسرائيلي اسحق شامير من حضور مؤتمر مدريد، وتصريحه الشهير بأنه لن يدخل المفاوضات سوى بصورة شكلية قد تستمر أكثر من عشر سنوات دون جدوى.

كذلك، ومع دخول الإدارة الأميركية الجديدة برئاسة بيل كلينتون بعد إدارة الرئيس جورج بوش، وبعد سقوط شامير ومجيء اسحق رابين في إسرائيل، تمّ استئناف "الحوار الأمني" بين تل أبيب وواشنطن. ومنذ الأسابيع الأولى للإدارة الأميركية الجديدة، تمت مطالبة رابين بالقيام بتنازلات من أجل الحصول على تكنولوجيا متطورة ومن أجل الحفاظ على التفوق النوعي للجيش الإسرائيلي.

ومع بداية جولات وزير الخارجية الأميركي وارن كريستوفر في المنطقة، شعر رابين بجدية الموقف الأميركي، وأن هناك قرارات صعبة مطلوبة منه للوصول إلى حل، فسارع لترتيب لقاء مع الرئيس كلينتون لتوثيق العلاقات الثنائية ولرسم حدود التنازلات التي سيكون بوسع إسرائيل التفكير بها، مع ما سيتبع ذلك من ابتزاز مالي وعسكري يزيد من الفجوة النوعية بين إسرائيل والعرب. وفي أعقاب لقاء الرجلين بتاريخ ١٩٩٣/٣/١٨، قال الرئيس كلينتون: "إن رئيس الحكومة الإسرائيلية رابين كان

٢٧- "الخداع"، بول فندلي، ص١٥٢.

مقاتلاً حقيقياً واصبح في نظرنا الآن بطلاً، يقوم بما يستطيع، ويتحمل الأخطار الكبيرة لدفع السلام، وهذه تعتبر بداية طيبة"[٢٨]. وعلى الأثر، سارعت الإدارة الأميركية إلى إرسال مجموعة من طائرات F18 إلى إسرائيل قبل نهاية زيارة رابين، وقُدِّرت قيمة تلك الطائرات بمبلغ ٢ مليار دولار دُفعت من المساعدات الخارجية الأميركية[٢٩]. ثم تسلم سلاح الجو الإسرائيلي ٢٤ مروحية من طراز أباشي في ربيع عام ١٩٩٣، كمساعدات عسكرية لقاء عدم تدخل إسرائيل في حرب الخليج الثانية[٣٠]. وكشف رئيس الأركان الإسرائيلي السابق، زعيم حزب العمل الحالي ايهود باراك، أن هذا التسليم حصل بصورة سرية في اليوم نفسه الذي تم فيه توقيع اتفاق المبادئ في واشنطن بتاريخ ١٩٩٣/٩/١٣.

وفي أواخر العام ١٩٩٣، قام رابين بزيارة أخرى لواشنطن فاستقبله الرئيس كلينتون بحفاوة بالغة، ووافق على تزويد إسرائيل بأسلحة وطائرات جديدة وعلى منح الإسرائيليين الحاسبات الإلكترونية المتطورة "سوبر كومبيوتر" وعشرين طائرة من طراز إف-١٥ إيغل كلفة كل واحدة منها ٨٥ مليون دولار وعشرات الطائرات من طراز إف-١٦ من فائض سلاح الجو الأميركي.

ومعلوم أن هذه المساعدات وسواها شكلت البنية التحتية لستراتيجية التوسع والعدوان الصهيونية، التي تمثلت في الاعتداء على لبنان عامي ١٩٩٣و١٩٩٦، وفي زيادة وتيرة الاستيطان في الأراضي المحتلة، وفي زيادة المعاندة للحلول السياسية وزيادة التسويف والمماطلة وكسب الوقت، في انتظار حصول متغيرات إقليمية ودولية مناسبة. وفي هذا السياق لا يمكننا أن ننسى المقال الهام الذي كتبه الصحافي الإسرائيلي المعروف آرييه شافيت في الملحق الأسبوعي لصحيفة هآرتس[٣١] بتاريخ ١٩٩٦/٦/١٠ على إثر مجزرة قانا الرهيبة التي ارتكبها الإسرائيليون عن سابق تصور وتصميم ضد المدنيين الأبرياء العزل من المواطنين الجنوبيين اللبنانيين، الذين حاولوا الاحتماء بأحد مراكز القوات الدولية أثناء عملية "عناقيد الغضب" التي شنها رئيس الحكومة الإسرائيلية شمعون بيريس الذي يقال عنه بأنه يتزعم خط الاعتدال السياسي في الكيان العبري. والمقال المقصود يلخص خلفية نزعة الغطرسة والاستخفاف بأرواح الناس وحقوقهم التي يتّصف بها قادة الصهيونية السابقون واللاحقون لأنهم يشربون من نبع فكري

٢٨- حداشوت، ١٩٩٣/٣/١٩، أمنون برزيلاي، ص٢.

٢٩- مجلة الأرض، دمشق، العدد ٣ آذار ١٩٩٤، التسلح الإسرائيلي، نور الدين عليان، ص٢٠.

٣٠- دافار، ١٩٩٣/١٠/١٤.

٣١- صحيفة الحياة، ١٩٩٦/٥/١٠، نقلاً عن وكالة رويتر.

وإيديولوجي واحد يعتبر اليهود شعب الله المختار وسائر البشر عبيداً مسخرين لخدمتهم. وهكذا يتساءل شافيت: "كيف قتلناهم من دون أن نذرف دمعة واحدة، ومن دون أن نشكل لجنة تحقيق، ومن دون أن نملأ الشوارع بالتظاهرات؟

يبدو أننا تقدمنا في السن كثيراً إلى درجة أننا بتنا نطلق النار من دون أن نبكي. لقد قتلناهم بفاعلية كبرى وكنا واثقين من أننا نعمل استناداً إلى حسابات باردة ودوافع عملية". والجميع يعلم أن دوافع بيريس كانت دوافع سياسية مفضوحة هدفها إقناع الرأي العام الإسرائيلي الداخلي بأدائه العسكري الحسن، سيما بعد أن أثبتت الإحصاءات أن الأغلبية الساحقة من الإسرائيليين تتجه نحو التطرف والعدوانية وأنها تفضل الشخصية القيادية الأكثر عنفاً ودموية. ولهذا يضيف شافيت: "إن ما جعلنا نصل إلى مثل هذه القرارات الدنيئة منّ دون أن نعتبر أنفسنا أوغاداً، هو أنهم بالنسبة لنا غير موجودين بالذات. لم نكن نعرف أننا سنقتل بالذات أُمّاً في النبطية وأطفالها السبعة الذين دفنوا معها تحت أنقاض منزلهم. ولم نكن نعرف أننا سنقتل زينا جحا (ابنة العاشرة) وحنان جحا (ابنة الثالثة) ومريم جحا (ابنة الشهرين) اللواتي كنّ في المقعد الخلفي لسيارة الإسعاف التي كان والدهن يحاول أن ينقذهن بواسطتها من القصف الذي تتعرض له القرية... لقد قتلناهم لأن الفارق الشاسع بين الطابع المهم إلى حد القداسة الذي نوليه لأرواحنا وبين الطابع القليل الأهمية لأرواحهم سمح لنا بقتلهم"[٣٢].

ثم يكشف شافيت بكل جرأة ووضوح حقيقة المحفزات والدوافع الكامنة وراء الأداء السياسي الإسرائيلي المتناقض مع جميع قواعد ومتطلبات الحق والعدالة الإنسانية، من دون فرق بين يمين ويسار في السلطة الإسرائيلية، وهذه المحفزات تكمن في الإحساس المرضي بالقوة الغاشمة وبالقدرة الهائلة على التدمير والتخريب وخداع الرأي العام. ولا فرق في هذا المجال بين مجازر دير ياسين وقبيه وصبرا وشاتيلا وبين مجازر قانا والمنصوري والنبطية وسواها.

يقول شافيت: "إننا مقتنعون إلى درجة لا تقبل الشك بأن حياة الآخرين ليست بالأهمية التي نوليها لحياتنا، ما دام البيت الأبيض ومجلس الشيوخ وصحيفة نيويورك تايمز طوع بناننا. ونحن نؤمن إيماناً مطلقاً أنه ما دام لدينا ايباك (اللوبي اليهودي الرسمي في أميركا) وبرونغمان (رئيس المؤتمر اليهودي العالمي) ورابطة الدفاع اليهودية وديمونا (المفاعل النووي) ويادفاشيم (نصب ضحايا المحرقة النازية) ومتحف المحرقة، فمن حقنا أن نبلغ ٤٠٠ألف شخص أن أمامهم ثماني ساعات لإخلاء منازلهم،

٣٢- المصدر السابق.

ومن حقنا أن نتعامل مع منازلهم بعد انقضاء الساعات الثماني كأهداف عسكرية، ومن حقنا أن نلقي ست آلاف قذيفة على المناطق الآهلة والقرى والبلدات، ومن حقنا أن نقتلهم من دون أن نشعر بأي ذنب... لقد أصبحت قانا جزءاً من سيرتنا الذاتية على غرار قبيه، قرية (عز الدين) القسام وعلى غرار صبرا وشاتيلا. إن قرية قانا هي اليوم جزء منا"[٣٣]. ويختم شافيت: "وكما أن مجزرة باروخ غولدشتاين (في الحرم الإبراهيمي) وجريمة (يغال) عمير (قاتل اسحق رابين) هما التعبير الأكثر فظاظة عن نوع من بذرة فساد زرعت في الثقافة الدينية القومية، فإن مجزرة قرية قانا هي تعبير فاضح عن نوع بذرة فاسدة مزروعة في الثقافة العلمانية الإسرائيلية، ثقافة الوصولية الإسرائيلية الكاسحة وثقافة القوي في تمحوره على ذاته... والميل إلى عدم المطالبة بإحقاق الحق والى عدم قول الحقيقة"[٣٤].

٦- جدلية التفوق وعيوب السقوط في أوهام القوة

ينطلق جميع الإسرائيليين، إلى أي فريق سياسي انتموا، من نقطة مشتركة واحدة وهي الاستعداد المستمر للحرب، وما يتطلبه ذلك من الحفاظ على عدم التوازن في معادلة القوة الإسرائيلية العربية لصالح الطرف الأول. والقوى الإسرائيلية المؤتلفة في السلطة الحالية، الصهيونية القومية والدينية، تلتف حول فكرة أساسية وحيوية وهي فكرة عدم اعتبار السلام كنهاية للصراع بل مرحلة جديدة من مراحله. ولهذا فهي لا تتفهم محتوى السلام، باعتبار أن تحقيقه يلغي أو يقلل من أهمية عناصر معادلة القوة. ولعل الجدل العميق والمحتدم في إسرائيل، منذ اغتيال اسحق رابين بشكل خاص، يعكس بعض جوانب هذه الرواية إلى موضوعة السلام. فالتسوية في نظر الفريق الحاكم حالياً ليست هدفاً بحد ذاتها وإنما هي لو حصلت، مجرد وسيلة للحفاظ على استقرار معادلة القوة الإسرائيلية المتفوقة، أو ما يضعه الإسرائيليون تحت مصطلح "متطلبات الأمن الإسرائيلي". فالأمن بمفهومه الإسرائيلي الخاص والمميز سيظل، كما يعلن نتنياهو باستمرار، الموجه (الدافع أو الكابح) لحركة إسرائيل السياسية. وقد حدد وزير الخارجية الأسبق آبا إيبان منذ نهاية عام ١٩٧٣ طبيعة السلام الذي تسعى إليه إسرائيل، عندما قال: "إن السلام الذي تريده إسرائيل هو بناء مكون من أربعة طوابق: الطابق الأسفل (الأساس) هو الأمن، والثاني اتفاقية سلام، والثالث تبادل سفارات، والرابع حركة

٣٣- المصدر نفسه.

٣٤- المصدر السابق.

متبادلة مع إقامة علاقات ثقافية واجتماعية واقتصادية مع البلاد العربية"[٣٥]. وفي عام ١٩٨٩، أعلن رئيس الوزراء اسحق شامير: "إننا على استعداد لإعطاء العرب سلطة ذاتية، وهذا هو الحد الأقصى الذي يتلاءم مع الحاجات الأمنية لإسرائيل"[٣٦]. وقد لاحظ الكاتب الإسرائيلي يوئيل ماركوس أن هناك نوعاً من لعبة صقور وحمائم متفق عليها بين التكتلين الكبيرين في إسرائيل، حيث أنهما يتفقان على رفض معظم القضايا التي تشكل مدخلا حقيقياً إلى السلام، وتساوي بين الفريقين. وقد كتب ماركوس: "عندما تنظر بعين فاحصة إلى كلا الحزبين الكبيرين، ماذا ترى؟ ترى أن هناك إجماعاً غريباً ما بينهما حول مختلف المجالات". أما على المستوى الجماهيري، فإن المزاج الشعبي في إسرائيل يبدو أكثر ميلاً إلى اليمين المتطرف، وهذا عائد إلى كساد فكرة السلام في الثقافة السياسية الإسرائيلية، أوّلاً لانتفاء الرغبة، وثانياً لانتفاء الحاجة. فالإسرائيلي المعاصر لا يرغب مطلقاً في التصالح أو الاندماج مع مجتمع يراه متخلفاً وبدائياً، ويُسقط عليه كل الصفات السلبية، وصولاً إلى تصويره بالعدو النمطي النموذجي. وبالتالي فالإسرائيلي لا يشعر بأية حاجة ماسة للتصالح مع هذا المحيط ما دام قادراً على أن يفرض نفسه عليه بالقوة، وما دام هذا المحيط عاجزاً عن إلحاق الأذى الفعلي والمؤثر بالإسرائيلي إلى حد إرغامه على التفكير في التصالح مع محيطه تفادياً للمخاطر المتوقعة والمترتبة على استمرار الصراع معه. وتظل عناصر هذا الموقف السلبي مع السلام ثابتة بثبات معادلة القوة التي تشكل الركيزة الأساسية للثقافة السياسية الإسرائيلية، مما يعني أن أي تبدل في عناصر معادلة القوة يمكن أن يؤدي إلى تبدل موازٍ في الموقف الشعبي والرسمي الإسرائيلي من موضوعة السلام. ومن الممكن العثور على العديد من الشواهد على أن رؤية الإسرائيليين إلى أهمية أو عدم أهمية السلام مع العرب، كانت ولا تزال نابعة من تقديرهم لموازين القوى بينهم وبين محيطهم العربي والإسلامي، وهذا يقودنا إلى الاستنتاج بأن سعي الإسرائيليين للسلام، إلى أي فريق سياسي انتموا، إنما يتناسب طرداً أو عكساً مع إحساسهم بالقوة والضعف.

ففي أعقاب هزيمة العرب في حزيران/يونيو ١٩٦٧، ازدادت بفعل نشوة النصر، النزعة اليمينية المتطرفة في إسرائيل، وطالبت معظم القوى الشعبية والأحزاب السياسية بعدم الانسحاب من الأراضي التي احتلت في الحرب. ووصلت ذروة هذه الموجة من التطرف والعنفوان الشوفيني في عام ١٩٧٧ عندما سقط حزب العمل للمرة الأولى بعد ثلاثين عاماً من السلطة وفاز مناحيم بيغن في ظل شعارات الأمن والثقة بالنفس. وقد

٣٥- نشرة الأرض، العدد ١٤، تاريخ ١٠/٤/١٩٨٩، ص ٤٠٧، نقلاً عن هآرتس ٥/٤/١٩٨٩.

٣٦- المصدر نفسه.

انحسرت هذه الموجة نسبياً مع اندلاع الانتفاضة ومع الفشل الذريع الذي منيت به إسرائيل في حربها على لبنان عام ١٩٨٢ بعد انطلاق المقاومة الوطنية والإسلامية التي حجمت أحلام الإمبراطورية الصهيونية ودفعتها إلى التفكير مرتين قبل أن تقدم على أية خطوة جديدة للعدوان والتوسع. وقد عبر العميد عوزي نركيس عن التحولات الحاصلة في معنويات الإسرائيليين منذ أن تصاعدت حرب الاستنزاف في مطلع السبعينات، إذ قال: "إن رقاص المعنويات هو بدون شك، أكبر مصيبة حلت بنا بعد حرب الأيام الستة... وما هو أخطر منها هو تلك الآراء والهمسات حول ما إذا كنا نملك القوة الكافية لإنزال هزيمة أخرى بالعدو إذا ما حدثت مجابهة جديدة... لقد وصلت الأمور إلى حد أن فئات عديدة من شعبنا أصبحت تحتاج إلى حقن متواصل من مقوي التشجيع المعنوي، حتى لا يصاب إيمانها بقوتنا العسكرية بهبوط مفاجئ أو بنوبة قاتلة... ويبدو أننا بحاجة إلى التأكيد الأسبوعي أن الفارق بين قوتنا وقوة العدو ما زال كما هو لم يتبدل"[٣٧].

في المقابل، كشفت حرب تشرين الأول (أكتوبر) أن معادلة القوة التي كرستها إسرائيل وحافظت عليها، قابلة للتغير والاختلال لغير صالحها. ولعل هذا الاستنتاج كان أكثر خطورة بالنسبة لإسرائيل من نتائج الحرب ذاتها. ولذلك كان على إسرائيل أن تسارع إلى إعادة صياغة معادلة القوة بالشكل الذي يضمن لها التفوق النسبي السابق لحرب عام ١٩٧٣، وذلك عن طريق السعي لإخراج أكبر قوة عربية من ميدان الصراع حتى لو اضُطرّت إلى دفع الثمن المطلوب، مما يؤمن لها استعادة القوة في مواجهة الأطراف العربية المتبقية في ميدان الصراع، مع ما يعنيه ذلك من احتفاظها ببقية مكتسبات الحروب السابقة ومن قدرة واسعة على الحركة والمناورة. فليس المطلوب هو السلام الحقيقي ولا التسويات الشاملة، بل مجرد "وسيلة"، حسب ما عبر عن ذلك بن غوريون بقوله: "إن الاتفاق مع العرب لا يستهدف إحلال السلام، فالسلام حقاً أمر حيوي بالنسبة إلينا، لأنه لا يُمكن بناء البلاد في وضع من الحرب الدائمة، ولكن السلام، بالنسبة إلينا، هو وسيلة، أما الهدف فهو التحقيق التام للصهيونية ولأجل هذا نحتاج فقط إلى اتفاقية"[٣٨]. وفي حقبة بن غوريون أيضاً، كتب مندوب الولايات المتحدة إلى مفاوضات الصلح في لوزان عام ١٩٤٩، مارك ارتريج، رسالة إلى الرئيس الأميركي هاري ترومان يقول فيها: "إن إسرائيل تتجه نحو إرساء مستقبلها على

٣٧- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٠، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ١٩٧٤، ص٤٦٨، نقلاً عن معاريف ١٩٦٩/٦/١١.

٣٨- مجلة الأرض، دمشق، العدد ٣، ١٩٧٧/١٠/٢١، نقلاً عن دافار ١٩٧٤/١/٢١، ص ٩.

أمنها العسكري بالتخلي عن فرصة رائعة للتوصل إلى اتفاق سلام"[٣٩]. وفي شهر آب من العام نفسه، قدّر وزير الخارجية الأميركية أتشيسون أنه لم يعد هناك أساس لحل وسط. وقال لسفراء بلده في الشرق الأوسط: "إن إسرائيل قررت نهائياً تفضيل الوضع الراهن"[٤٠].

ومعلوم أن إسرائيل تناور بشأن القرارات الدولية جميعاً، وخاصة القرار ٢٤٢و٤٢٥. فبالنسبة للقرار الأول، أحبطت في حينه مبادرة وزير الخارجية الأميركي وليام رودجرز بسبب إحساسها الزائد بالقوة والتفوق العسكري على العرب، ولذلك قالت رئيسة الحكومة غولدامئير: "علينا أن نعوّد أنفسنا على البقاء في المناطق لسنوات عديدة فالحدود هي أفضل، الآن، مما كانت عليه في الماضي عندما كانت تحرسها الأمم المتحدة"[٤١].

وكان موشيه ديان، وزير الدفاع الإسرائيلي الأسبق، أكثر وضوحاً حين قال: "سنمتلك نحن الأرض من سكانها الحاليين، بالضرورة، ولن يوافق العرب على أفعالنا. فإذا كنا نريد الاستمرار في عملنا لتكوين أرض إسرائيل ضد إرادتهم فلا مخرج إلا بقتالهم، ويبقى مصيرنا مرتبطاً بالبقاء في حالة حرب مستمرة مع العرب"[٤٢]. وحتى اليوم، ما تزال إسرائيل تلعب على موازين القوى التي تعمل في نظرها لصالحها على الجبهة الفلسطينية، فتعطل كل محاولة جديدة للوصول إلى تسوية حتى لو كانت مجحفة بحق الفلسطينيين، كما وتعمل على تحدي المجتمعات الدولية بأكملها، وخاصة المجتمع الأميركي الذي قدم لها من المساعدات والدعم ما لم يقدمه لأية جهة أخرى في العالم. أما بالنسبة للقرار ٤٢٥، فالمعلوم أن إسرائيل تنكرت له في البداية واعتبرته غير موجود في بعض الأحيان، ولكنها عندما شعرت أن ميزان خسائرها في الشريط الحدودي المحتل من جنوب لبنان لا يعمل لصالحها، إذ بها تعيد النظر في حساباتها وبالتالي تعيد الاعتبار للقرار الدولي، ولكن بأسلوب المراوغة والنفاق السياسي والدبلوماسي. وهذا ما لخصه رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو في كلمته التي ألقاها أمام نادي الصحافة الوطني في واشنطن بقوله: "إن النصر في حرب الأيام الستة، جعل هزيمة إسرائيل، الهزيمة المادية لإسرائيل، عملاً مستحيلاً فعلاً. فقد جعل معاهدة

٣٩- **"الإسرائيليون الأوائل، ١٩٤٩"**، تون بيغن، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الطبعة الأولى، ١٩٨٦، ص٤٤.

٤٠- المصدر نفسه.

٤١- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٨، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧١، ص ٣٦٩.

٤٢- الأرض، دمشق، العدد ٣، ١٩٧٧/١٠/٢١، ص ١٢.

السلام مع مصر ممكنة، ومعاهدة السلام مع الأردن ممكنة، وجعل السلام مع الفلسطينيين ممكناً، وسيجعل السلام مع سوريا ولبنان ممكناً كذلك، لأن إسرائيل التي لا تُقهر ولا تُغلب هي إسرائيل التي يصنع العرب سلاماً معها. ففي غياب خيار حرب ذات صدقية، يبقى خيار السلام، وحده على الطاولة. وأعتقد أن هذا ما قاد الحكومات الإسرائيلية المتتالية وصولاً إلى أوسلو، لكنه حتماً يقود سياستنا اليوم"[٤٣].

ومن هنا يتبين لنا أن السلام الإسرائيلي ما هو سوى الاستسلام العربي الذليل، وأن أية تجارب تصالحية جزئية أو منفردة إنما تجسد في واقع الأمر لحظات انكسار لمعادلة تفوّق القوة الإسرائيلية أو اختلالها النسبي لغير صالح إسرائيل. ولهذا فإسرائيل لا تخطو أية خطوة "سلمية" إلا مكرهة لتفادي ما هو أسوأ منها، وإلا فخيارها الأساسي هو الحرب وإثارة الفتن والتفرقة بين العرب. والسياق التاريخي للتجربة العربية مع إسرائيل كان باستمرار مجافياً لأية قيمة من القيم الإنسانية المطلقة، مثل السلام والحق. فالحق مثلاً هو فقط حق اليهودي في "أرض الميعاد". و"حق العودة" و"الجنسية" مقصور على اليهودي في مختلف أصقاع الدنيا، ويُلغي حق أصحاب البلد الشرعيين.

ولكننا نستخلص مما تقدم أن معادلة القوة التي يتحدث عنها نتنياهو حالياً ما هي سوى سلاح ذي حدين يمكن أن ينفع العرب أيضاً إذا أحسنوا استخدامه، حتى بالمستوى التكتيكي إذا فشلوا في استخدامه على المستوى الستراتيجي. وتجارب لبنان المريرة بالنسبة لإسرائيل هي شاهد عملي وصادق على ذلك، فإسرائيل كانت وما تزال هي هي بمزاجها الشعبي العام، وبقواها السياسية الرسمية المنظمة، وبنخبها وقياداتها الحاكمة، أبعد ما تكون عن الاستجابة لمتطلبات التحول الإقليمي والدولي والسير في اتجاه السلام. وهي تتنكر اليوم وفي كل يوم، بفعل إحساسها بالقوة والتفوق النوعي، لكل مشاريع التسوية حتى تلك الموقعة رسمياً، الأمر الذي دفع الصحافي الإسرائيلي يوئيل ماركوس في صحيفة هآرتس إلى القول: "وسط هذا النشاط كله، تقف إسرائيل كالنصب التذكاري المصنوع من حجر البازلت، الذي لا يتنفس، ولا يفكر، وكأن عجلة الزمن قد توقفت عن الحركة"[٤٤].

٤٣- مجلة الدراسات الفلسطينية، ربيع ١٩٩٨، عدد خاص بحرب عام ١٩٤٨، رقم ٣٤، الملحق.

٤٤- هآرتس، ١٩٩٨/٤/١٢.

٧- العرب في مواجهة التفوق النوعي الإسرائيلي وإفرازاته

في الفكر الستراتيجي العربي، تختلف الآراء بشأن تأثير التفوق النوعي الإسرائيلي، وخاصة في المجال النووي وأسلحة الدمار الشامل، وبالتالي يؤدي ذلك إلى اختلاف الأداء السياسي لهذه الدول تبعاً لمصالحها القطرية الذاتية وارتباطاتها وعوامل الضغط المحيطة بها. وفي هذا السياق، كانت، وللأسف الشديد، حقبة ما سُمِّي "بالهرولة العربية" للتزاحم عند الباب الإسرائيلي للحصول على مكاسب خاصة وذاتية في مجالي العقود الاقتصادية والأمنية، مما أدى إلى انفضاح نقاط التفسخ العربي واكتشاف مواطن الضعف والهشاشة في الموقف القومي العربي العام، وهذا ما تجلى في رواج فكرة أن الردع النووي الإسرائيلي كان أساساً في الإقلاع عن مقولة تدمير إسرائيل، بينما رأى بعض العرب الآخرين أن هذا الردع يبقى ثانوياً نظراً إلى أن هزيمة عام ١٩٦٧ بالسلاح التقليدي كانت كافية لإسقاط هذه المقولة عملياً وميدانياً.

من هنا انقسم العرب إلى مغالين في النظر إلى الأخطار المستقبلية لقضية التفوق النوعي الإسرائيلي لتبرير "هرولتهم"، فيما طالب البعض الآخر بضرورة انضمام إسرائيل إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ورأى في تفوقها النووي تهديداً لأمن المنطقة، إلا أنه رأى في الوقت ذاته أنه ليس هناك ما يدعو إلى أن يُصاب التفكير السياسي والستراتيجي العربي بالشلل إزاءها. فالتفوق النوعي، والردع النووي، لا يُمكنهما أن يُلغيا خيار المقاومة والحرب المحدودة لتحرير الأراضي المحتلة، وذلك لعاملين أساسيين هما: القيود السياسية الدولية المفروضة على استخدام هذه الأسلحة، وخطورة استخدامها على الجبهات العربية المجاورة بسبب قصر المسافات جغرافياً، وبسبب الأحوال الجوية التي يمكن أن تحمل خطر نقل الإشعاعات إلى إسرائيل نفسها. ومع أنه لا يُعرف شيء عن تطوير أسلحة نووية تكتيكية (قوة تدمير تتراوح بين ١و٥ كيلوطن من مادة تي. إن. تي.) وألغام نووية أرضية، فإن إمكان استخدامها على الجبهات العربية المتاخمة مشكوك فيه طبعاً للاعتبارات السابقة[٤٥]. ولا يغرب عن البال أن مصر وسوريا شنتا حرب عام ١٩٧٣ على الرغم من إدراكهما قدرة إسرائيل النووية. يُضاف إلى ذلك أن الابتزاز النووي بتهديد الدول العربية بقصف مدنها ومنشآتها الحيوية بسبب حرب محدودة، لا يتمتع بصدقية فعالة خاصة بعد حيازة أغلب دول المنطقة صواريخ يمكن تزويدها بأسلحة كيميائية بوسعها أن توقع خسائر بشرية

٤٥- "دليل إسرائيل العام، المؤسسة العسكرية الإسرائيلية، نظرة في المفاهيم والهيكليات"، ص ٣٠٢ وما بعدها.

جسيمة لا طاقة للمجتمع الإسرائيلي على تحملها. وقد يُقال إن إسرائيل استفادت من ردعها النووي أثناء حرب الخليج الثانية لمنع العراق من استخدام أسلحته الكيميائية ضدها، لكن ذلك يبقى نظرياً باعتبار أن الولايات المتحدة كانت تمسك وتقود الجهد السياسي والعسكري وهي لم تكن لتسمح بمثل هذا الاستخدام. مع ذلك فإن إسرائيل لا تزال تصر بمطالبها الخاصة بضمان تفوقها النوعي على محيطها بأكمله كبوليصة تأمين وكخيار أخير على طريقة خيار شمشون "عليَّ وعلى أعدائي"، في لحظة الخطر المميت.

على ضوء ما تقدم، يُمكننا أن نستخلص بأن العرب وإسرائيل لا يملكون في المستقبل سوى خيار التسوية الجزئية أو الكلية أو خيارات الحروب المحدودة، كما حصل في حروب الأعوام ١٩٧٣و١٩٧٨و١٩٨٢و١٩٨٣و١٩٩٦.

أما المخططات شبه الستراتيجية، فهي المخططات التي جربتها إسرائيل في سياستها تجاه الطوق المحيط بالعالم العربي (تركيا-أثيوبيا-أريتريا). وهي شبه ستراتيجية لأنها محاولات لا تستند إلى ثوابت إنما تدخل في إطار اللعبة الإقليمية والدولية، وهي لعبة إحتمالية بدرجة كبيرة وتتعرض إلى جملة تحولات واهتزازات وتباينات تبعدها عن التخطيط الستراتيجي الثابت والعملي الذي يحتاج إلى ركيزة بشرية واسعة ووزن اقتصادي عالمي وقدرة على العمل العسكري الحاسم والرادع. وهنا يُترك الدور الحاسم للسياسة حيث يتبين لنا المأزق الوجودي الإسرائيلي القائم حالياً على أرضية الجدل الداخلي في إسرائيل حول نهاية الصهيونية أو تجددها، وحول المسافة القائمة بين المشروع الصهيوني في صيغته الإيديولوجية النظرية والمشروع في مواجهة الأطر الواقعية الضاغطة والتي لا تترك أمام القيادة الإسرائيلية اليمينية المتطرفة بزعامة نتنياهو سوى خيار الهروب إلى الأمام، ومحاولة كسب الوقت مع ما يستتبع ذلك من ضرورة امتصاص النتائج السلبية على الصعيدين العسكري-الأمني والسياسي.

٨– خلاصة

في الوضع الراهن، وإزاء السياسة السلبية التي تنتهجها الحكومة الإسرائيلية بزعامة نتنياهو، تجاه الفلسطينيين والعرب عامة، مستندة إلى قواها النوعية العسكرية المتفوقة وإلى دعم أميركي غير محدود في الأساس، وقابل للمراجعة في المرحلة القادمة، يتبيّن أن إسرائيل ذاهبة نحو تطورات سلبية لا مناص منها، خصوصاً وأنها تكاد تكون قد استنفدت مواردها البشرية ومواردها الاقتصادية المرصودة في موازنتها لأهداف أمنية وعسكرية وتقنية . وفي الوقت ذاته، يُظهر المجتمع الإسرائيلي بعد خمسين سنة من الصراعات والحروب الإقليمية والنزاعات الداخلية حتى حول مسائل أولية مثل مسألة "من هو اليهودي"، إمارات متزايدة من الإنهاك القومي، بحيث فقدت الدولة اليهودية الإجماع الوطني على العديد من القضايا الرئيسية في المجالين السياسي والأمني، كما وتلطخت صورة الجيش ومنزلته مثلما تلطخت سمعة المؤسسات الأمنية الأخرى، مثل الموساد والشاباك. وحلّت، بنتيجة هذه التطورات، حالة من القلق المتزايد حيال قدرة إسرائيل على الصمود في المدى البعيد بعد أن أصبحت معزولة أكثر فأكثر، ومفضوحة الأهداف الجيوسياسية التي تمس جوهر مصالح الدول الغربية والولايات المتحدة، لما تسببه من استفحال التوتر والنزاعات وإشاعة أجواء التطرف والعنف واللامنطق وتعطيل جميع المساعي الإقليمية والدولية لإيجاد مخرج من حالة التأزم والضيق حتى حدود اليأس.

إن الولايات المتحدة هي التي صنعت هذا المخلوق العجيب المتفوق، الذي يُحاول الانقلاب على سيده، وهي وحدها القادرة حتى الآن على إنقاذ نفسها وإنقاذه قبل أن تنفلت الأمور من عقالها وتتحول "الأعجوبة" إلى كارثة حقيقية.

التفجيرات النووية الهندية-الباكستانية
الأهداف والتداعيات

محمد عطوي(*)

تُشير وثائق الأمم المتحدة إلى أنه خلال الفترة الممتدة بين عامي ١٩٤٥-١٩٩٠، تم تسجيل ١٨٢٠ تجربة نووية على المستوى الدولي، أي بمعدل تجربة واحدة كل تسعة أيام. وقد استمر هذا المعدل على ما هو عليه تقريباً، فحتى عام ١٩٩٨، كان العالم قد شهد ٢٠٤٧ تجربة نووية، قبل أن تقوم كل من الهند وباكستان بإجراء ١١ تجربة إضافية ما بين ١١-٣٠ أيار (١٩٩٨) المنصرم، على نحو أوضح أن القضية النووية لا تزال "معلقة"، وأن تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (NPT) إلى ما لا نهاية، وتوقيع معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية (CTBT)، مجرد تطورات تنظيمية هامة لا تستند إلى قاعدة ستراتيجية ثابتة[1].

وعادة ما تكتسب أية تجربة نووية أولى لأية دولة طوّرت قدرات عسكرية نووية "بعداً ستراتيجياً"، إذ تُعلن الدولة من خلالها دخولها النادي النووي بامتلاك سلاح نووي، أو قدرة مؤكدة على إنتاجه، واستعداداً للمضي في هذا الاتجاه. كما أن التجربة النووية الأولى تحمل في طياتها مضمون الرسالة الستراتيجية التي تهدف الدولة إلى توصيلها

---

*- كاتب وباحث.

١- وثائق الأمم المتحدة، نيويورك، ١٩٩٨.

"إلى من يهمه الأمر". فاستعراض القوة بالتفجير النووي، هو مجرد تعبير عام عن استخدام معقد للقدرات النووية العسكرية، يتحدد مضمونه وفقاً للأهداف الستراتيجية المحددة سلفاً للدولة النووية. ولا يهم كثيراً، بالنسبة للتفجير الأول، ماهية النتائج الفنية الدقيقة لعملية التفجير، فالمهم أن القنبلة قد انفجرت.

ويشير العدد الهائل للتفجيرات النووية التي أجرتها الدول المالكة للأسلحة النووية في العالم، إلى أن مسألة التفجيرات ذات أبعاد فنية-عسكرية ترتبط بما يلي:

١- التأكد من قابلية الرأس النووي الذي تم إنتاجه للانفجار. فكل نوع جديد من الأسلحة يقتضي عادة استحداث رأس جديد.

٢- الحصول على نتائج متوالية في إطار تطوير نوع جديد من الأسلحة النووية للتأكد من صلاحية التصميم، ومطابقة الطاقة التدميرية الواقعية للقوة التدميرية المفترضة. وقد اشارت مصادر مختلفة إلى أن تصميم سلاح جديد يتطلب إجراء ستة تفجيرات نووية.

٣- قياس الآثار التدميرية للأسلحة النووية، كتحديد أثر الإشعاع على المعدات العسكرية، والتحولات التي يحدثها في مسرح العمليات، وما إلى ذلك.

٤- التأكد من استمرار قابلية الأسلحة النووية للانفجار، وهي نوعية من الاختبارات الروتينية أو الدورية لفحص الأسلحة بعد خروجها من خط الإنتاج، أو للوصول بها إلى المستودع، أو بعد تخزينها لفترات طويلة[٢].

لكن عصر هذه السلاسل المكثفة من التفجيرات النووية قد انتهى. فقد خلق هذا العدد الهائل من التجارب في إطار ارتياد البرامج النووية لتلك الدول، آفاقاً مجهولة بالنسبة لها فنياً، وفي ظل مناخ الحرب الباردة الذي كان يسمح بذلك. وكانت فرنسا والصين هما الدولتان اللتان قاومتا الوقف الشامل للتجارب النووية لفترة أطول من الدول الأخرى، وقامتا بإجراء عدة اختبارات متوالية ترتبط ببرامج نووية كانت قيد التنفيذ في ظل احتجاجات دولية، وحصلتا على النتائج المطلوبة قبل أن تتوقف التجارب النووية تماماً... إلى أن وقعت التفجيرات النووية الهندية-الباكستانية ليُعاد فتح الملف النووي من جديد.

والمثير في الحالتين الهندية-الباكستانية، هو أن الدولتين لم تدخلا النادي النووي من خلال تفجير واحد كبير، كما حدث من قبل، فقد قررت الهند إجراء خمسة تفجيرات نووية مرة واحدة، بهدف تحقيق الأبعاد الستراتيجية والفنية-العسكرية مرة واحدة. فقد

٢- وثائق الأمم المتحدة، نيويورك، ١٩٩٨.

كانت الهند تدرك أنها تتحرك خارج "حقبة التفجيرات النووية"، وأنها في الغالب سوف تتوقف عن أعمال التفجير بعد "الاختبار الأول"، لذا قررت أن تجعله "اختبارات" لتصل الرسالة السياسية التي تريدها، ولتحصل أيضاً على النتائج الفنية المطلوبة لعمليات التطوير النووي اللاحقة. لذلك كانت هناك نوعيات مختلفة من التفجيرات النووية الانشطارية (الذرية) والاندماجية (الهيدروجينية) بعيارات وأشكال مختلفة للرؤوس المستخدمة في التفجير. ولاعتبارات الموازين الستراتيجية-النفسية، كان على باكستان أن ترد بالعدد نفسه من التفجيرات، واحدة منها كانت من عيار كبير (٣٥-٤٠ كيلو طن)، والرؤوس الأخرى تكتيكية، كما لم تتم تجربة رؤوس هيدروجينية[٣].

وهناك اتجاهان رئيسيان بشأن الأهمية التكنولوجية للتجارب النووية:

الأول: اتجاه يرى أنه ليس من الضروري في الوقت الراهن القيام بتجربة الأسلحة النووية كطريقة للتأكد من صلاحيتها للاستخدام في أعمال القتال الفعلية، ما دام تصميم هذا السلاح وتركيبه قد تم وفقاً لطرق إنتاج وتصميم الأسلحة النووية التي ثبتت صلاحيتها ودقتها. وتشير الحالة الهندية-الباكستانية عموماً إلى مصداقية مقولة شائعة هي أنه لم تفشل، على الإطلاق، أية تجربة نووية أولى، بل إن قنبلة اليورانيوم الأميركية التي أُسقطت على هيروشيما لم تُجرَّب قبل إسقاطها، وانفجرت، وما تمت تجربته هي قنبلة البلوتونيوم (ناكازاكي). علماً أن تصميمات قنابل اليورانيوم مثل القنابل الباكستانية هي أكثر تعقيداً من قنابل البلوتونيوم. فمن الممكن، إذن، الاعتماد على التصميمات الدقيقة أو التقديرات النظرية. كما أن من الممكن الاعتماد على الحاسبات الإلكترونية العملاقة (السوبر كومبيوتر) في تقدير صلاحية تصميم الجهاز النووي للانفجار، وتقدير قوة الانفجار، دون الحاجة إلى إجراء تجارب نووية فعلية.

الثاني: اتجاه يرى ضرورة إجراء اختبارات نووية متعددة للتأكد من قابلية الأسلحة النووية للانفجار، والتأكد من قوة انفجارها، واختبار صلاحية الأسلحة النووية الحديثة، كأمر ضروري للاحتفاظ بقوة ردع ذات مصداقية. ويرتبط هذا الاتجاه عادة بقناعات بعض العسكريين في إطار ما يلي:

- تم الحديث عن ترسانة نووية هائلة الحجم لدى الدول العظمى أو الكبرى في العالم كالولايات المتحدة.
- يتم الحديث عن عمليات تطوير مستمرة لعيارات وأشكال متعددة من الرؤوس النووية التكتيكية تحديداً[٤].

٣- NEWSWEEK, May 25,1998.

٤- NEWSWEEK, May 25,1998.

وفي هذا السياق، قد لا يوجد خلاف حول أهمية التجارب النووية، لكن الخلاف الحقيقي يتركز حول ما إذا كانت التجارب النووية ضرورية لكافة أنواع التسلح النووي أم لا؟ فلا يوجد خلاف تقريباً حول عدم الحاجة إلى الرؤوس الذرية الانشطارية للاختبار، فتصميماتها شائعة وغير معقدة إلا إذا قررت الدولة لأسباب سياسية لا تكنولوجية إجراء تجربة نووية بهدف الحصول على تأثيرات نفسية مرغوب فيها على الخصوم والأصدقاء أحياناً، على حد سواء. لكن ثمة خلافاً حول ما إذا كانت فئة الأسلحة النووية التكتيكية والأسلحة النووية الحرارية (الهيدروجينية) تحتاج إلى اختبار أم لا؟ لكن ثمة توجهات تشير إلى إمكانية الاعتماد على التصميمات الدقيقة، ونتائج تجارب أطراف أخرى، في إنتاج هذه النوعيات من الأسلحة أيضاً، ومن الممكن إجراء اختبارات لها عن طريق الكمبيوتر. وتشير التجارب الهندية-الباكستانية إلى أن اختبارات هذه الأسلحة قد نجحت، ولم يحدث فشل نووي[٥].

والجدول التالي يُبيّن عدد التجارب النووية التي أجرتها الدول النووية في العالم:

الدولة	الولايات المتحدة	الاتحاد السوفياتي	بريطانيا	فرنسا	الصين
عدد التجارب	١٠٣٢	٧١٥	٤٥	٢١٠	٤٤

المصدر: مجلة نيوزويك، عدد ٢٥ أيار ١٩٩٨،ص.١٨.

القدرات النووية الهندية... وتطورها

في ظل وجود اتفاقية عدم انتشار الأسلحة النووية (N.P.T.)، تلك الاتفاقية التي تُكيل بمعيارين في قضايا هامة تتعلق بالأمن القومي، وتعجز عن إلزام كل الدول بالانضمام إليها أو قبول التفتيش الدولي على منشآتها النووية، وتترك المجال لدول معينة، إسرائيل مثلاً، لتملك أسلحة الدمار الشامل، وتطالب دولاً أخرى بالالتزام الصارم ببنود الاتفاقية؛ قامت كل من الهند وباكستان في أيار ١٩٩٨ بإجراء تجاربه النووية الأخيرة.

وكان إنتاج سلاح نووي يمثل بالنسبة لكل من الدولتين هدفاً ستراتيجياً، وذلك للأسباب التالية:

- توازنات القوى في شبه القارة الهندية.

٥- TIME and NEWSWEEK, May 25, 1998.

- عداوات قديمة بين الهند وباكستان، بدءاً من انفصال باكستان عن الهند عام ١٩٤٧، ومروراً بصدام مسلح تكرر ثلاث مرات خلال العقود الأربعة الأخيرة، وانتهاء بنزاع مستمر على قضية كشمير، والذي يزداد حدة وعنفاً بمرور الأيام.
- الرغبة في حصول الهند على مكانة دولية تتناسب مع حجمها كبلد كبير يبلغ عدد سكانه ٩٥٠ مليون نسمة[٦].
- ما يقال عن الفقر الذي يسود أغلبية الهنود لا يمنع أن تبرز الهند كقوة إقليمية عظمى في جنوب آسيا، قادرة على أن تنافس باكستان الأقل منها حجماً وسكاناً، والصين ذات المليار والربع نسمة والتي تمتلك قدرات نووية كبيرة.
- تتطلع الهند بعد التحاقها بالنادي النووي، إلى أن تحتل مقعداً دائماً في مجلس الأمن يتلاءم مع مكانتها الإقليمية والدولية.
- إن تأكيد الهند على امتلاكها قدرات نووية ضخمة سوف يشكل، بالضرورة، رادعاً ستراتيجياً قوياً في مواجهة كل من الصين وباكستان.
- على صعيد السياسة الداخلية في الهند، فإن الائتلاف الحاكم يمثل ائتلافاً ضعيفاً، ويصعب عليه إدارة البلاد في ظل التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الكثيرة التي تواجه الهند، في الوقت الذي تتمتع فيه القضية النووية بجاذبية وشعبية خاصة لجميع أفراد الشعب الهندي، فيشعر جميع الهنود بالفخر والاعتزاز حيال قدرات بلادهم النووية.
- من شأن تلك التجارب النووية أن تزيد من حجم المؤيدين والمساندين لسياسة حكومة "جاناتا" بما يُمكّنها من تشديد قبضتها في الداخل في مواجهة القوى المعارضة لها، كما تلبي التجارب أيضاً مطالب القوى المتشددة في المؤسسة العسكرية التي تطالب بشدة بأن تعلن الهند عن نفسها رسمياً كقوة نووية، ضماناً لاحتفاظها بمكانة محترمة في مطلع القرن الحادي والعشرين.

١- التجارب النووية الهندية

في نيسان ١٩٩٨، قامت الهند بنشر صواريخها من طراز "برزفي-٢"، التي يبلغ مداها ٢٥٠ كلم، على حدودها المتاخمة لباكستان، وأعلن وزير الدفاع الهندي "جورج

٦- TIME, May 25, 1998.

فرناندس" أن بلاده تسعى لتطوير برنامجها النووي، وأن صواريخها "برزفي-٢" تتميز بطول المدى الذي يمكنها من إصابة أي هدف داخل باكستان.

وكرد فعل مباشر، قامت باكستان بإجراء تجربة على صاروخها البعيد المدى "جوري" (١٤٩٠ كلم)، وهو قادر على إصابة العاصمة الهندية نيودلهي. وأحدث إطلاق اسم "جوري" على الصاروخ الباكستاني موجةً من الاستياء الشديد حيث لأن الاسم هو لأحد ملوك أفغانستان القدامى الذي تغلب على حاكم الهندوس في نيودلهي.

وفي تطور مفاجئ، أعلن رئيس "لجنة الطاقة الذرية" الهندية "تشيد أمبارام" أن الهند قامت يوم ١١ أيار باختبار ثلاث قنابل نووية من أعيرة ٤٥ كيلو طن للقنبلة النووية الحرارية، وهي تماثل أكثر من ضعفي قنبلة هيروشيما، ١٠ كيلو طن للقنبلة الانشطارية و٢ كيلو طن للقنبلة منخفضة العيار. أما القنبلتان منخفضتا القوة اللتان تمت تجربتهما يوم ١٣ أيار فكانتا بقوة ٠,٥و٠,٣ كيلو طن على التوالي[٧].

وقال "تشيد أمبارام": "إن التجارب النووية التي أجرتها الهند في ولاية "راجستان" الهندية عملت على دعم الهند على تصميم سلاح نووي جديد عن طريق المحاكاة بالحاسب الآلي، وإن التجارب هي محصلة برنامج تسليح نووي بدأ في البلاد منذ سنوات عديدة".

أما المستشار العلمي لوزارة الدفاع الهندية فقد أكد أن الهند أصبحت، بالفعل، دولة نووية، وأن برنامج التسليح الهندي مكتمل، غير أن نظام السيطرة والتحكم القائم يحتاج إلى تطوير، بالإضافة إلى أن التجارب الأخيرة وفرت معلومات حيوية تؤكد قدرة الهند على تصميم أسلحة نووية بقوى مختلفة لاستخدامات مختلفة ووسائل إطلاق متعددة. وإن هذه التجارب دعمت، إلى حد كبير، من قدرة الهند في مجال المحاكاة بالحاسب الآلي لتصميمات جديدة تمكن البلاد من إجراء اي تجربة نووية بدون التفجير الفعلي.

وأثبتت الهند، بعد قيامها باختبار قنبلة هيدروجينية بالإضافة إلى قنابل نووية انشطارية منخفضة القوة، أنها أصبحت أول دولة من دول العالم الثالث تقترب مكانتها النووية من الدول النووية الخمس الكبرى، مما يعكس تقدماً تكنولوجياً كبيراً في المجال النووي[٨].

٧- U.S NEWS and World Report, May 25, 1998.

٨- U.S NEWS, May 25, 1998.

٢- البرنامج النووي الهندي

إن العناصر الأساسية التي مكّنت الهند من الوصول إلى القدرة النووية هي:

١- البنية الأساسية وتشمل:

أ - قاعدة بشرية علمية وتكنولوجية.

ب - مراكز الأبحاث العلمية والمعاهد والمعامل المتخصصة.

ج - المفاعلات النووي.

د - تدبير الخامات النووية اللازمة.

٣- القدرة الاقتصادية لتنفيذ برنامج نووي

مرّ البرنامج النووي الهندي بالتطورات التالية:

- منذ الأربعينات، بدأت الهند بإعداد العلماء والمتخصصين والفنيين، بالإضافة لإقامة معهد "تانا" للبحوث الأساسية وتكوين أول مجمع هندي في العلوم النووية. كما قامت بتشكيل لجنة الطاقة الذرية الهندية، وأنشأت مركز تدريب للعلوم النووية. كذلك أقامت معهد البحث العلمي والتطوير الذي يُعنى بالبحث العلمي والتنمية التكنولوجية.

- في العام ١٩٤٨، صدر قانون الطاقة الذرية الهندي، وأنشأت لجنة الطاقة الذرية التابعة لرئيس الوزراء.

- في العام ١٩٤٩، أُنشئت الهند مؤسسة الطاقة الذرية التي تشتمل على المفاعل النووي والمنشآت التحتية والمعملية، وقد سُمِّيت في ما بعد مركز "بهابو" للبحوث الذرية.

- في العام ١٩٥٥، تم إنشاء أول مفاعل نووي بقدرة ١ ميغاوات يعتمد على وقود نووي عالي الإغناء تم استيراده من كل من إنكلترا وفرنسا وبدأ تشغيله عام ١٩٥٦[٩]. وفي كانون الأول من العام نفسه، بدأ تنفيذ برنامج التعاون بين الهند وكندا بإنشاء المفاعل النووي الكندي الصنع بقوة ٤٠ ميغاوات الذي يتم تشغيله باليورانيوم الطبيعي.

- في العام ١٩٥٧، تم تشغيل مصنع لإنتاج اليورانيوم المخصّب من خامات محلية. وفي العام ١٩٦٠، تم تحضير الوقود النووي اللازم لتشغيل المفاعل النووي الكندي الصنع، وبذلك تكون الهند قد أتمت استكمال دورة الوقود النووي على المستوى البحثي

٩- JANE'S WEEKLY DEFENSE, May 14, 1997, P.8.

والتجريبي معتمدة على نفسها، وكذلك أصبحت أول دولة تمتلك التكنولوجيا النووية كاملة بعد الدول النووية الكبرى.

- خلال الفترة ١٩٦٤-١٩٧٤، بدأت الهند بإجراء عمليات فصل البلوتونيوم. وقد تم تقدير طاقة إنتاج البلوتونيوم من المفاعل النووي الكندي الصنع بنحو ١٠,٥ كيلوغرام، وبلغ مجموع ما أنتج بحوالى ٨٠ كيلوغراماً، أي ما يكفي لصنع حوالى ١٦ قنبلة نووية[١٠].

هذا، وقد تميز البرنامج النووي الهندي بدرجة عالية جداً من درجات الاعتماد على الذات والاستفادة من الخبرة والمعرفة في تطوير التكنولوجيا. وفي العام ١٩٧٥، قامت الهند بإنشاء مفاعل بطاقة ١٠٠ ميغاوات لإنتاج البلوتونيوم، بدأ تشغيله في العام ١٩٨٥، وقد تم تصنيع الوقود النووي اللازم لتشغيل هذا المفاعل محلياً.

٤- وسائل توصيل الرؤوس النووية

تمتلك الهند عدة أنواع من الصواريخ أرض-أرض أهمها:

أ- الصاروخ برتيفي (PRISIVI) ويصل مداه إلى ٢٥٠ كلم ويبلغ وزن رأسه المدمر ١,٥ طن. ويمكنه ضرب بعض الأهداف في عمق باكستان.

ب- الصاروخ أجني (AGNI) ويصل مداه إلى ١٥٦٠ ميلاً، ووزن رأسه المدمر ١ طن.

ج- الصاروخ (ARBM) ويصل مداه إلى ٢٥٠٠ كلم[١١].

وبذلك أصبحت الهند دولة نووية هجومية بعد امتلاكها للصواريخ متوسطة المدى والتي يمكنها حمل رؤوس نووية يصل مداها إلى كل أعماق الصين وباكستان. كما تقوم الهند بتطوير قدرات الصواريخ الباليستية العابرة للقارات ليصل مداها إلى حوالى ٥٠٠٠ كلم. كما قامت بتطوير برنامجها للفضاء من خلال إنتاجها صواريخ الإطلاق (P.S.L.V) و (G.S.L.V). وامتلاك الهند لهذين النظامين يمكنها من إنتاج صواريخ عابرة للقارات (I.B.C.M) في العام ٢٠٠٢[١٢].

١٠- WEEKLY DEFENSE , May 14, 1997.

١١- السياسة الدولية، القاهرة، عدد ١٣٣، تموز ١٩٩٨.

١٢- المصدر السابق.

إن التجارب النووية الهندية والباكستانية المستندة على قاعدة من القدرات النووية العسكرية المتطورة، قد خلقت نموذجاً جديداً من الدول النووية تختلف عن الدول النووية المعلنة ودول العتبة النووية. وسوف تتضح ملامح هذا النموذج خلال المرحلة القادمة.

القدرات النووية الباكستانية وتطورها

نجحت باكستان محلياً وإقليمياً وعالمياً في أن تحرم الهند من الاستمتاع بفترة الزهو النووي لمدة تزيد عن أسبوعين بإجراء تفجيراتها النووية الخمسة في صحراء "بوخاران" المخصصة للتجارب النووية الهندية منذ العام ١٩٧٤. وأصرت على عدم تمكينها من تحقيق أي استفادة ستراتيجية تُحسب لها في هذا الصدد في إطار ما يُعرف ستراتيجياً بـ"الحرب الوقائية السياسية" أي استخدام الرادع العسكري عند حده الأقصى باعتماد سياسة "التخويف" لتحقيق أكبر فائدة ستراتيجية ممكنة بمفهومها الشامل دون خوض غمار الحرب نفسها، وقامت في إطار ما يُسمى بتبادل الحرب الوقائية السياسية، بإنهاء فترة امتداد الكبرياء القومي الهندي عند هذا الحد. وتكاد التجارب الباكستانية تعادل في قوتها التجارب الهندية وتتفوق عليها من حيث سرعة رد الفعل الستراتيجي، بحيث يمكن تصنيف باكستان بالدول النووية الخمس الكبرى في العالم، باعتبار أن فترة الأسبوعين بين التجربة الهندية الثانية والأولى الباكستانية، أي بين ١٣و٢٨ أيار، هي فترة لا تكفي فنياً لاستكمال أي نقص في البرنامج النووي الباكستاني، أي أن سرعة الرد تعني ستراتيجياً مدى رقي البرنامج النووي الباكستاني، الذي كان جاهزاً ومستعداً لاستغلال أي ظروف إقليمية أو دولية للإعلان عن نفسه. ولعل ما يميز مدى رقي ورشد رد الفعل الباكستاني على المستوى الستراتيجي، ومدى رشد القيادة الباكستانية التي لم تبدأ بإجراء التجارب للتعبير عن توجهاتها نحو السلام والاستقرار، وأثبتت بذلك أنها تقوم في إطار تأمين الدفاع عن الأمن القومي الباكستاني في مواجهة الهند التي ترفض دائماً الوساطة لحل مشكلة كشمير، في محاولة لوضع المفاوض الباكستاني في أصعب الظروف الممكنة. في حين أن الهند قامت بإجراء تجاربها بمجرد توصلها إلى معادلات الكتلة الحرجة، معملياً وحسابياً من خلال أجهزة المحاكاة[١٣].

١- البنية النووية الباكستانية

١٣- U.S NEWS and World Report, May 25, 1998.

أهم المنشآت النووية الباكستانية هي:

أ- مفاعل أبحاث أميركي في إسلام أباد العاصمة يعمل منذ كانون الأول عام ١٩٦٥ بقوة خمسة ميغاوات.

ب- مفاعل نووي قوي كندي يعمل في كراتشي منذ العام ١٩٧٣ بقوة ١٢٥ ميغاوات ويبلغ إنتاجه السنوي من البلوتونيوم ٣٠ كيلوغراماً.

ج- مفاعل تشازما الفرنسي في إسلام أباد وقد طلبته باكستان في العام ١٩٧٥ انسحبت بعد ذلك من الصفقة في آب عام ١٩٧٨، ولم يغادر بعض فنيِّيها باكستان إلا في صيف عام ١٩٧٩. وقد حاولت باكستان، اعتماداً على إمكانياتها الذاتية، بناء الوحدة الأساسية الحارة بمعهد العلوم والتكنولوجيا.

د- محطة "إغناء" رئيسية ذات قدرة غير معروفة في منطقة "سهالا"، كما يوجد هناك منشأة نووية كبيرة في "كاهوتا" فيها معمل لتخصيب اليورانيوم يعمل بنظرية الطرد المركزي قادر على إنتاج ٤٥ كيلوغراماً من اليورانيوم ٢٣٥ كل عام، أي ما يكفي لإنتاج قنبلة نووية عيار ٢٠ كيلو طن. كما أكد الدكتور عبد القادر خان، كبير العلماء الباكستانيين، أنه هناك منشآت نووية متعددة ومدافَع عنها جيداً ضد الطيران والأعمال البرية. وقد أكد العالم البلجيكي (برابرز) أنه يوجد معمل آخر في مطار إسلام أباد، وأن "كاهوتا" هي مدينة علمية كبيرة تضم مجموعات كبيرة من العلماء والمهندسين والفنيين في مجالات المعادن والطبيعة والكيمياء والإلكترونيات، يبلغ عددهم حوالى ثلاثة آلاف شخص.

هـ- محطة قوى نووية قامت إيطاليا ببنائها عام ١٩٨٠ بقدرة ٦٠٠ ميغاوات[١٤].

هذا، وقد أفادت تقارير الاستخبارات الأميركية والغربية بأن باكستان قد قامت بإجراء تفجيرات نووية في حزيران عام ١٩٨٣ وتفجير آخر أُجري لحساب في الصين في شهر تموز عام ١٩٨٥، وتفجير ثالث عام ١٩٨٦.

١٤- السياسة الدولية، القاهرة، تموز ١٩٩٨.

٢- القدرات النووية الباكستانية

أ- في مجال الوقود النووي والقنابل النووية:

تمكنت باكستان من الحصول على وقودها النووي من الوقود الخام من كل من الولايات المتحدة وكندا وفرنسا والنيجر والصين، فضلاً عن جنوب إفريقيا، إضافة إلى ما تستخرجه من خام الفوسفات من اليورانيوم كما في الأسلوب الإسرائيلي، هذا فضلاً عن توافر اليورانيوم في منطقة "بلوشتان" الباكستانية. ولدى باكستان حوالى ٢٥٠ طناً من الوقود المحترق، فضلاً عن إنتاجها حوالى ٢٢ طناً سنوياً. وتفيد المصادر الغربية بأن لدى باكستان القدرة على إنتاج من ١٠-٢٠ قنبلة نووية قدرة كل منها من ٥-١٠ كيلوات، أو عشر قنابل عيار ٢٠ كيلو طناً.

والجدير بالذكر أن باكستان تتبع الأسلوب الصيني في تكنولوجيا تخصيب اليورانيوم ٢٣٥، وليس فصل البلوتونيوم ٢٣٩، مما يسهل تماماً عمليات التعاون النووي والعلمي والفني والهندسي والكيمياوي والإلكتروني بينهما[١٥].

ب- في مجال تصغير الكتلة الحرجة للقنبلة العيارية:

لقد نجحت باكستان في امتلاك حواسيب إلكترونية فائقة القدرة تمكنها من تصغير الكتلة الحرجة حتى نصف كيلو طن، بما يسهّل وضعها على الصواريخ أرض-أرض والمدافع صغيرة العيار. وهذه الحواسيب يمكنها توفير إجراء تجارب نووية لتقدير قوة الانفجار الصغيرة المطلوبة. ولعل عدد التجارب الميدانية التي تمت في الدول العظمى والكبرى للوصول إلى الكتلة الحرجة، قد بلغ حوالى ألفين من التجارب في كل من الولايات المتحدة وروسيا وفرنسا وبريطانيا والصين، إضافة لتجارب الهند وباكستان وإسرائيل.

ج- وسائط إيصال الأسلحة النووية:

١- الطائرات: يمكن للطائرات والمتعددة الجنسيات الموجودة لدى باكستان من إيصال القنابل النووية لأهدافها، مثل الطائرات الروسية من طراز "سوخوي" والطائرات الصينية من طراز "كيو-٥" والفرنسية من طراز "ميراج" بأنواعها، وكذلك الأميركية "إف-١٦" في حال حصولها عليها.

٢- في ميدان الصواريخ، لدى باكستان الصاروخ "حتف" (HATF) بمدى ١٠٠٠ كيلو متر متوسط المدى، والصاروخ بعيد المدى "غوري" بمدى حوالى ١٥٠٠ كيلو

١٥- المصدر السابق.

متر، فضلاً عن الصاروخ الصيني "أم-١١"، والصاروخ "غوري" الخليط ما بين "أم-٩" و"أم- ١١" الصيني.

٣- تطور باكستان الآن صاروخ "غوري" ليصل إلى مدى الصاروخ الهندي "أجن" (٢٥٠٠ كلم) ليستطيع ضرب معظم المدن الهندية الستراتيجية[١٦].

د- نشر الصواريخ:

لدى باكستان شبكة ممتدة على طول الحدود مع الهند من الصواريخ الميدانية من طراز "حتف-١" (١٠٠ كلم)، و"حتف-٢" (٣٠٠ كلم). وكل من النوعين يحمل رأساً مدمرة حوالى ٥٠٠ كلغ. وقد قامت باكستان بتطوير الصاروخ "حتف-٣" ليصل إلى مدى ٦٠٠ كلم. هذا فضلاً عن منظومات كاملة من الصواريخ "أم-١١" الصينية الصنع والتي يبلغ مداها من ٣٠٠ إلى ٦٠٠ كلم وتحمل رأساً مدمراً بزنة ٥٠٠ كلغ. وهذه الصواريخ ميدانية ومنشورة على مسافات مختلفة من خط الجبهة تزيد وتقل طبقاً لمراميها ولتحقيق الأمن الكافي لها[١٧].

ويمكن القول إن باكستان قد حققت لنفسها مجداً عسكرياً كبيراً في مجال الردع وتبادل الردع بمواجهة دولة كبيرة مثل الهند، بالرغم من أن القوات التقليدية لباكستان تساوي تقريباً نصف القوات الهندية، برغم فارق التعداد بين المليار تقريباً وأكثر قليلاً من المائة مليون نسمة. ويبقى السؤال دائماً هو: هل حقق السباق النووي هامشاً أمنياً مناسباً لكلا البلدين: وهل هذا في صالح الأمن الإقليمي والدولي؟

١٦- TIME, May 25, 1998.

١٧- المصدر السابق.

الجدول رقم (٢)

ترسانة الأسلحة النووية في العالم

الدولة	إجمالي رؤوس العمليات الحربية	مقذوفات القواعد الأرضية	مقذوفات الغواصات	مقذوفات القاذفات الجوية	مقذوفات غير ستراتيجية
١- روسيا الاتحادية	١٠٢٤٠	٤٨١٠[١٨]	١٨٢٤	٨٠٦	٢٨٠٠[١٩]
٢- الولايات المتحدة	٨٤٢٠[٢٠]	٢٠٠٠	٣٤٥٦	١٨٠٠	٩٧٠
٣- فرنسا	٤٥٠	٤٦	٣٨٤	٢٠	–
٤- الصين	٤٠٠	١١٣	١٢	١٥٠	١٢٥
٥- بريطانيا	٢٦٠	–	١٦٠	١٠٠	–
٦- إسرائيل	٧٠-١٢٥	أريحا-١ واريحا-٢	٣ غواصات ألمانية	–	–
٧- الهند	حتى ٧٤	أجني، بيرتيفن	–	–	–
٨- باكستان	حتى ١٠[٢١]	حتفا-١ وحتفا-٢ أم- ١١ الصين	–	–	–

المصدر: Military Balance 1998.

١٨- تتضمن ١٢٠٠ (ABMS) (SAMS).

١٩- بالإضافة الى ١٢٠٠ أخرى في الاحتياط أو في انتظار التفكيك.

٢٠- تتضمن قطع الغيار فضلاً عن ٢٣٠٠ رأس حربي في الاحتياط.

٢١- بحد اقصى عشرة.

أهداف التجارب النووية الهندية والباكستانية

ترتبط السياسة النووية لكل من الهند وباكستان بحسابات معقدة للغاية، بعضها سياسي داخلي، وبعضها الآخر عسكري ستراتيجي. وكانت هذه الحسابات واضحة بقوة لدى إقدام كل دولة من هاتين الدولتين على إجراء التجارب النووية في شهر أيار المنصرم ١٩٩٨. والحقيقة أن الموقف الأكثر تعقيداً في هذه المعادلة يتمثل بالأساس في الموقف الهندي، فالسياسة النووية الباكستانية ظلت محكومة دوماً بالسعي إلى تحقيق التكافؤ النووي مع الهند، بينما يبدو الموقف الهندي محكوماً باعتبارات شديدة التعقيد، بعضها يرتبط برغبة الحكومة الهندية المتطرفة برئاسة أتال بيهاري فاجباي في التصدي لما تراه تهديداً ناشئاً عن التعاون الستراتيجي-النووي بين الصين وباكستان، وهو التعاون الذي تعتبره الهند خطراً عليها، كما أن البعض الآخر من الحسابات الهندية يرتبط بمحاولة الحكومة الهندية ممارسة سياسة الترهيب ضد باكستان. ثم إنّ الحسابات الحزبية الداخلية لا تبدو بعيدة عن إقدام الحكومة الهندية على إجراء التجارب النووية، إذ يبدو أن الحكومة الهندوسية المتطرفة أقدمت على إجراء هذه التجارب في إطار رغبتها بتعزيز وضعها السياسي الداخلي في ظل هشاشة وضعها داخل البرلمان الهندي، وكذلك في ظل التردي المستمر للأوضاع الاقتصادية.

أولاً: الهند ومحاولات احتواء التهديد النووي الصيني:

إرتبطت التجارب النووية الهندية، إلى حد كبير، برغبة حكومة بهاراتيا جاناتا الهندوسية في نيودلهي في تحقيق قدر من التكافؤ النووي مع الصين، سيما أن البرنامج الانتخابي لحكومة جاناتا ذاته كان يركز على تحويل الهند إلى قوة نووية، من دون الاقتصار على الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. والملاحظ أن الحكومة الهندية اتجهت منذ توليها الحكم في شهر آذار الماضي (١٩٨٨) نحو اتخاذ مواقف متشددة تجاه الصين، وبدا ذلك واضحاً في تصريحات وزير الدفاع الهندي التي أشار فيها إلى أن السياسة الهندية ظلت لفترة طويلة من الزمن تركز على التهديد الباكستاني، وتجاهلت التهديد الصيني، رغم أن الصين تمثل برأيه التهديد الرئيسي للهند. وفي الوقت نفسه، كانت التجارب النووية الهندية تمثل أيضاً رسالة واضحة موجهة إلى باكستان[٢٢].

٢٢- "الوسط" ، لندن، العدد ٣٢٩، ١٨/٥/١٩٩٨.

١- مبادئ السياسة النووية الهندية:

كان تطور القدرة النووية الهندية مرتبطاً على الدوام بالتطورات الجارية في الترسانة النووية الصينية، إذ ظلت الهند تشعر دوماً بالقلق من القدرة النووية الصينية منذ أن أجرت الصين أول تفجير نووي لها في العام ١٩٦٤. ورغم أن تطوير القدرة النووية الصينية كان موجهاً في الأساس ضد الاتحاد السوفياتي السابق، إلا أن الهند شعرت بقلق شديد من ذلك، مما دفعها إلى تطوير قدرة نووية ذاتية. ولذلك، ارتكزت السياسة النووية الهندية دوماً على عاملين رئيسين، أولهما: رغبة الهند الدائمة في مجاراة الصين وتحقيق تكافؤ ستراتيجي معها، وثانيهما: رفض الهند لحالة عدم التوازن واللامساواة القائمة في الساحة الدولية في مجال الانتشار النووي.

وعلى أساس هذين العاملين الرئيسين، ظلت السياسة النووية الهندية تقوم منذ الخمسينات على مبدأين متناقضين، إلى حد ما من الناحية الشكلية، أولهما: الدعوة القوية إلى نزع السلاح النووي في العالم، وثانيهما: التأكيد على حق الهند في الاحتفاظ بخياراتها النووية مفتوحة بحيث تستغلها كما تشاء. وقد أدت التجارب النووية الصينية في العام ١٩٦٤ إلى إحداث تغيير جذري في السياسة الهندية، إذ شعرت نيودلهي بعد ذلك بأنها مختلفة عن الصين من حيث القوة والوضع الستراتيجي، لاسيما أن هذا التفجير جاء بعد أن كانت الصين قد ألحقت هزيمة عسكرية بالهند عام ١٩٦٢، مما دفع الحكومة الهندية وقتذاك إلى بدء تنفيذ برنامج لبناء السلاح النووي[٢٣].

وفي الوقت نفسه، تقوم السياسة النووية الهندية على رفض معاهدة ١٩٦٨ منع الانتشار النووي وذلك لاعتبارات عديدة، أبرزها أن الهند رأت أن هذه المعاهدة لا تخدم إلا مصالح الدول المالكة للأسلحة النووية، كما رفضت أي اتفاقية تكرس الوضع النووي القائم الذي يقسّم العالم إلى فئتين هما: فئة الذين يملكون السلاح، وأولئك الذين لا يملكونه. كما رفضت هذه المعاهدة بسبب امتناع الدول الكبرى الأخرى عن الالتزام بجدول زمني للتخلص من ترسانتها النووية. وقد ازداد الرفض الهندي للمعاهدة بعد الحرب الهندية-الباكستانية عام ١٩٧١، التي كشفت تبلور ما عُرف بـ"محور بكين-إسلام أباد-واشنطن". أما في ما يتعلق بالتجارب النووية، فإن الحكومات الهندية السابقة ظلت تستبعد احتمال إجراء تجارب نووية، ولكنها كانت تؤكد أن هذا الاحتمال يمكن أن يكون مطروحاً إذا دعت الحاجة إليه. وفي الوقت نفسه، لم تلق الهند بالاً لاقتراحات إنشاء منطقة خالية من السلاح النووي في جنوب آسيا، كما رفضت التوقيع على أي

٢٣- الوسط، المصدر السابق.

معاهدة لنزع السلاح النووي تستثني الصين، إذ رأت أن انضمامها إلى معاهدة حظر التجارب النووية سوف يمنعها من إجراء التجارب اللازمة لتطوير قدراتها النووية.

وقد بدأ ت قضايا التسلح النووي تأخذ حيزاً كبيراً في حركة التفاعلات الداخلية في الهند منذ أوائل التسعينات. وخلال الآونة الأخيرة، كانت المسألة النووية إحدى أهم قضايا الجدل والنقاش في الحملات الانتخابية في الهند، في كانون الثاني المنصرم، وهي الانتخابات التي أسفرت عن فوز حزب بهاراتيا جاناتا الهندوسي المتطرف، حيث تبنت الأحزاب الرئيسية المتنافسة مواقف متناقضة في هذا الصدد. وقد تعهد حزب بهاراتيا جاناتا في برنامجه الانتخابي بتحويل الهند إلى قوة نووية بمجرد وصوله إلى السلطة، كما أعلن أنه سوف يتخذ كل الإجراءات اللازمة لتوفير الأمن للهند، بما في ذلك خيار السلاح النووي. وفور تشكيل الحكومة، أعلن مسؤولون هنود أن إجراء تجارب فعلية بالأسلحة النووية يعتبر ضرورياً للحصول على قاعدة معلومات عريضة يمكن بواسطتها إجراء محاكاة عن طريق الكمبيوتر للتفجيرات النووية. وقد شكلت هذه التوجهات تطوراً جديداً في السياسة النووية الهندية، إذ كانت سياسة الحكومات الهندية السابقة تقوم على مواجهة التطورات الإقليمية والدولية من خلال تكثيف الدعوة إلى النزع الشامل للسلاح النووي في العالم. ولكن حكومة بهاراتيا جاناتا تبنت، منذ البداية، موقفاً يقوم على مواجهة التطورات المشار إليها، من خلال تعزيز القدرة النووية الهندية في مواجهة كل من الصين وباكستان، أو في مواجهة أي قوة دولية أخرى[٢٤].

٢- الأمن القومي الهندي:

لقد أصبح التفكير الستراتيجي النووي الهندي محكوماً، إلى حد كبير، في الفترة الحالية، بالتطورات الراهنة والمستقبلية للقوة العسكرية الصينية، بالإضافة إلى التعاون الستراتيجي والنووي بين الصين وباكستان الذي يهدد الأمن القومي الهندي. فالمفكرون الستراتيجيون الهنود يرون أن التهديد الخارجي الحقيقي الذي يواجه الهند، في الوقت الراهن، لا يتمثل في كلٍ من الصين أو باكستان على حدة، بل في علاقات التعاون الستراتيجي والنووي القائمة بين هاتين الدولتين. وعلى الرغم من أن القادة العسكريين الهنود لم يطوروا عقيدة نووية متكاملة، فإنهم ينظرون إلى السلاح النووي الهندي باعتباره أداة لـ "ضربة انتقامية ثانية" رداً على استخدام السلاح النووي من جانب الصين مثلاً ضد الهند، ويؤكدون على أن السلاح النووي الهندي ليس مهماً لإصابة أهداف دقيقة، وإنما لضرب أهداف كبيرة نسبياً، مثل المدن والتجمعات السكانية

٢٤- NEWSWEEK, May 25, 1998 + WEEKLY DEFENSE, May 14,1997 P.6.

الضخمة، وهو ما يعني، من وجهة نظرهم، أن السلاح النووي الهندي يمكن أن يلحق أضراراً بالخصم مماثلة لتلك التي لحقت بالهند[٢٥].

وفي هذا الإطار، ينبع الاهتمام الهندي الجارف في الوقت الحالي بالسلاح النووي، ليس فقط من استمرار التعاون النووي والستراتيجي الصيني-الباكستاني، ولكن أيضاً من طبيعة التوازن الستراتيجي الدولي في القارة الآسيوية. فعلى الرغم من أن الصين اهتمت، منذ البداية، بتطوير قدراتها النووية لمواجهة الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي السابق في الأساس، فإن الهند شعرت بقلق شديد من هذه التطورات، واهتمت بامتلاك السلاح النووي لردع الولايات المتحدة وتعزيز مكانتها الدولية. ويتوقع الساسة الهنود أن تحاول الصين تعويض النقص الذي تعاني منه في عناصر الدفاع المضاد للصواريخ الباليستية. فهي لا تملك نظاماً متطوراً للإنذار المبكر مرتبطاً بالأقمار الصناعية. ويعتقد الستراتيجيون الهنود أن الولايات المتحدة لا بد أن تقوم في المستقبل القريب بمد مظلة الدفاع الصاروخي المضاد للصواريخ إلى حلفائها في آسيا. وهكذا، راح الفكر الستراتيجي الهندي عموماً، كما تعبر عنه النخبة المثقفة وصانعو القرار السياسي، ينظر بقلق شديد إلى التطورات الحالية والمحتملة في البيئة الستراتيجية الإقليمية المحيطة بالهند، لاسيما التعاون النووي والستراتيجي بين الصين وباكستان، بدرجة أكبر من أي وقت مضى[٢٦].

٣- التجارب النووية وقائمة الاهتمامات السياسية الهندية:

ترتبط التجارب النووية الهندية الخمس، بالإضافة إلى ما سبق ذكره، برغبة الحكومة الهندوسية المتطرفة في تحقيق أهداف متعددة، بعضها داخلي، والبعض الآخر يتعلق بالبيئة الإقليمية، والبعض الثالث يتعلق بالنظام الدولي ككل. وقد انعكس الإهتمام الداخلي في تصريحات لوزير الدفاع الهندي زعم فيها أن التجارب النووية الهندية تهدف إلى التجاوب مع هواجس داخلية في مجال الأمن القومي أكثر مما ترتبط برغبة الهند في ردع الصين أو باكستان. وبالتالي، فإن من الممكن أن تكون الحكومة الهندية المتطرفة قد أقدمت على إجراء هذه التجارب النووية من أجل زيادة شعبيتها في الداخل، لاسيما وأنها وصلت إلى الحكم بأغلبية ضئيلة. وكانت سياستها، منذ البداية، تقوم على التشدد من أجل مغازلة الشارع السياسي الهندي. ويتصور وزير الدفاع أن الحكومة الهندية أقدمت على إجراء التجارب النووية الخمس في إطار المناورات السياسية الداخلية، ومن

٢٥- International Defense Review, November 11, 1996.

٢٦- Jane's Intelligence Review, March 1, 1997.

أجل زيادة شعبيتها، بما يؤدي إلى تمكينها من الفوز بأغلبية ساحقة في أية انتخابات برلمانية قادمة.

من ناحية أخرى، فإن الدافع الآخر للتجارب النووية الهندية يتمثل في أن هذه التجارب تُعتبر واحدة من الأدوات الرئيسية للهند في صراع القوى في جنوب شرق آسيا، بل على مستوى القارة الآسيوية كلها. فالصراع يبدو محتدماً بين الهند وكل من الصين وباكستان على النفوذ والأدوار الإقليمية في المنطقة. وبطبيعة الحال، فإن الطرف الذي يملك قدرات شاملة أكبر، من النواحي الاقتصادية والعسكرية والنووية، سوف يصبح أوفر حظاً في اكتساب النفوذ الإقليمي في جنوب شرق آسيا. وبالفعل، فإن الهند باتت تمتلك قدراً كبيراً من مقومات القوة الدولية الكبرى، وأصبحت واحدة من أهم القوى الصاعدة في النظام الدولي(٢٧).

ثانياً: باكستان وسياسة التكافؤ النووي مع الهند:

لم تكن التجارب النووية الباكستانية تطوراً مفاجئاً، بل كانت متوقعة تماماً عقب إجراء التجارب النووية الهندية. وعلى الرغم من الضغوط الدولية والأميركية التي طالبت الحكومة الباكستانية بضبط النفس والامتناع عن إجراء تجارب نووية، بل وتهديد الإدارة الأميركية لباكستان بأنها ستتعرض لعقوبات اقتصادية مماثلة لتلك التي فُرضت على الهند، في حالة إجراء تجارب نووية، فإن مسألة إجراء تجارب نووية كانت تمثل ضرورة حتمية لباكستان من أجل صيانة الأمن القومي ومواجهة الواقع الإقليمي الجديد الذي نشأ عن التجارب النووية الهندية. ولذلك، فإن فهم مختلف أبعاد التجارب النووية الباكستانية يقتضي التعرف، أولاً، على مبادئ السياسة النووية الباكستانية، والدوافع المختلفة الكامنة وراء إجراء تجاربها النووية.

١- مبادئ السياسة النووية الباكستانية:

ربطت باكستان دوماً سياستها النووية بالسياسة الهندية، وكان اتجاهها نحو تطوير قدراتها النووية مرتبطاً برغبتها في مجاراة الهند، وتحقيق التكافؤ الستراتيجي معها في المجال النووي. فقد بدأ البرنامج النووي الباكستاني منذ عام ١٩٥٥ مع إنشاء وكالة الطاقة الذرية الباكستانية، بهدف تمكين باكستان من الاستفادة من الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية. وكان تطور البرنامج النووي الباكستاني مرتبطاً، إلى حد كبير، بتطور

٢٧- TIME, May 25, 1998.

البرنـامج النـووي الهنـدي، كمـا كـانت معظـم التطـورات الجاريـة فـي المجـال النـووي لباكستان بمثابة رد فعل للتطورات الجارية في الجانب الهندي. وفي هذا الإطار، ربطت باكستان دائماً موقفها من الانضمام إلـى معـاهدة منـع الانتشـار النـووي ومعـاهدة حظـر التجارب النووية، بالموقف الهندي. فباكستان ليس لديها، من حيث المبدأ، أي تحفظـات على الانضمام إلى هاتين المعاهدتين، ولكنها تشترط أن تنضم الهند أيضاً إليهمـا. فهـي عرضت، في العديد من المناسبات، الانضمـام إلـى هـاتين المعـاهدتين، ولكـن شـرط أن يمارس المجتمع الدولي ضغوطاً على الهند من أجل الانضمام أيضاً إليها[٢٨].

وقد أدت الجهود الهندية المكثفة، في المجال النـووي، خـلال الفـترة ١٩٦٥-١٩٧٥، إلى إثارة اهتمام مماثل من الجانب الباكستاني. ولذلك، قامت باكسـتان فـي العـام ١٩٧٢ بإنشاء أول محطة للطاقة النووية في كراتشي، بالتعاون مع كنـدا، بطاقـة كهربائيـة تبلـغ ١٣٧ ميغاوات. وفي العام ١٩٧٦، وافقت فرنسا على بيعها مفـاعلاً نووياً قـادراً علـى إنتـاج اليورانيوم، كما قامت خلال العام نفسه بإنشاء معمل أبحاث "كاهوتا" جنوب إسلام أباد لتأسيس وحدة لتخصيب اليورانيوم، وهو ما أتـاح لباكسـتان أن تعلـن أنهـا أصبحـت واحدة من الدول المتميزة القادرة على إنتاج الوقود النووي المخصب محلياً. كما أعلنت، منذ العام ١٩٨٤، قدرتها على إنتاج السلاح النووي في أي وقت ترغب في ذلك.

وفي هذا السياق، شكل التعـاون بيـن باكسـتان والصيـن حجـر الزاويـة فـي تطويـر القدرات النووية الباكستانية، وارتكز هذا التعاون على الندية والشـراكة وتبـادل المنـافع، سيما وأن باكسـتان كـانت تمتلـك خـبرات نظريـة وعمليـة هامـة ومتطـورة فـي المجـال النووي. ولذلـك، مدّت الصين البرنامج النووي الباكستاني بالعديد من المكونات الحيوية. ومع ذلك، فإن التعاون النووي بين باكستان والصين كان غير كـاف لتلبيـة الاحتياجـات الباكستانية، لأن القدرات النووية الصينية كانت مختلفـة إلـى درجـة لـم تسـمح لباكسـتان ببنـاء المفـاعلات اللازمـة للحصـول علـى المـادة الكيماويـة الخـام لليورانيـوم، ولذلـك اضطرت باكستان إلى المزاوجة بين التعاون مع الصين والاعتماد على مصادر التوريد الأجنبية[٢٩].

وعلـى الرغـم مـن أن جهـود التطويـر النـووي الباكسـتاني إرتبطـت، فـي الأسـاس، بالأوضـاع الستراتيجية في جنوب آسـيا وشبه القـارة الهنديـة، فـإن الساسـة الباكسـتانيين حاولوا في العديد من الفترات إعطاء بُعد إسلامي لمحاولة إنتاج قنبلة نوويـة باكسـتانية. وكان رئيس الوزراء الباكستاني الأسبق، ذو الفقار علي بوتو، قد استخدم مرات عديـدة

٢٨- "أسلحة الدمار الشامل"، دار الجليل للنشر، عمان، ١٩٩٨، الفصل الثالث.

٢٩- Jane's Intelligence Review, March 1, 1997.

مصطلح "القنبلة الإسلامية". وهو ما فُسِّر في العديد من الحالات بأن باكستان يمكن أن تعطي خبرتها النووية أو أسلحتها النووية لدول عربية لاستخدامها في الصراع ضد إسرائيل. وفي هذا الإطار، إعتمدت السياسة النووية الباكستانية على الدعم المالي من بعض الدول العربية.

على أية حال، فإن التطورات التي أعقبت التجارب النووية الهندية والباكستانية دفعت المسؤولين الباكستانيين إلى التأكيد صراحة على أن هذه التجارب ارتبطت، في الأساس، بالظروف الأمنية والسياسية والستراتيجية في شبه القارة الهندية، وأن باكستان لن تزود أي دولة عربية أو إسلامية بالسلاح النووي. ومن ناحية أخرى، أشار عدد من التقارير المخابراتية إلى أن باكستان قدمت تطمينات قوية للإدارة الأميركية والحكومة الإسرائيلية بأنها لن تنقل خبرتها النووية إلى أي جهة ثالثة. وقد جاءت هذه التطمينات الباكستانية عقب شيوع احتمالات بأن من الممكن أن تقوم إسرائيل بتوجيه ضربة عسكرية ضد المنشآت النووية الباكستانية. ولذلك، يبدو أن هناك صفقة ما جرى الاتفاق عليها بين هذه الأطراف الثلاثة، تلتزم بموجبها باكستان عدم تقديم خبرتها أو تكنولوجيتها النووية إلى إيران أو الدول العربية، في مقابل التزام إسرائيل بعدم مهاجمة المنشآت النووية الباكستانية، رغم أنه كان من غير المنطقي أصلاً أن تقدم إسرائيل على مهاجمة تلك المنشآت لأن ذلك قد يسبب كارثة بيئية مروعة في منطقة جنوب آسيا وفي القارة الآسيوية بأسرها، كما أن هذه الخطوة الإسرائيلية يمكن أن تسبب درجة عالية من التوتر وعدم الاستقرار الإقليمي[٣٠].

٢- الحسابات الأمنية والسياسية في باكستان:

كانت التجارب النووية الباكستانية محكومة بدوافع أمنية وسياسية معقدة، لأن التجارب النووية الهندية أوجدت خللاً خطيراً في الميزان العسكري بين الهند وباكستان، لمصلحة الهند. وفي الوقت نفسه، فإن التجارب النووية الهندية خلقت ضغوطاً شعبية هائلة من الرأي العام الباكستاني على حكومته، من أجل إجراء تجارب نووية رداً على التجارب الهندية.

وعلى الرغم من أن الحكومة الباكستانية كانت قد وصلت إلى الحكم بأغلبية كاسحة في العام ١٩٩٧، إلا أن امتناعها عن إجراء تجارب نووية رداً على التجارب النووية الهندية، كان يمكن أن يؤدي إلى وقوع انقلاب عسكري ضدها، أو اندلاع انتفاضة

٣٠- السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٣٣، تموز ١٩٩٨.

شعبية. وقد شعر الرأي العام الباكستاني عقب إجراء التجارب النووية الهندية بتهديد شديد. ولذلك، فإن أحزاب المعارضة الباكستانية كثّفت انتقاداتها للحكومة، ولاسيما من جانب السيدة بنازير بوتو، كما أن عدداً من كبار القادة العسكريين الباكستانيين المتقاعدين هددوا بأن القوات المسلحة الباكستانية قد تُقدم على الإطاحة بحكومة نواز شريف إذا تأخرت في إجراء التجارب النووية. ولذلك، وجدت الحكومة الباكستانية نفسها مضطرة لإجراء التجارب النووية، رغم كثافة الضغوط الدولية التي دعتها إلى عدم إجراء هذه التجارب. وكانت هذه الحكومة مدركة، بطبيعة الحال، أن إجراء التجارب النووية سوف يعرضها لعقوبات اقتصادية لا تحتملها، إلا أنها كانت مستعدة لتحمل هذه العقوبات مهما كانت النتائج والتكاليف.

ثالثاً: أزمة كشمير شرارة آسيا النووية:

للمرة الأولى، منذ خمسين عاماً، تقفز الأزمة الكشميرية إلى مقدمة الأزمات في العالم، مهددة باندلاع حرب رابعة بين الهند وباكستان قد تكون هذه المرة حرباً نووية لا تقليدية على غرار الحروب الثلاث الماضية (١٩٤٨و١٩٦٥و١٩٧١). وللحؤول دون ذلك، تدافع المجتمع الدولي للتوسط بين البلدين، خصوصاً إثر تفاقم التوتر في أعقاب التفجيرات النووية التي أجراها البلدان.

وجاءت اللهجة المتشددة من جانب الهند وباكستان، مهدَدة بالحسم العسكري، سبباً إضافياً لدفع المجتمع الدولي للبحث عن تسوية لأزمة كاشمير التي يطالب أهلها منذ نصف قرن بالحرية التي فقدوا لنيلها خلال الثماني سنوات الماضية ٢٥ ألف مدني حسب تقارير المنظمات الإنسانية الدولية[٣١].

وقد دعت نيودلهي إلى حوار ثنائي لحل النزاع، وهو ما شدد عليه رئيس الوزراء الهندي أتال بيهاري فاجباي مرات عديدة آخرها في رسالة إلى رئيس الوزراء الباكستاني نواز شريف دعاه فيها إلى مفاوضات ثنائية في العاصمة السريلانكية على هامش لقاء رابطة دول جنوب آسيا. إلا أن المراقبين يعولون كثيراً على مثل هذه اللقاءات التي عجزت طوال العقود المنصرمة عن إيجاد حل لهذه الأزمة. وعكست هذه المخاوف رسالة وجهها نواز شريف إلى الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان، جاء فيها إن المحادثات الثنائية لم تحقق حتى الآن أي نتيجة. وترى إسلام أباد، بحكم خبرتها في التفاوض مع القادة الهنود، أن الهند طالما ماطلت وتراجعت عن تعهداتها، لذا لا بد

٣١- المصدر السابق.

من حضور طرف ثالث يُلزم الطرفين، وإن أخلاقياً، بما يتفقان عليه. إلا أن نيودلهي تدرك مغزى تدويل الأزمة الكشميرية ومخاطر ذلك على وضعها الداخلي، إذ أن قوميات عديدة داخلها تطالب بالانفصال. فكشمير قضية أخرى، إذ أن المسلمين يشكلون ٨٥ بالمائة من السكان، ولم تكن جزءاً من الهند طوال تاريخها إلا بعد الانضمام القسري للهند بعدما باعها الحاكم السيخي لنيودلهي. وفي استطلاع أجرته مجلة "أوت لوك" الهندية على شريحة من سكان كشمير تبيَن أن ١٩ بالمائة منهم يؤيدون الإنضمام إلى باكستان، وقال ٤ بالمائة فقط إنهم يرغبون بالبقاء مع الهند، في حيث قال ٧٢ بالمائة إنهم يريدون الاستقلال[٣٢]. ويذكر أن قرارات الأمم المتحدة لا تنص على استقلال كشمير، لكنها تخيّر السكان الانضمام إلى الهند أو إلى باكستان.

ولكن المشكلة أن الهند لم تقبل، منذ البداية، نظرية القوميتين التي أنشئت على أساسها دولتا الهند وباكستان. ولعل هذا ما حثها على فصل بنغلادش عن باكستان في حرب ١٩٧١، للبرهنة على فشل نظرية القومية التي تبنتها هذه الأخيرة. فالهند تحلم بلعب دور متعاظم في المنطقة، ويبدو أن باكستان هي العقبة الأخيرة في وجه مطامعها بعد أن أخضعت نيودلهي سري لانكا والمالديف وبنغلادش ونيبال وبوتان فباتت تدور في فلك الهند. وقد برز هذا الطموح الهندي في كتابات مؤسسي الهند الحديثة، إذ كتب رئيس أول حكومة هندية بعد الاستقلال، جواهر لال نهرو، في ١٩٤٤ في كتابه المعروف "اكتشاف الهند": "إن الهند إحدى الدول الرئيسية الأربع في العالم بعد أميركا وروسيا والصين". وأضاف: "إنها ستكون الدولة المسيطرة في جنوب آسيا". وقد جاءت التفجيرات الهندية النووية لتؤكد هذا التوجه.

وتدرك نيودلهي أن إسلام أباد تقف عقبة جدية أمامها. ولعل هذا ما قصده رئيس الوزراء الهندي فاجباي في قوله أخيراً إن على باكستان أن تدرك الحقائق الجغرافية الستراتيجية الجديدة بعد التفجيرات النووية الأخيرة. ودعا وزير داخليته المتطرف لال كريستان أدفاني إلى غزو كشمير الباكستانية، لكن هذه اللهجة سرعان ما تراجعت بعد أن عرضت باكستان عضلاتها النووية.

ويرصد المعنيون بالصراع الهندي-الباكستاني ثلاثة عوامل قد يفضي أحدها إلى مواجهة نووية تُعزى إلى الصراع على كشمير أساساً، وتلك العوامل هي:

٣٢- "المشاهد" الصادرة عن BBC، لندن، ٢٥ آيار ١٩٩٨.

الأول: الاتهام الباكستاني للهند بالرد على ما تدعوه نيودلهي تورطاً باكستانياً في دعم الانفصاليين الكشميريين، وتمثل أخيراً، حسب التصريحات الباكستانية، في سلسلة تفجيرات دموية داخل المدن الباكستانية الرئيسية.

الثاني: عدم وجود خط ساخن بين البلدين، وعدم تبادل معلومات عن التحركات العسكرية على غرار ما كان يحصل بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في الماضي. وهو عامل يشكل خطراً جدياً قد يُفضي إلى مواجهة نووية لا تُعرف عقباها. ويحتم ذلك حل المسألة الكشميرية باعتبارها السبب الرئيسي للنزاع، ثم الانتقال إلى ترتيبات أمنية. وترى إسلام أباد أن كشمير "عنق باكستان"، حسب تعبير مؤسس الدولة الباكستانية الحديثة، محمد علي جناح، إذ أن الأنهر الخمسة التي تجري في باكستان تنبع من كشمير الخاضعة للسيطرة الهندية، وتمارس الهند لعبة خطرة بقطع المياه وبناء السدود، مخالفة بذلك الاتفاقات التي وقعتها مع إسلام أباد العام ١٩٦٠ برعاية البنك الدولي.

الثالث: إستمرار النزاع بين الهند وباكستان سيدفع المنطقة إلى مزيد من الاستقطاب والتجاذب والتحالفات والمعسكرات، إذ أن موسكو زودت نيودلهي أخيراً مفاعلين نوويين، وثمة اتهامات للصين بتزويد إسلام أباد التقنية العلمية للصواريخ والمفاعلات النووية. وهناك اتهامات باكستانية لإسرائيل بالدخول إلى جانب الهند، وحضور طائراتها، عشية التفجير النووي الباكستاني، لتوجيه ضربة للمنشآت النووية الباكستانية.

وكل هذا يعيد المنطقة إلى عصر الحرب الباردة، وربما يؤدي إلى حرب كونية في حال اندلاع نزاع هندي-باكستاني على كشمير[٣٣].

وينطوي السباق النووي بين الهند وباكستان على مخاطر بالغة على الأمن الإقليمي في منطقة جنوب آسيا، لأن السباق النووي بينهما يمكن أن يتحول إلى مواجهة عسكرية فعلية مدمرة لا سيما في ظل وجود حكومة متشددة في الهند. والحقيقة، أن احتمالات هذه المواجهة تبدو واردة بقوة في ظل التصعيد العسكري الشديد بين البلدين، ولا سيما في ظل قيامها بنشر صواريخ باليستية متطورة في المناطق الحدودية. كما تردد أن القوات المسلحة للدولتين قامت بتركيب رؤوس نووية على الصواريخ التي جرى نشرها في تلك المناطق. وقامت الحكومة الباكستانية أيضاً بإعلان حالة الطوارئ في البلاد تحسباً لأي مواجهة عسكرية مع الهند، في الوقت الذي كثفت فيه القوات المسلحة

٣٣- مجلة "الوسط" ، لندن، العدد ٣٣٨، ١٩٩٨/٧/٢٠.

الهندية وجودها العسكري في الجزء الذي تحتله من إقليم كشمير. والحقيقة، أن المواجهة العسكرية يمكن أن تندلع تحت تأثير مجموعة من الاعتبارات، أبرزها المخاوف القوية لدى باكستان من إمكانية إقدام الهند، منفردة أو بالتعاون مع إسرائيل، على قصف منشآتها النووية، على الرغم من التطمينات القوية التي حصلت عليها من الولايات المتحدة بعدم إمكانية وقوع هذا الاحتمال. وفي الوقت نفسه، هناك احتمال أن تُقدم الحكومة الهندية، في ظل سيطرة الجناح الهندوسي الأكثر تطرفاً في الحكومة، على شن الحرب ضد باكستان، من أجل إلحاق الهزيمة العسكرية بها، في ظل الخلافات الدينية والسياسية العنيفة القائمة بين الجانبين، سيما وأن الهند تتمتع بتفوق كاسح على باكستان في الميزان العسكري في كافة مجالات القوة العسكرية[٣٤].

وحتى بعيداً عن احتمالات اندلاع حرب محسوبة ومخطط لها بين الجانبين، فإن هناك احتمالات قوية لوقوع حرب نووية بينهما عن طريق الخطأ أو سوء التقدير أو المصادفة. ويبدو هذا الاحتمال وارداً في ضوء التوتر الشديد الذي يُخيّم على العلاقات بين البلدين، وافتقارهما إلى الخبرة العسكرية والفنية الكافية، بالإضافة إلى نقص التكنولوجيا اللازمة لضمان الكفاءة في تشغيل الأسلحة النووية، وعدم بلورة ستراتيجيات عسكرية وعقائد متتالية واضحة لاستخدام السلاح النووي. وكل ذلك يعرّض المنطقة لأخطار اندلاع الحرب النووية عن طريق الخطأ أو الصدفة. وبالتالي، فإن الآراء التي ذهبت إلى أن الردع النووي يمكن أن يضمن استقرار الأوضاع في جنوب آسيا، تبدو آراء غير سليمة.

ومع ذلك، هناك متغيرات أخرى قد تقلل من احتمالات اندلاع مواجهة عسكرية بين الجانبين، أبرزها أن هيكلية النظام الدولي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة لم تعد تسمح باندلاع حروب واسعة النطاق، ولا سيما في المناطق الحساسة مثل جنوب آسيا. وهناك العديد من الآليات التي تستطيع الدول الكبرى، وبالذات الولايات المتحدة، استخدامها للحيولة دون تدهور الأوضاع في اتجاه الصراع المسلح بين الهند وباكستان، أبرزها العقوبات الاقتصادية والعزلة الدولية، علماً أن أي حرب واسعة النطاق بين الهند وباكستان سوف تتطلب تكاليف مادية هائلة، ليس بمقدور أي منهما أن يحتملها. وبالتالي، ربما كان من الجائز القول إن السباق النووي بين الهند وباكستان يرمي، في نهاية المطاف، إلى الردع أكثر من كونه مؤشراً على إمكانية نشوب صراع مسلح بينهما في المستقبل القريب.

٣٤- الحياة، لندن، واحد حزيران، ١٩٩٨.

الآثار الستراتيجية الإقليمية للتجارب النووية الهندية-الباكستانية

أثارت التفجيرات النووية التي أجرتها كل من الهند وباكستان في أيار المنصرم العديد من التساؤلات حول آثارها الستراتيجية في منطقة جنوب شرق آسيا وشبه القارة الهندية. ولعل محاولة التنبؤ بالآثار المنتظرة لتلك التفجيرات، في ظل حقائق الموقف الاقتصادي والسياسي والاجتماعي المتدني لكلتا الدولتين، وتأثير دول الجوار الفاعلة في الصراعات والخلافات بينهما، تفرض دراسة عدة اعتبارات ستنعكس على هذه الآثار الستراتيجية نتيجة التسابق النووي، وأهمها:

أولاً: إن الحالة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المتردية للدولتين، وحجم الأزمات الداخلية في كل منهما، لم تقف حائلاً دون إنتاج وامتلاك السلاح النووي عن قناعة بأنه السبيل الوحيد لدرء التهديدات الخارجية وحل المشاكل الحدودية والخلافية بين الدولتين.

ثانياً: إن هناك حدوداً لتطوير البرامج النووية للدولتين، واستمرار إجراء التجارب للحصول على القنابل الهيدروجينية وقنابل النيترون التي تعتبر مكملة لمنظومة الأسلحة النووية، إلى جانب وسائط الإيصال المتطورة، خاصة في مجال الصواريخ الستراتيجية، وذلك للضغوط الاقتصادية المتزايدة في الدولتين، من جانب، وللقيود الدولية المنتظر فرضها عليهما للحد من تطويرهما لتلك البرامج، من جانب آخر، وبالتالي، فالمتوقع أن تكتفي الدولتان بإنتاج أعداد محدودة من الرؤوس والقنابل النووية بما يكفي فقط لتدمير الأهداف ذات الطبيعة الستراتيجية للطرف الآخر.

ثالثاً: إن القيادة السياسية الباكستانية تعي المخاوف الغربية من انتشار الأسلحة النووية في بعض الدول الإسلامية المجاورة، خاصة في منطقة الشرق الأوسط. ولذلك سارعت الحكومة الباكستانية فأعلنت "أن القنبلة النووية ليست للتصدير، وأن برنامجها النووي سيبقى في أيد سليمة". هذا إضافة إلى استحالة القيام بذلك التصدير، إذ أن إنتاج القنبلة النووية يتطلب مراحل فنية وتكنولوجية ومواد ومستلزمات إنتاج ووسائط إيصال، من طائرات مقاتلة وصواريخ ومدافع، في إطار منظومة متكاملة لا تسمح بتصدير السلاح النووي، إلا إذا توافرت الإمكانات بفعل الخبرة التكنولوجية والفنية فقط.

رابعاً: إن امتلاك الهند وباكستان للسلاح النووي سيكون حافزاً لحل الخلافات والمشاكل القائمة بين الدولتين بالوسائل السياسية. وبالتالي، فإن امتلاكهما القنبلة النووية سيدعم موقف المفاوض السياسي من كل منهما للحصول على أفضل النتائج والحلول لصالح قضيته.

خامساً: إن حدود استخدام القنبلة النووية من أي طرف، سيكون مقتصراً على الدفاع عن الدولة والرد على استخدامها من قبل الطرف الآخر، مما يؤكد تبني الدولتين لستراتيجية الردع والتي تعني التلويح فقط بالاستخدام، وبالتالي تمنع نشوب صراع مسلح منتظر بينهما، ارتباطاً بحجم التدمير الذي يمكن أن يحدثه الاستخدام الحقيقي على القدرات الستراتيجية للدولتين.

سادساً: إن امتلاك الدولتين للقنبلة سيغيّر بشكل رئيسي خريطة التحالفات الإقليمية والدولية في شبه القارة الهندية بشكل عام، وفي الهند وباكستان بشكل خاص، مما سيؤدي إلى توازن أكثر في القوى الإقليمية في جنوب آسيا بالقدر الذي يُشير إلى أن احتمالات التوجه إلى الحلول السلمية للمشاكل الإقليمية القائمة أقرب منه للحلول العسكرية. كما يؤكد أن أي صراع مسلح قادم، نتيجة فشل الحلول السياسية، سيقتصر على استخدام الأسلحة التقليدية دون استخدام الروادع الستراتيجية النووية المدمرة[٣٥].

وعلى ضوء هذه الاعتبارات، فإنه يمكن تلخيص الآثار الستراتيجية الإقليمية للتجارب النووية الهندية-الباكستانية بالآتي:

أولاً: قضية كشمير: لعل أهم الآثار الممكن أن تنتج عن امتلاك الدولتين للسلاح النووي واحتمال اشتعال مواجهة نووية في شبه القارة الهندية، وما قد يعكسه ذلك على مصالح القوى الكبرى والعظمى، قد يدفع هذه القوى إلى إعادة النظر في سياستها، سواء الولايات المتحدة أو الصين أو روسيا، بالقدر الذي يمكن أن يؤدي إلى تسوية هذه القضية مستقبلاً.

ثانياً: قضية سباق التسلح: إن الضغوط الدولية، سواء من مجلس الأمن أو العقوبات الدولية على الدولتين، مستمد بشكل قاطع من سباق التسلح الإقليمي، خاصة مع تصدع العلاقات التجارية بين موسكو ونيودلهي، وقد يؤدي أيضاً إلى احتمال التخفيض المشترك لموازنات الدفاع.

ثالثاً: مستقبل العلاقات الهندية-الباكستانية: إن التفجيرات الأخيرة من جانب باكستان، قد تؤدي إلى السعي نحو إرساء أسس ثابتة، للتوصل إلى حلول جذرية للقضايا الخلافية بين كل من الهند وباكستان، سواء في مجال سباق التسلح أو قضية كشمير، خاصة مع التردي الكبير في المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للدولتين. هذا إلى جانب فرض تغيير مواقف القوى الكبرى التي يبدو أنها كانت لا تريد توصل الدولتين إلى حل لخلافاتهما، باعتبار أن ذلك مرتبط بترتيب الأوضاع في منطقة جنوب آسيا بشكل عام.

٣٥- السياسة الدولية، القاهرة، تموز ١٩٩٨.

رابعاً: الحد من التسلح النووي الإقليمي: إن خيار إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في النطاق الإقليمي، خاصة في المناطق التي تشهد سباقاً نووياً مثل حالة الهند وباكستان، أو حالة انفراد دولة بامتلاك تلك الأسلحة، مثل حالة إسرائيل في الشرق الأوسط؛ تجعل من هذا الخيار الحل الواقعي الوحيد لوقف سباق التسلح النووي[٣٦].

الأبعاد الستراتيجية الدولية للتفجيرات النووية الهندية والباكستانية

لقد أثارت التجارب النووية الهندية والباكستانية موجة من السخط العالمي، إذ أدانتها معظم دول العالم، بالإضافة إلى فرض عقوبات اقتصادية على الهند وباكستان من بعض الدول، مثل الولايات المتحدة الأميركية واليابان وكندا. بالإضافة إلى العديد من الانعكاسات على المستوى الدولي والتي نستعرضها تباعاً:

١- أوضحت التجارب النووية الهندية والباكستانية أن نظام منع الانتشار النووي ما زال يعاني من قصور واضح وعلى الرغم من تدعيمه والعمل على زيادة فعاليته، فقد واجه نظام منع الانتشار النووي قصوراً في بداية التسعينات باكتشاف قدرات العراق النووية وعملت الوكالة الدولية للطاقة الذرية على تدعيم نظام الضمانات النووية، وهو ما تم التوصل إليه بالفعل في أيلول ١٩٩٧، وسمي بالبروتوكول النموذجي الإضافي. إلا أن هذا البروتوكول ينطوي أيضاً على تمييزية واضحة، مثل معاهدة منع الانتشار النووي، حيث أنه سيُطبق فقط على الدول التي ما زالت خارج نظام منع الانتشار النووي، وهي إسرائيل والهند وباكستان، لا على منشآتها الخاضعة للضمانات.

٢- أوضحت التفجيرات النووية الهندية والباكستانية أن وجود دول خارج نظام منع الانتشار النووي تمتلك قوة نووية بصورة غير معلنة، يمكن أن تشكل تهديداً للنظام الدولي ككل وللأمن والسلم الدوليين. فلقد وجّهت الهند وباكستان، بتجاربهما النووية، لكمة للنظام الدولي لمنع الانتشار النووي، وأنشأتا وضعاً للإقدام على خطوات مماثلة. كما أثارت هذه التفجيرات مسألة "العالمية" المفقودة في سياسات منع الانتشار النووي[٣٧].

٣٦- المشاهد السياسي، لندن، العدد ١١٥، ٢٤-٣٠ آيار ١٩٩٨.

٣٧- Model protocol additional to the agreement(s) between ... and the international atomic agency for the application of life guards. In FCIRC/540, Austria, IAEA, 1997.
د. حماد فوزي "رغم المعاهدة ورقابة الكبار، الهند اقتحمت نادي السلاح النووي"، مجلة المصور، العدد ٣٨٤١، ٢٢ آيار ١٩٩٨.

٣- إن إجراء التجارب النووية الهندية والباكستانية، ورفض الدولتين الانضمام إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ودعوة الهند إلى إجراء مباحثات للخروج بمعاهدة لحظر الأسلحة النووية تسري على الدول دون تمييز، مثل معاهدة حظر الأسلحة الكيماوية والبيولوجية؛ يكفي لوضع علامة استفهام حول مستقبل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، على الرغم من أن المعاهدة لم تدخل بعد حيّز التطبيق. فلقد مثلت التجارب النووية انتكاسة خطيرة للمعاهدة من الممكن أن تؤجل دخولها حيّز التنفيذ لسنوات طويلة.

٤- ذكرت بعض التقارير أن الصين قد ساعدت باكستان فنياً في برنامجها النووي، ومن أمثلة ذلك إمدادها بـ٥٠٠٠ مغناطيساً حلقياً لتطوير وحدات الطرد المركزي الخاصة بإغناء اليورانيوم ومساعدتها في تشييد وحدة استخلاص البلوتونيوم في كاسما بالبنجاب[٣٨]. والجدير بالذكر أنه منذ الغزو السوفياتي لأفغانستان، استأنفت الولايات المتحدة مساعدتها لباكستان رغم مخالفة ذلك للقوانين الأميركية. وهكذا يكون البرنامج الباكستاني قد حظي بدعم دولتين نوويتين في أوقات مختلفة.

٥- طرح قضية الانتشار النووي على قمة جدول الأعمال الدولي وذلك من خلال مجلس الأمن الذي اجتمع أكثر من مرة لمناقشة الموضوع، وكذلك على مؤتمر نزع السلاح بجنيف الذي سيطرت التجارب النووية الهندية والباكستانية على مداولاته وأصدر بياناً يدعو الدولتين إلى التوقيع التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية[٣٩]. هذا، بالإضافة إلى اجتماع الدول النووية الخمس لبحث الموضوع وإصدار بيان يُدين التجارب النووية ولا يعترف بالهند وباكستان كدول نووية، ويدعوها للانضمام إلى معاهدة منع الانتشار النووي الشامل والحظر الشامل للتجارب النووية دون قيد أو شرط.

٦- كشفت التجارب النووية جانباً هاماً من سياسات الدول الكبرى في منع الانتشار النووي فعندما نادى الزعيم الهندي نهرو في نيسان ١٩٥٤ بالتوصل إلى اتفاقية للحظر الشامل للتجارب النووية، عارضت الولايات المتحدة والدول النووية الأخرى ذلك وفضلت عليه الاتجاه نحو التوصل إلى اتفاقية للحظر الجزئي للتجارب النووية العام ١٩٦٣، لأن تلك الدول كانت ولا تزال في مرحلة الحرب الباردة وتطوير سلاحها النووي، ولم تكن قد توصلت إلى تكنولوجيا التجارب المعملية.

٣٨- "سباق الرعب النووي في آسيا"، صحيفة الأهرام، ٢٩ أيار ١٩٩٨.

٣٩- صحيفة "الأهرام" ..، ٣ حزيران ١٩٩٨.

٧- إن التفجيرات النووية الهندية والباكستانية، هي ثمرة السياسة الانتقائية وازدواجية المعايير التي تتبعها دول السلاح النووي وخاصة الولايات المتحدة. وإن استمرارها يمكن أن يؤدي إلى مزيد من الانتشار النووي، بالإضافة إلى عدم وجود سياسة أميركية فعّالة لمنع الانتشار النووي تقتضي تنفيذ التزامات للدفاع عن الدول غير النووية ضد هجوم الدول غير الأطراف في معاهدة منع الانتشار النووي، كما أن عدم توافر ضمانات أمن إيجابية للدول غير النووية يُعد من أسباب زيادة الانتشار النووي.

٨- أثارت التجارب النووية الهندية والباكستانية القلق الياباني التي تتمتع بمظلة نووية أميركية وتُلزم نفسها بعدم امتلاك أو إنتاج أسلحة نووية. والتساؤل هو: هل يُمكن أن تدفع تلك التفجيرات النووية اليابان لإنتاج سلاح نووي؟ المهم أن اليابان ردّت سريعاً على التفجيرات النووية الهندية لفرض عقوبات اقتصادية، وكذلك وجّهت رسالة إلى باكستان بضرورة ضبط النفس وعدم إجراء تجارب وإلا ستفرض عليها عقوبات مثل الهند، وهو ما سارعت اليابان إلى تنفيذه بعد التجارب الباكستانية[٤٠].

٩- إن التطورات الأخيرة بين الهند وباكستان قد تؤدي إلى سباق تسلح نووي في شبه القارة الهندية، وتزايد احتمالات وقوع حرب نووية في منطقة يزيد عدد سكانها عن ٢ مليار نسمة. وهو ما يُنذر بخسائر بشرية في حال وقوعها ويترتب عليها آثاراً عالمية وإقليمية هامة.

١٠- تثير قضية الردع النووي الإقليمي القائم حالياً بين الهند وباكستان مسألة إدارة سياسة الردع النووي. وهل ستتمكن الدولتان من إدارة الردع بكفاءة مشابهة للردع النووي الدولي بين القوى العظمى السابقة. ومن المعروف أن إدارة الردع النووي تحتاج إلى وسائل تكنولوجية متعددة، مثل الأقمار الصناعية والخطوط الساخنة وغيرها من الوسائل التي تمنع وقوع حرب نووية بطريق الخطأ، وتحول دون التحول من الردع النووي إلى استخدام السلاح النووي.

رابعاً: الدلالات بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط

تنطوي التفجيرات النووية الهندية والباكستانية على دلالات هامة بالنسبة إلى منطقة الشرق الأوسط. التي يوجد فيها قوة نووية متمثلة بإسرائيل التي لم تُلزم نفسها بالنظام

٤٠- الحياة، لندن، ٣٠ آيار ١٩٩٨.

النووي. ولا بنظام إقليمي لمنع الانتشار، وما زالت تعرقل إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

وكانت السياسات التمييزية لمنع الانتشار النووي، إبتداءً من معاهدة منع الانتشار النووي وانتهاءً بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، أحد دوافع التفجيرات النووية الهندية. وكذلك كان ضعف مستوى الرد الدولي على التفجيرات الهندية، وعدم توفير مظلة أمنية، من دوافع التفجيرات الباكستانية. علماً أن استمرار ازدواجية المعايير في التعامل مع المسألة النووية الإسرائيلية يُصيب دول منطقة الشرق الأوسط بالإحباط وخيبة الأمل تجاه سياسات منع الانتشار النووي، وهو الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى محاولة بعض الدول الخروج من ذلك النظام طالما استمر الخلل الأمني في المنطقة والذي لا يمكن قبوله سواء على المستوى السياسي أو الجماهيري. وتشكل هذه الاتجاهات عوامل ضغط على حكومات دول المنطقة للخروج من ذلك النظام التمييزي الذي يكرّس أوضاعاً استثنائية لدولة معيّنة بحيث يتهدَّد أمن دول المنطقة بأسرها، وهو وضع لا يمكن معه تحقيق توازن ستراتيجي، الأمر الذي يدفع إلى محاولة الخروج من ذلك النظام لتحقيق التوازن على المدى الطويل[٤١].

كما تشير التفجيرات النووية الهندية والباكستانية إلى المخاوف الغربية من إمكانية اتجاه إيران إلى السعي بجدية لامتلاك سلاح نووي، وإمكانية انتقال التجارب إلى منطقة الشرق الأوسط بقيام إسرائيل بتجربة نووية بعد التجارب الباكستانية. والجدير بالذكر أن إسرائيل تنظر دائماً إلى القدرة النووية الباكستانية كمصدر تهديد منذ العام ١٩٧٢، عندما تحدّث ذو الفقار بوتو عما أسماه القنبلة الإسلامية. وقد أعلنت إسرائيل مراراً أنها لن تسمح لباكستان أو غيرها من الدول الإسلامية بامتلاك السلاح النووي، نظراً للخوف من نقل المعرفة والتكنولوجيا النووية إلى الدول العربية[٤٢].

وقد ذكرت بعض وكالات الأنباء أن باكستان حذرت الولايات المتحدة من قيام إسرائيل بشن هجوم وشيك على منشآتها النووية، وأن مسؤولين باكستانيين أجروا اتصالات مع الإدارة الأميركية والأمين العام للأمم المتحدة وأبلغوها أن طائرات إسرائيلية قد هبطت في الهند، لكن السفير الإسرائيلي في واشنطن طمأن بأن إسرائيل لن تشن هجوماً على المنشآت النووية الباكستانية[٤٣].

---

٤١ – "السياسة الدولية"، القاهرة، العدد ١٣٣، تموز ١٩٩٨.

٤٢ – Newsweek, May 25 1998, P 17.

٤٣ – Newsweek, May 25 1998, P 17.

قمر التجسس الإسرائيلي يزود الهند معلومات

كشفت نشرة تُصدرها مجموعة "جينز" البريطانية أن إسرائيل تقوم بتزويد الهند بمعلومات استخباراتية عن باكستان مصدرها قمر التجسس الصناعي الإسرائيلي "اوفيك-٣" (أفق-٣). وفي المقابل، سمحت الهند لخبراء التجسس الإسرائيليين باستخدام أراضيها لتنفيذ مهمات خاصة بهم. وتوقعت النشرة التي تحمل اسم "فورين ريبورت" أن يستمر التعاون العسكري الإسرائيلي-الهندي[٤٤].

وأوضحت النشرة الآنفة الذكر، التي تعتبر مرجعاً عالمياً في الشؤون العسكرية والمخابراتية، أن التعامل مع الهند يتم على ثلاثة مستويات في إسرائيل هي: جهاز "الموساد" والاستخبارات العسكرية ووزارة الدفاع التي تسعى إلى بيع نيودلهي أسلحة. وأفادت النشرة أن الاستخبارات العسكرية هي التي تزوّد الهند معطيات جديدة عن باكستان، مستقاة من القمر الاصطناعي الإسرائيلي "أفق" المخصص لأغراض التجسس.

واستناداً إلى "فورين ريبورت"، لا يستبعد المراقبون العسكريون في لندن أن يكون الإسرائيليون ينتشرون في منطقة كشمير التي تحتلها الهند، وفيها يقع قسم من جبال الهملايا الأكثر ارتفاعاً في العالم.

ورأت النشرة كذلك أن "الموساد" يملك هدفاً هو الحصول على أكبر قدر ممكن من المعلومات عما يُطلق عليه اسم "القنبلة الإسلامية"، في أعقاب التفجيرات النووية التي أجرتها باكستان. وأضافت "فورين ريبورت" أن "إسرائيل قلقة من تسرب الخبرة الباكستانية إلى دول إسلامية مجاورة"، علماً أن النشرة أشارت إلى عدم العثور على أدلة على ما يوصف بـ "محاولات إيرانية للحصول على التقنية الباكستانية في مجال التسلح النووي"[٤٥].

٤٤- Foreign Report, London, June 10 1998.

٤٥- Foreign Report, London, June 10 1998.

التجارب الهندية–الباكستانية تحفز إسرائيل على رفع النقاب عن قدرتها النووية

على الرغم من العناوين المستعرة التي أشعلتها في الشرق الأوسط أنباء التجارب النووية في الهند وباكستان، فإن هذه التجارب تحفز إسرائيل على إلقاء نظرة باردة وصارمة على سياسة "الغموض المتعمدة" المتبعة بالشأن النووي الإسرائيلي. ومع أن إسرائيل أعلنت منذ مدة طويلة أنها لن تكون البادئ في إدخال أسلحة نووية إلى الشرق الأوسط، فإن باكستان تتهمها بتوفير مكوّنات حسّاسة للهند مكّنت هذه الأخيرة إجراء تجاربها[٤٦].

تقول كريستيان ساينس مونيتور: "لقد كانت إسرائيل أول دولة في الشرق الأوسط سعت للحصول على قدرات ذرية، إبتداءً من الخمسينات. ومؤخراً تخطى رئيس الحكومة السابق شمعون بيرس جميع المسؤولين الإسرائيليين بالإقرار بوجود برنامج أسلحة نووية في إسرائيل التي "شاءت خياراً نووياً مستتراً لمنع وقوع الحرب".

وتمضي المجلة قائلة: "لقد أدى ما كُشف عنه في الثمانينات إلى جعل خبراء يعتقدون أن لدى إسرائيل ترسانة متطورة من ٢٠٠ رأس نووي على الأقل. وسواء كان هذا صحيحاً أم لا، فإن تفشي الاعتقاد بأن لدى إسرائيل مثل هذه الأسلحة يُشكل أساساً لستراتيجية الردع الإسرائيلية. "وإسرائيل لم توقع حتى الآن على اتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية (NPT). وهذه نقطة نزاع بين بعض الدول العربية التي تشعر بأنها مجبرة على الرد بامتلاك أسلحة كيماوية"[٤٧].

وتضيف المجلة: "ربما ستؤدي التجارب الهندية والباكستانية في نهاية الأمر إلى إعادة صوغ سياسة نووية لإسرائيل، إذ جاءت تلك التجارب في الوقت الذي تستغرق المؤسسة العسكرية الإسرائيلية في إعادة تفكير ستراتيجي من القمة إلى القاعدة لأول مرة في تاريخها".

ويقول جيرالد شتاينبرغ، الخبير بأمن الأسلحة ومراقبتها في مركز "BESA" في جامعة بار–ايلان في تل أبيب: "إذا انهارت اتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية بسبب هذه التجارب الجديدة، فإنها سترغم إسرائيل على تغيير سياسة الغموض المتعمد وموقفها الردعي"[٤٨].

---

٤٦ – Christian Science Monitor, July 22 1998.

٤٧ – الحياة، لندن، رقم ١٢٨٩٩، ٢٨ حزيران ١٩٩٨.

٤٨ – المصدر السابق.

الأهداف النووية التي من الممكن أن تقوم إسرائيل بضربها وعلى ذكر الردع الإسرائيلي، ما هي "كريستيان ساينس مونيتور" أجابت على هذا السؤال بقولها: "من وجهة النظر الإسرائيلية، إن عدد الأهداف وفير، فإيران تُشغّل مفاعلات نووية علانية محمية من الوكالة الدولية للطاقة الذرية IAEA في فيينا، غير أن كثيرين في الولايات المتحدة وإسرائيل يقولون إن الجمهورية الإسلامية تحاول سراً أن تصنع قنبلة نووية. وفي العراق، يُرجح أن تعلن "أونسكوم" أن برنامج بغداد الذي كان متقدماً في مجال الأسلحة النووية قد تم تفكيكه. لكن إسرائيل تخشى أن تكون فرق المصممين في العراق لا تزال على حالها، وأن تصبح القنبلة في متناولهم في غضون عام أو عامين في حال رُفعت عقوبات الأمم المتحدة".

وتنهي مجلة "كريستيان ساينس مونيتور" مقالتها عن أثر التفجيرات النووية الهندية-الباكستانية على ستراتيجية إسرائيل النووية، قائلة: "كان لتجارب جنوب آسيا نتيجة أخرى، تمثّلت بالجدل في إسرائيل بشأن ما إذا كان الوقت قد حان كي تُعلن الدولة العبرية نفسها قوة نووية بشكل صريح، وهو أمر يحول دون اعتمادها على أميركا ستراتيجياً. فبموجب القانون، تمتنع الولايات المتحدة من تقديم مساعدات إلى دول تجري تجارب نووية. وهذا يعني بالنسبة إلى إسرائيل، وقف المساعدة السنوية لإسرائيل التي تبلغ في مجموعها ٣ مليارات دولار. وفي هذا المجال، يقول المحلل الستراتيجي فيلدمان "سينجم عن قيام إسرائيل بتجارب نووية، توقف فوري وكامل للعلاقات العسكرية الوثيقة التي تربطها بالولايات المتحدة. ونتيجة لذلك، ستتآكل قدرة إسرائيل على مجابهة التهديدات الستراتيجية التي تواجهها الآن".

السياسة الإسرائيلية لإجهاض المشروعات النووية العربية

نزعت الدوائر الحاكمة في إسرائيل، على مدار الخمسين عاماً الماضية، إلى تحذير الدول العربية من مغبة تبني برنامج نووي، حتى وإن كان للأغراض السلمية. ولم يتورع جميع قادة إسرائيل، بلا استثناء، عن التهديد بضرب أية منشآت نووية تُقام في أي بلد عربي حتى وإن كان من بلدان العمق العربي البعيد عن دول المواجهة، كما فعلوا في قصف مفاعل "اوزيراك" العراقي في أيلول ١٩٨١. وقد اعتبر قادة إسرائيل أن قصف وتدمير هذا المفاعل يُشكل سابقة ستتكرر ضد أية دولة عربية تحذو حذو العراق في تطوير قدرة نووية، أو حتى تطويع التكنولوجيا النووية لخدمة خطط تنموية.

بل وصل الأمر إلى تهديد إسرائيل باستخدام سلاحها النووي ضد أي دولة عربية تصمم الاستمرار في برنامجها النووي.

وفي دراسة أعدها مركز "جافي" للدراسات الستراتيجية التابع لجامعة تل أبيب، نجد مجموعة من الباحثين في الشؤون النووية قد استخلصوا النتائج التالية:

١- إن امتلاك العرب للخيار النووي، يعني نشوء وضع ستراتيجي جديد بكل ما يحمله من مخاطر تُهدد وجود إسرائيل، بعد أن يُفقدها أهم عامل هو عامل التفوق المستند في أسسه على عنصر الردع. وهذا يعني بداهة فقدان إسرائيل لقدرتها التأثيرية على مجريات الأحداث في المنطقة.

٢- إنعاش المدرسة العربية القائلة بضرورة إسترداد الحقوق العربية بالكفاح والحرب وأساليب العنف والقضاء على إسرائيل.

٣- يتعين على إسرائيل، إزاء المخاطر الناجمة عن امتلاك العرب لبرنامج نووي، أن تتخذ الوسائل الممكنة والمتاحة لديها لمنع نشوب هذا الاحتمال حاضراً ومستقبلاً، لا يمكن أن تقف موقف المتفرج، وتنتظر حتى ترى العرب وقد أصبح في حوزتهم مخزون من السلاح النووي يُهدد مصيرها ويعرّضها للزوال[٤٩].

٤٩- مركز "جافي" للدراسات الستراتيجية، تل أبيب، ١٩٩٧.

السلاح النووي بعد الحرب الباردة: نحو المزيد من الإنتشار و"العولمة"

د. غسان العزّي(*)

التفجيرات النووية الهندية في ١١ و١٣ أيار ١٩٩٨ والباكستانية التي تلتها في ٢٨ من الشهر نفسه، أعادت إلى الأذهان هواجس الحرب النووية بعد أن خيِّل للجميع أن الملف النووي تم إقفاله نهائياً بفعل انتهاء الحرب الباردة وسيطرة الولايات المتحدة على "نظام دولي جديد" تريده خالياً من أسلحة الدمار الشامل.

لقد عاد هذا الملف لينفتح على مصراعيه مع ما يتضمنه من تساؤلات حول صيرورة النظام الدولي ونظرية الردع النووي والقدرة على منع انتشار أسلحة الدمار الشامل في النصفين الشمالي والجنوبي من المعمورة، وانعكاس كل ذلك على مستقبل منطقة الشرق الأوسط التي تستأثر فيها إسرائيل، وبمفردها، بالسلاح النووي.

*- أستاذ العلوم السياسية في الجامعة اللبنانية.

I- السلاح النووي في الحرب الباردة

١- تشكّل "النادي النووي"

من المفارقات التي حوّلت مجرى التاريخ المعاصر أن ألمانيا النازية التي كانت متفوقة في المجال النووي، أواخر الثلاثينات، قررت إهماله مؤقتاً لتصب الاهتمام على تطوير الصواريخ من نوع V1 وV2. وكان الأميركيون قد بدأوا بالعمل سرًّا، منذ العام ١٩٤٢، على تطوير السلاح النووي مستفيدين من خبرة العلماء الأوروبيين الناجين من النازية والذين لجأوا إلى الولايات المتحدة مع أسرار تقنية وخبرات علمية ومعلومات تفيد بأن ألمانيا الهتلرية تعمل بجد ونشاط على تطوير هذا النوع من السلاح الذي لن تتردد في استخدامه حالما يصبح جاهزاً[١].

وشاءت سخرية القدر أن لا تصبح القنبلة النووية الأميركية جاهزة إلا في ١٦ تموز ١٩٤٥ (تاريخ الاختبار النووي الأول) أي بعد استسلام ألمانيا بثلاثة أشهر. وفي السادس من آب من السنة نفسها قامت واشنطن بإلقاء قنبلتها النووية الأولى على هيروشيما وفي التاسع من الشهر نفسه ألقت قنبلتها الثانية على ناكازاكي.

وينقسم المؤرخون حول تحليل أسباب هذا الفعل الأميركي المريع في وقت كانت تتساقط فيه دول المحور الواحدة تلو الأخرى. فمنهم من يقول أن الرئيس ترومان سعى أن وراء هاتين القنبلتين، إلى فرض تفوّق الولايات المتحدة على الاتحاد السوفياتي الذي كان يقوده ستالين آنذاك معلناً بداية الحرب الباردة بعد أن تضع الحرب العالمية الثانية أوزارها. ومنهم من يظن بأن الحقيقة التاريخية أكثر واقعية من ذلك: استعجال الاستسلام الياباني عبر عمل مخيف يزرع الرعب في قلوب الشعب الياباني وقادته فيقضي على معنوياتهم قضاءً نهائياً مبرماً، الأمر الذي يجنّب الجيش الأميركي أعباء القيام باجتياح عسكري مكلف جداً للأرخبيل الياباني خصوصاً بعدما خسر هذا الجيش مليون جندي (٢٩٠ ألف قتيل و٦٣٠ ألف جريح) في الحرب العالمية الثانية حتى تموز ١٩٤٥[٢].

وقتها لم تكن السلطات الأميركية السياسية والعسكرية، المكلفة قيادة "برنامج مانهاتن" لصنع القنبلة الذرية، قد أدركت فعلاً حجم الانقلاب السياسي-الستراتيجي الذي سيحدثه

١- "La paix nucléaire, simulations et réalités" (préface de LELLOUCHE Pierre), édition BANON Patrick, Paris 1995, P 7.

٢- Ibid P 8.

مجيء مثل هذه القنبلة. وكان عدد من العلماء الذين شاركوا في هذا البرنامج قد اقترحوا، لأسباب إنسانية، عدم استخدام القنبلة لقصف مدن العدو قبل تقديم نموذج برهاني عن قدراتها عبر تفجير تجريبي "دعائي" في إحدى جزر المحيط الهادئ. ولكن، بالنسبة للجميع، بدت القنبلة النووية، قبل كل شيء، سلاحاً فتّاكاً جديداً ينضم إلى لائحة الأسلحة المستخدمة في ستراتيجيا القصف الشامل الكثيف للمدن، والذي أصبح عملية رائجة، متداولة في أوساط قيادات الأركان المتحاربة في المرحلة الأخيرة من الحرب الكونية الثانية[٣].

وهكذا تصبح المقارنة ممكنة بين المئة ألف قتيل ياباني، بفعل قنبلتي هيروشيما وناكازاكي، والمئة ألف ياباني الذين قتلهم القصف التقليدي في طوكيو في ١٩ آذار ١٩٤٥ مثلاً حين دمّرت القنابل الحارقة التي رمتها ٣٣٤ قاذفة قنابل من نوع "ب ٢٩" أربعين كيلومتراً مربعاً من العاصمة اليابانية. وكان الرئيس ترومان، كما يقول المؤرخون، قد خطط انطلاقاً من ٢٤ تموز ١٩٤٥ لإلقاء قنبلتين نوويتين على اليابان بدءًا من آب من العام نفسه وثلاثة قنابل في أيلول وتشرين الأول وتشرين الثاني ثم سبع قنابل (!!!) في كانون الأول من العام نفسه[٤].

بعد أربع سنوات على ذلك نجح الاتحاد السوفياتي في تنفيذ انفجاره التجريبي النووي الأول. وكان ستالين، الذي استفاد أيضاً من خبرة العلماء الهاربين من النازية، قد أعطى الأوامر بالإسراع في صنع القنبلة النووية تحقيقاً لتوازن ستراتيجي مع الولايات المتحدة غداة مباحثات يالطة التي سينقسم إثرها العالم إلى معسكرين إيديولوجيين متنافسين.

أما في أوروبا المنهمكة في عملية إعادة الإعمار بمساعدة مشروع مارشال الأميركي، الذي أعلن عنه في منتصف العام ١٩٤٧، فقد دار جدل واسع بين أصحاب الرأي القائل بضرورة حيازة سلاح نووي خاص بأوروبا وأولئك المكتفين بالاعتماد على المظلة النووية الأميركية لحمايتهم من هجوم سوفياتي محتمل.

بريطانيا التي كانت تمتلك القدرة على إنتاج القنبلة النووية لم تنتظر أن يحسم هذا الجدل أمره، فأجرت انفجارها التجريبي الأول في الثالث من آب ١٩٥٢. أما في فرنسا فلم ينتصر أصحاب مبدأ "الاستقلال النووي" إلا بعد حرب السويس ١٩٥٦ والملابسات التي رافقتها والتي بيّنت للفرنسيين أنه لم تكن ثمة ثقة في أمر استخدام حماية واشنطن النووية لحلفائها في حلف الأطلسي حين تتعرّض مصالحهم القومية الستراتيجية للخطر. وبدأت حكومة غي موليه برنامجاً مستقلاً للتسلح النووي خلع عليه وصول ديغول إلى

٣- Ibid.

٤- Ibid.

السلطة عام ١٩٥٨ اهتماماً أكبر. وفي ١٣ شباط ١٩٦٠ دخلت فرنسا في "النادي النووي" بإجرائها الاختبار التجريبي الأول[٥].

في الصين أعلن ماوتسي تونغ رفضه لمبدأ احتكار السلاح النووي في نطاق الكتلتين الغربية والسوفياتية معتبراً أن هذا الاحتكار يخدم في المقام الأول المصالح الأميركية للقوتين العظيمتين ويبقي على تسلطهما في السياسة الدولية. وامتلاك الصين للأسلحة النووية كان، في رأيه، يعزّز من مقدرتها السياسية والستراتيجية العامة على مجابهة الاتحاد السوفياتي الذي تفاقم نزاعه معها وكذلك ضد الولايات المتحدة التي اعتبرتها الصين القوة الأمبريالية الأولى في العالم ومن ناحية ثانية يدعم من مركز الصين في القارة الآسيوية ويعينها على تنفيذ ستراتيجيتها الثورية الديناميكية في هذه البقعة الحساسة بالنسبة لصراعات القوى العالمية[٦]. وهكذا بوجود الإرادة السياسية والبنية العلمية الضرورية تمكّنت بكين من القيام بتفجيرها التجريبي الأول في آب ١٩٥٤. وقد ساهم تملكها للسلاح النووي في ارتقائها التدريجي إلى حظيرة كبار العالم واحتلالها لمقعد دائم في مجلس الأمن الدولي بديلاً عن "الصين الوطنية" التي كانت تحتله بدعم من الدول الغربية الكبرى.

وهكذا تشكّل "النادي النووي" من الخمسة الكبار الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن والذي راحوا يعملون على تطوير ترسانتهم وزيادة مفاعيلها التدميرية التي وصلت إلى حد القدرة على إفناء الكرة الأرضية بكاملها عشرات المرات. وإضافة إلى دول هذا النادي هناك ما سمي ببلدان "العتبة" seuil النووية: الهند التي قامت بتفجير تجريبي نووي في ١٨ أيار ١٩٧٤ وأفريقيا الجنوبية التي فعلت الشيء نفسه في السنة ذاتها، وباكستان التي لم تخف عزمها على إنتاج القنبلة النووية، وإسرائيل التي حصلت على قدرات نووية فضلت إبقائها في الكتمان وإحاطتها بجدار سميك من الغموض والتعتيم.

وبقي النادي النووي حكراً على الخمسة الكبار طيلة الحرب الباردة التي حكمها ما يسمى في علم السياسة المعاصر بـ"نظرية الردع" وسط اخفاق دولي في الحد من أسلحة الدمار الشامل رغم كل اتفاقات ومعاهدات نزع التسلح والرقابة على هذه الأسلحة.

٥- د. صبري اسماعيل مقلّد "**الستراتيجية والسياسة الدولية، المفاهيم والحقائق الأساسية**". مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت ١٩٧٩، ص ١٩٧-١٩٩.

٦- المصدر نفسه ص ٢٠٩.

٢- الانتشار النووي ومنعه أو الحد منه

في تشرين الأول ١٩٦٢ اندلعت أزمة الصواريخ الكوبية التي كان لها الفضل في حثّ الكبار على التفكير في السيطرة على المارد النووي الذي يمكن أن يفلت من القمقم في أية لحظة. ومنذ تموز ١٩٦٣ (معاهدة موسكو التي تحظر التجارب النووية في الفضاء وفي أعماق البحار) حتى حزيران ١٩٧٩ (اتفاقية سالت ٢ حول تحديد الأسلحة الستراتيجية) ثم التوقيع على العديد من اتفاقات الحد من انتشار الأسلحة النووية والستراتيجية[٧] التي بقيت دون النتيجة المرجوة بسبب الصراع بين المعسكرين الكبيرين. وكسسان يجب انتظار مجيء غورباتشيف على رأس الكرملين ولقائه الأول مع الرئيس الأميركي ريغان في تشرين الثاني ١٩٨٥ في جنيف والأصداء العالمية المفزعة التي أحدثها حادث تشيرنوبيل في نيسان ١٩٨٦[٨] حتى يتجه العالم نحو تفكير أكثر جدية بنزع السلاح النووي ولو تدريجياً. وهكذا تم توقيع الاتفاق الأول بهذا الصدد بين موسكو وواشنطن في كانون الأول ١٩٨٧ في جنيف[٩]، الذي لحقته اتفاقات أخرى كان أهمها ذلك الموقّع في تموز ١٩٩١ بين غورباتشيف وجورج بوش (ستارت ١) الذي يفرض تخفيض الترسانات الستراتيجية الأميركية والسوفياتية بنسبة تتراوح بين ٢٥ و٣٠ في المئة. وبعد خمسة أشهر على ذلك تم الاتفاق على تدمير الأسلحة النووية المتعددة الرؤوس وقريبة المدى في فترة تنتهي في العام ٢٠٠٣. لكن هذه الجهود المبذولة خلال الحرب الباردة وبعدها ستبقى محدودة النتائج في عالم يؤمن الجميع فيه بأن القوة تستطيع كل شيء والعدالة لا شيء.

لقد سيطرت على العالم غداة الحرب العالمية الثانية، وما تزال، مصطلحات مثل الانتشار النووي والردع النووي أو توازن الرعب ودخلت هذه المفردات وغيرها في صلب المفاهيم الأساسية للعلاقات الدولية. ويقصد بالانتشار النووي Nuclear proliferation - Prolifération nucléaire الاتساع المستمر في أعداد الدول الحائزة على الخبرات والمهارات والوسائل والإمكانات التي تساعدها على إنتاج طاقة نووية Nuclear energy - Enérgie nucléaire سواء للتطبيقات السلمية أو للأغراض العسكرية أو لكليهما معاً[١٠]. والمشكلة الخاصة بالحد من الانتشار النووي من خلال ضوابط

٧- لمزيد من التفاصيل حول هذه الاتفاقات والمعاهدات أنظر المصدر نفسه ص ٢٥١ إلى ٣١٠.

٨- CANS Roger. **"Le grand chantage de Tchernobyl"**, Le Monde, 25 avril 1995.

٩- cf. International Herald Tribune, december 10, 1987.

١٠- أنظر موسوعة العلوم السياسية، جامعة الكويت ١٩٩٣/١٩٩٤، ص ٦٦٥.

وترتيبات دولية فعّالة كانت شاغلاً رئيسياً للأمم المتحدة منذ الستينات.لكن ثمة عراقيل فنية وسياسية ما تزال تحول دون التوصل إلى نتائج عملية مرضية في هذا المضمار. وترتبط أولى هذه المشاكل بالكيفية التي تتوزع بها القدرات النووية على المستوى الدولي مما يؤدي إلى تشتيت جهود الحظر والتقييد والانتقاص من فاعلية الرقابة الدولية على النشاطات النووية التي تجري وراء حدود هذا العدد الكبير من الدول. فخارج نطاق الكتلة الشيوعية (السابقة) كان ثمانون في المئة من احتياطات اليورانيوم العالمية موجود في حوزة ثلاث دول هي الولايات المتحدة وكندا وجنوب أفريقيا. أما فرنسا فتوفرت لديها كميات من اليورانيوم كافية لتلبية حاجات برنامجها النووي العسكري وليس المدني. إضافة لذلك هناك السويد وأوستراليا والأرجنتين وبعض الدول الأفريقية المتمتعة بإمكانات نووية هامة. وهناك ألمانيا التي تعتبر أهم مصدر أوروبي لإنتاج اليورانيوم تليها تشيكوسلوفاكيا. وفي ما يتلق بالتكنولوجيا اللازمة لإنتاج البلوتونيوم، وهو عنصر أساسي في إنتاج الأسلحة النووية، يوجد أكثر من ٥٠٠ مفاعل نووي موزّعة في العالم وإلى جانبها مفاعلات ضخمة تفوق طاقتها ١٠٠ميغاوات وتمتلكها الدول النووية الخمس الكبرى بالإضافة إلى دول غير نووية مثل بلجيكا وكندا وتشيكوسلوفاكيا (السابقة) وألمانية والهند وإيطاليا واليابان وهولندا وإسرائيل والباكستان وإسبانيا والسويد وسويسرا والبرازيل . . .إلخ.

أما التجهيزات المعملية المستخدمة في إنتاج الوقود النووي وفي عمليات الفصل الكيميائي فهي أقل انتشاراً من المفاعلات النووية وتكاد تنحصر في الدول النووية. لكن هناك دول تمتلك معمل للفصل الكيميائي القادر على تصنيع الوقود النووي المشع، مثل بلجيكا والهند وألمانيا واليابان والسويد وجنوب أفريقيا، وأينما وجدت تسهيلات الفصل الكيميائي يصبح من السهل إنتاج البلوتونيوم اللازم لتصنيع الأسلحة النووية[١١]، الأمر الذي يزيد من احتمال ارتفاع عدد الدول الممتلكة للأسلحة النووية في المستقبل المنظور.

هناك صعوبات أخرى رئيسية تعرقل تنفيذ تدابير حظر الانتشار النووي وتقييده مثل تلك المتعلقة بأجهزة التفجير النووي والتعاون النووي السلمي بين الدول النووية وغير النووية والضمانات الرامية إلى عدم تحول برامج الطاقة النووية السلمية إلى المجالات العسكرية وموضوع المشاركة في المواد والأجهزة والمعلومات النووية طبقاً لما نصّت

١١- BERKWITZ Bruce. **"Proliferation, Deterrence, and the likelihood of nuclear war"** in: the journal of conflict Resolution, vol. 29, No 1, march 1985.

عليه المادة الرابعة من معاهدة جينيف ومشكلة التفجيرات النووية ذات الاستخدامات السلمية وغير ذلك مما يجعل من حظر الانتشار أمراً يجانب المستحيل[١٢].

٣- الردع النووي أو توازن الرعب

في ظل استحالة منع السلاح النووي، سيطر على العالم ثنائي-القطبية نوع من توازن الرعب[١٣] أو "رعب التوازن" كما يعبّر بعض المراقبين[١٤]. ويقول ريمون آرون أن الردع، كنمط علاقة بين شخصين أو جماعتين، قديم قدم البشرية. فاحتمال أن يصفعه والده يردع الولد عن تمزيق كتب مكتبة الوالد، كما يردع محضر المخالفة سائق السيارة عن التوقف في مكان ممنوع[١٥]. ويضيف آرون أن الوالد عندما يهدد إبنه بالصفعة فإنه يمارس الردع بطريقة واضحة علنية، أما ردع المخالفة فيكمن في القانون وتزداد فعاليته بتزايد عدد رجال الشرطة. وخطر وقوع حادث مفجع يردع سائق السيارة، غير الخائف من العقوبات الإدارية، من اجتياز إشارات السير الحمراء[١٦]. وبين وحدتين سياسيتين سيدتين ومستقلتين فإن ميكانيسم الردع قادر على العمل في غياب تهديد علني. هذا الأمر كان موجوداً قبل العصر الذري فأين جديد الردع في هذا العصر؟

الجديد أن الأسلحة النووية لا يوجد لها مثيل في تاريخ البشرية ذلك أن قدرتها التدميرية تستطيع أن تحسم المعركة بساعات بل دقائق معدودة لا يعود بعدها من وجود مادي يُذكر للخصم. وإذا كان هذا الخصم يملك، هو الآخر، سلاحاً نووياً فالنصر يكون لمن يضرب أولاً ويملك ما يكفي من السلاح لتدمير العدو تدميراً كاملاً يمنعه من الرد بالسلاح النووي. وهكذا لم تكن المعادلة بهذا الوضوح من ذي قبل: "الفرق في الكمية يخلق فرقاً في النوعية". ولم يسر التاريخ قبلاً بمثل هذه الوتيرة تسارعاً. إذ في أقل من عشر سنوات انتقلنا من قنابل تزن بالكيلوطن (آلاف الأطنان من الـ تي أن تي) ثم بالميغاطن (ملايين الأطنان من الـ تي أن تي) المنقولة بالطائرات المقاتلة، إلى عصر

١٢- أنظر موسوعة العلوم السياسية، مصدر سابق، ص ٦٦٥ إلى ٦٦٨.

١٣- Nuclear balance of Terror Theory; théorie de la balance de la terreur atomique.

١٤- ROCHE Jean-Jacques, **"Le système international contemporain"**, éd. Montchrestien, Paris 1992.

١٥- ARON Raymond, **"Paix et guerre entre les nations"**, éd. Calmann-Levy, Paris 1994, 8ème éd. P 400.

١٦- Ibid.

الصواريخ البالستية التي تحمل رؤوساً أكثر فتكاً وتعبر آلاف الكيلومترات بدقائق معدودة[١٧]. ثم نقلنا التطور السريع من عصر ينتصر فيه من يوجّه الضربة الأولى إلى عصر الردع النووي التي باتت فيه هذه الأخيرة مستحيلة لأن العدو بات قادراً على استيعاب هذه الضربة والرد بضربات مماثلة أو أقوى من صواريخه المتمركزة خارج الحدود الوطنية في الغواصات القابعة في أعماق المحيطات. وهذا ما حدا بالرئيس أيزنهاور للإعلان: "لا بديل عن السلام"[١٨].

وهكذا اعتمد التوازن النووي في بقائه واستمراره على الردع النووي المتبادل، أي قدرة كل من الطرفين السوفياتي والأميركي على تدمير بعضهما تدميراً كاملاً ونهائياً في حالة وقوع الحرب النووية بينهما تحت أي ظرف من الظروف. لقد استمد هذا الردع فعاليته من حقيقة ستراتيجية هامة تتمثل في نجاح القوتين الأعظم في تنمية قدراتهما النووية بشكل هائل والوصول إلى مستوى القدرة على التدمير بالضربة الثانية. وهذا ما جعل الحرب النووية مستحيلة لأنها تعني انتحاراً متبادلاً بين أطرافها، وجعل من فكرة الحروب التقليدية المحدودة البديل المقبول لكارثة الحرب النووية. ولم تنشب أية حرب، نووية أو تقليدية، مباشرة بين القوتين الأعظم، وانتشرت الحروب "بالوكالة" في معظم بقاع المعمورة بين دول غير نووية مدعومة من هذا المعسكر أو ذاك.

وينبغي الإشارة إلى أن حيازة السلاح النووي أثبتت عدم جدواها في الصراعات المسماة "طرفية" أو خارجية (بعيداً عن المركز) التي لا تهدد أراضي القوى النووية الكبرى أو مصالحها بشكل مباشر. أكثر من ذلك قدَم التاريخ، خلال الحرب الباردة، براهين عديدة على هزائم حلّت بقوى نووية كبرى في ارض المعركة ولم تستطع ترساناتها الضخمة أن تقدم لها أي عون (أميركا في فييتنام والاتحاد السوفياتي في أفغانستان على سبيل المثال لا الحصر). ورغم كل التطور التكنولوجي والتقني الذي لحق بالسلاح النووي (من ناحية الحجم الصغير والدقَة والتركيز والليونة ...) فإنه بقي صعب الاستخدام حتى لغرض سياسي محدد وغير مفيد عسكرياً إلا في حال الرد على تهديد نووي مباشر تتعرض له دولة نووية ما[١٩].

في تشرين الثاني ١٩٨٩ انهار جدار برلين وتلاه انهيار الاتحاد السوفياتي في صيف ١٩٩١ فانتهت الحرب الباردة وولّى النظام الدولي القائم على قطبية ثنائية. ويمكن القول أن هذا العالم الذي ولد على أنقاض هيروشيما ودفن إلى جانب حائط

١٧- Ibid P 402.

١٨- Ibid.

١٩- "La paix nucléaire", op. cit, p. 10

برلين تميّز بغلبة العامل النووي الذي حمى النظام الدولي من حرب عالمية محتملة. لقد قاد المسرح المركزي كل مسارح الصراعات الطرفية والخارجية البعيدة ومنعها من التمدد والانتشار خارج حدود السيطرة. لقد كان السلام العالمي مستحيلاً ولكن الحرب العالمية كانت غير ممكنة أيضاً، ذلك أن تدخل الردع النووي هو الذي أضفى على النظام الدولي ذلك الطابع الفريد المبتكر. فالصواريخ البالستية البعيدة المدى التي تحمل رؤوساً نووية، مضافة إلى القنابل الذرية والهيدروجينية، جاءت لتكرّس استقرار النظام الدولي في "اللااستقرار"[٢٠] والقطبية الثنائية وضعت شروط توازن هش كان له، على الأقل، الفضل في إخضاع الصراعات الصغرى لمنطقة الصراع المركزي الكبير المتمحور حول القوتين العظمتين؛ الذرة والصاروخ أبعدا شبح الصراع النهائي الأخير.

II- السلاح النووي بعد الحرب الباردة

بانتهاء الحرب الباردة طرأ تعديل على مكانة السلاح النووي في الستراتيجية العالمية: الردع في مواجهة القوى الجديدة الصاعدة لم يعد فاعلاً لأنه، في جزء كبير منه، نفسي ويعتمد على "حسن تصرّف جماعي". ويسود التساؤل حول مخاطر الانتشار النووي وسبل مواجهته. المعطى الستراتيجي الجديد في العالم يفرض إعادة تعريف دور وأهداف ونظم الدفاع والجيوش، على الرغم من أن الدول الكبرى ستظل تعتمد على الردع النووي في مطلق الأحوال وعلى الرغم من أن عدداً كبيراً من الدول التي لا تملكه اليوم تحاول الحصول عليه أو تفكر في ذلك على الأقل.

المفارقة أن انتهاء القطبية الثنائية لم ينه معه الخطر النووي أو ما يسمى برعب التوازن بل إن طبيعة هذا الخطر ومصادره التي باتت متنوعة ومجهولة هي التي تغيّرت. وقد حذّر جيمس بيكر وزير الخاجية الأميركي غداة انهيار الاتحاد السوفياتي بالقول: "إننا أمام خطر ظهور وضع شبيه بما يحصل في يوغوسلافيا ولكن مع أسلحة نووية هذه المرة. فمن يستطيع السيطرة على ٢٧ ألف رأس تكتيكي وستراتيجي موزّعة بين مخازن روسيا وأوكرانيا وكازاخستان وروسيا البيضاء؟"

لقد تمت السيطرة على هذا الوضع حتى الآن رغم انفجار الحروب في البلقان والقوقاز وتشيشينيا وعدم استقرار "مجموعة الدول المستقلة". ولكن الخطر ما يزال

٢٠- ROCHE J.-J. **"Le système international contemporain"**, op. cit.

كاملاً جاهزاً للعودة مع رصيده المرعب طالما أن روسيا ما تزال تتخبّط في سعيها المكلف للدخول في اقتصاد السوق.

١-مخاطر انتشار نووي في الشمال

يتحدث كثيرون في الغرب عن مخاطر انتشار هذا السلاح في دول الجنوب وقلّما يعلنون الخشية من انتشاره في دول الشمال. وتقول الإحصاءات بأن فرنسا استقبلت ١٥٠٠ باحث نووي من أوروبا الشرقية السابقة بين عامي ١٩٩٠ و١٩٩١ وألمانيا حوالي ١٩٠٠ باحث عام ١٩٩١ و٤٠٠٠ عام ١٩٩٤. إسرائيل استقبلت ٣١ ألف باحث في المجال النووي خلال سنتين من انهيار الاتحاد السوفياتي (السابق) وهم يعملون الآن في مختبراتها ومراكزها العلمية. ويقدّر عدد الذين اختاروا الولايات المتحدة بثلاثين ألفاً من خيرة علماء وباحثي المعسكر الشرقي السابق[٢١].

هذه الدول المذكورة وصلت في برامجها النووية إلى مراحل تجعلها في غير حاجة لمثل هؤلاء العلماء. ولكن ما يخشاه الأميركيون هو غياب الإحصاءات الدقيقة عن عدد العلماء الذين تمركزوا في دول من العالم الثالث على الرغم من الرقابة الشديدة في هذا المجال.

في ١٦ تموز ١٩٩٤ أعلن برنت شميدبور مساعد وزير الخارجية الألماني للشؤون الاستخباراتية بأن تهريب المواد النووية من روسيا بلغ مستوى لا سابق له. وبعد شهر من هذا الإعلان تم ضبط ٣٦٠ غراماً من البلوتونيوم عيار ٢٣٩ في مطار ميونيخ في طائرة آتية من موسكو[٢٢]. وقد كشفت صحيفة دير شبيغل الألمانية عن فضيحة نووية مفادها أن موظفاً في البوليس الجنائي الألماني عقد صفقة مع رجلي أعمال إسباني وكولومبي لشراء ٤ كيلوغرام من البلوتونيوم ٢٣٩ بسعر ٢٧٦ مليون دولار وأن الدولة الألمانية قد تكون وراء الصفقة. وما إعلان شميد بور المذكور وعمليات ضبط التهريبات إلا لذرّ الرماد في العيون، بحسب الصحيفة المذكورة في عددها الصادر في ١٠ نيسان ١٩٩٥.

اليابان أيضاً، الدولة الكبرى، اقتصادياً على الأقل، ليست بمنأى عن التفكير في الحصول على السلاح النووي. ولأول مرة منذ قنبلة هيروشيما أعلنت طوكيو، في آب

٢١- الخليج (الإماراتية) ١٩٩٥/٨/٢٠.

٢٢- HAUTIN-GIRAUT Denis, **"Les errements du plutonium"**, Le Monde, 12/4/1995.

١٩٩٣، أنها تدرس إمكانية إنتاج هذا السلاح بسبب خوفها من نشوء قوة كورية موحدة مستقبلاً تملك هذا السلاح الخطير، عدا عن تنامي قدرات الصين الملفتة في هذا المجال (قبل الهند وباكستان مؤخراً). طبعاً الحساسية المفرطة للرأي العام الياباني حيال هذا السلاح، بسبب ما تعرّض له عام ١٩٤٥، يمنع القادة اليابانيين من الخوض في برنامج نووي (إلى متى؟) على الرغم من قناعتهم المعلنة بأن نظاماً دفاعياً متكاملاً فعالاً يبقى غير ممكن في غياب الردع النووي. وتراقب طوكيو وسيول وبيونغ يانغ بعضها البعض عن كثب في لعبة قوة ثلاثية الجانب في آسيا الشمالية-الشرقية. الكوريتان تنظران إلى امتلاك طوكيو للبلوتونيوم كتهديد كاف، في حين أن اليابان تخشى توحد الكوريتين كما حدث لألمانيا. والإتفاق الموقع بين واشنطن وبيونغ يانغ في جنيف في تشرين الأول ١٩٩٤ لم يهدئ روع الدول المجاورة لأنه وإن سمح بالحد من البرنامج النووي الكوري الشمالي تحت الضغوط الأميركية، إلا أنه يسمح له بالبقاء خارج لرقابة الوكالة النووية في فيينا لمدة خمس سنوات.

من جهتها الصين رفضت التوقيع على معاهدة خطر الانتشار النووي NPT (Non Proliferation Treaty) الموقعة عام ١٩٩٥. واعتبر الأوروبيون أن الاتفاقات الأميركية-الروسية حول مسألة نزع السلاح النووي تبقى ما دون المطلوب. وقد أعلنت بريطانيا وفرنسا، القوتان النوويتان الأوروبيتان، أنهما لن تنضما إلى هذه الاتفاقات قبل أن تتوصل موسكو وواشنطن إلى التخلص من نصف سلاحهما النووي على الأقل. وحققت فرنسا "اكتفاءً ذاتياً" حتى العام ٢٠١٠ لذلك توقفت عن زيادة ترساناتها الستراتيجية، لأسباب مالية داخلية. وفي عام ١٩٩٢ سحبت باريس الصواريخ التكتيكية "بلوتون" من الخدمة وخفضت عدد غواصتها الستراتيجية من ست إلى خمس وطلبت من مراجعها المختصة الإبطاء في تنفيذ برامج تسليحية[٢٣] نووية عديدة. هذا دون توقيف البحوث العلمية الهادفة إلى ابتكار أنماط أسلحة ستراتيجية قليلة الكلفة وشديدة الفعالية. وكان الرئيس ميتران قد أعلن، في ٦ أيار ١٩٩٤، أن فرنسا تملك ٥٠٠ رأس نووي تؤمن لها الكفاية والمصداقية المطلوبتين، وتعهد بعدم إجراء أية تجارب نووية في عهده[٢٤]، لكن الرئيس الجديد جاك شيراك أعلن في ١٣ حزيران ١٩٩٥، وسط استنكار داخلي وخارجي عن إجراء ثماني تجارب نووية قبل ١٩٩٦ موعد البدء بتطبيق المعاهدة الدولية التي تمنع إجراء التجارب النووية. وسبب القرار كما ذكر شيراك هو عدم القدرة على إجراء تجارب صورية مختبرية أو محاكاة بالكومبيوتر Simulation

---

٢٣- Le Monde 18/2/1993.

٢٤- Le Monde 7/5/1994.

والرغبة في تحديث الترسانة النووية الفرنسية للبقاء في نادي الدول العظمى[٢٥]. وقد أعلن رئيس الوزراء إدوارد بالادور في ٢١ نيسان ١٩٩٥ عن البدء ببناء جهاز لايزر ضخم للمحاكاة في مركز الدراسات العلمية والتكنولوجية في منطقة أكيتان (CESTA) يسمح بالاستغناء عن التجارب النووية اللازمة لصناعة السلاح النووي[٢٦].

٢- خطر انتشار نووي في الجنوب

هناك دول في العالم الثالث قررت طوعاً التخلي عن البرنامج النووي الذي أرهق خزائنها. في أواخر العام ١٩٩١ وقّع رئيسا الأرجنتين والبرازيل على اتفاق يسمح لوكالة الطاقة الدولية بممارسة الرقابة المباشرة على تجهيزاتهما النووية في كل المجالات والتحقق من عدم تحويلها إلى المجال العسكري[٢٧]. وبهذا تكون البرازيل والأرجنتين قد تخلتا عملياً عن كل برنامج عسكري نووي، والشيء نفسه فعلته أفريقيا- الجنوبية عندما أعلنت على لسان رئيسها فريدريك دوكليرك في ٢٤ آذار ١٩٩٣ عن أنها بدأت من العام ١٩٩١ بتدمير قنابلها النووية الست التي كانت تمتلكها وعن تحويل البرنامج العسكري إلى أهداف مدنية والتخلي نهائياً عن كل طموح نووي[٢٨]. المراقبون فسّروا ذلك وقتذاك بأنه يعكس رغبة الأقلية البيضاء (بإيعاز من واشنطن والحلفاء الغربيين على الأرجح) بعدم ترك قدرات نووية في أيدي السود الذين كانوا يتأهبون لاستلام السلطة عقب انهيار نظام التمييز العنصري.

في الشرق الأوسط يقلق التوجه النووي الإيراني واشنطن على الرغم من أهدافه السلمية المعلنة. وقد نفذت واشنطن تهديدها بقاطعة إيران على أمل أن يحذو الحلفاء حذوها، الأمر الذي لم يتحقق. وعلى الرغم مما أصاب العراق وما يصيبه يبقى هدفاً مميزاً لتسلط الأميركيين الذين يقولون أن المشكلة تكمن في أن المعادلة النووية لا تزال في رؤوس مائة وخمسين عالماً عراقياً[٢٩] ولا يمكن انتزاعها (إلا لقتلهم ربما؟!..) على الرغم من وضعهم تحت الرقابة المشددة والدقيقة. وبالطبع البرنامج النووي الإسرائيلي الذي قطع أشواطاً متقدمة وأنتج عشرات الرؤوس والقنابل الذرية لا يقلق

٢٥- Le Monde 4/5/1995.

٢٦- Le Monde 23-24 Avril 1995. (La simulation par Laser).

٢٧- Le Monde 16/12/1991.

٢٨- International Herald Tribune, March 25, 1993.

٢٩- ISNARD Jacques, "**Les experts nucléaires**", Le Monde 1/2/1995.

الغربيين الذين كانوا وراء وجوده وتطوره (فرنسا بداية وبريطانيا، ثم الولايات المتحدة) في الأصل. ورغم الجهود المصرية والعربية لدفع إسرائيل للانضمام إلى معاهدة حظر الانتشار عام ١٩٩٥ فقد مارست الولايات المتحدة كل الضغوط الممكنة ليس لإجبار إسرائيل على وقف برنامجها ولكن لإجبار العرب على الالتحاق بالمعاهدة المذكورة التي رفضت إسرائيل توقيعها.

الهند وباكستان هما الدولتان الوحيدتان، من العالم الثالث، اللتان لم تخفيا يوماً أمر تسابقهما النووي. ففي ٢٣ آب ١٩٩٤ أعلن رئيس الوزراء الباكستاني نواز شريف أن بلده يملك القنبلة النووية[٣٠]. وأثار هذا الإعلان ردود فعل كثيرة حاول وزير الخارجية الهندي عاصف أحمد علي تهدئتها بالقول أن بلده "يملك قدرات نووية" فقط؛ الأمر الذي أثار حفيظة الهند[٣١]. وفي الحقيقة كان البلدان يعترفان دوماً بأنهما يحاولان صنع القنبلة، ولكن دون نجاح. وقد سبق للهند وقامت بانفجارها التجريبي الأول عام ١٩٧٤ في صحراء راجستان لكنها بقيت مصرّة على الطابع السلمي لبرنامجها النووي وعلى أن قنبلتها لن تستعمل، في أي حال من الأحوال إلا للدفاع عن النفس، ضد هجمة باكستانية محتملة[٣٢].

وقد رفضت نيودلهي وإسلام أباد التوقيع على معاهدة عدم الانتشار في غياب نص واضح يفرض نزعاً شاملاً للسلاح الذري. وأعلن وزير الخارجية الهندي في أيلول ١٩٩٤ رأيه بصراحة ووضوح: "لماذا تفتخر فرنسا بامتلاكها للسلاح النووي وتخجل الهند من ذلك؛ في كل حال نحن البلد الثاني في العالم من حيث عدد السكان، ومفهوم الديمقراطية الكونية لا يمكن أن يتعارض مع تملكنا لقوة نووية على غرار القوى الأخرى"[٣٣].

وانتشار السلاح النووي في دول العالم الثالث، تحديداً، يشكّل إحدى الهموم الأساسية "للنظام الدولي الجديد" الذي أعلنه الرئيس جورج بوش في بداية العام ١٩٩٢. وفي ١٢ آذار من العام نفسه حدد روبرت غايتس مدير وكالة الاستخبارات الأميركية السي.آي.إي لائحة البلدان التي تتجه نحو الحصول على أسلحة الدمار الشامل: فقط "مجموعة الدول المستقلة" والصين قادرتان على إصابة الأرض الأميركية مباشرة. ولكن قد يتوصل آخرون إلى ذلك بعد عشر سنوات: العراق، إيران، الجزائر، سوريا،

٣٠- International Herald Tribune. August 24, 1994.

٣١- PHILIP Bruno. "L'escalade Indo-Pakistanaise", Le Monde 16/9/1994.

٣٢- Ibid.

٣٣- Ibid.

الهند وباكستان. أما كوريا الشمالية والصين فهما المصدران الرئيسيان لهذه الأسلحة[٣٤]. وبحسب تقديرات وليام بستر المدير الأسبق لوكالة الاستخبارات الأميركية نفسها يحمل العالم الثالث تهديداً للولايات المتحدة والأمن العالمي بسبب انتشار الصواريخ الباليستية وما تحمله من رؤوس نووية وبيولوجية وكيميائية. فهناك على الأقل ٢٥ بلداً نامياً تنتج أو تسعى لإنتاج مثل هذه الأسلحة، وهناك ١٥ منها ستتمكن من إنتاج هذه الأسلحة في العام ٢٠٠٠، الأمر الذي يشكّل تهديداً جدياً للقوات الأميركية العاملة في العالم الثالث ولحلفائها. وقد سبق لستة بلدان نامية أن استعملت صواريخ باليستية في حروبها (مصر، سوريا، إيران، العراق، ليبيا، أفغانستان) علماً أن هناك صواريخ ذات قدرة تدميرية لا يتطلب إنتاجها قدرات تكنولوجية عالية وكلفتها ليست مرتفعة كثيراً[٣٥].

وفي ٢٨ تموز ١٩٩٣ عرض مدير السي.آي.إي جيمس وولسي، وقتها، لوحة انتشار الأسلحة النووية أمام لجنة القضايا الخارجية في مجلس الشيوخ، مركزاً على المخاطر المتأتّية من كوريا الشمالية والعراق وإيران. وتوقّع أنه بحلول العام ٢٠٠٠ ستتمكن دول عديدة من أن تطور بنفسها صواريخ باليستية قادرة على إصابة الأراضي الأميركية. وسباق التسلح بين الهند والباكستان يقلق السي.آي.إي. أما الصين فلا تحترم تعهداتها إذ تبيع أسلحة مهمة لبلدان من العالم الثالث. كذلك فإن انتشار هذه الأسلحة من شأنه أن يهدّد الاستقرار العالمي برمّته. ففي حال نشوب أزمة ما فإن أسلحة العالم الثالث تبدو أكثر هشاشة أمام هجوم وقائي من أسلحة قوى الشمال النووية. وحسب تحليل دولي فإن أحد المتخاصمين إذ افترض خلال أزمة ما أن الحرب واقعة لا محالة، فقد لا يتردّد في تدمير ترسانة الخصم، وإذا اعتقد الواحد من المتنازعين، بناء على إشارة قد تكون خاطئة، أن الآخر سوف يطلق صواريخه، فقد يسبقه إلى ذلك ... ويحدث عندئذ الدمار الشامل.

ويتابع وولسي أن الأمر كان أقل خطورة بين المعسكرين الكبيرين السابقين، إذ أن بلدان العالم الثالث لا تتمتع بالقدرات التكنولوجية والاستخباراتية نفسها التي تسمح فعلاً بقراءة صحيحة للإشارات المتأتّية من الخصم. لقد كانت القوتان العظيمتان قادرتين على إبقاء ترساناتهما النووية في حال استنفار دائم خلال ثلاثين سنة دون حصول أي إطلاق نتيجة خطأ ما، ومن المشكوك فيه أن تقدر بلدان العالم الثالث الأقل استقراراً والأضعف تكنولوجياً من فعل الشيء نفسه.

٣٤- International Herald Tribune. March 13, 1992.

٣٥- Mc CAIN John, **"Controlling arms sales to the third world"**, The Washington Quarterly, vol. 14, 1991-2. P.79.

ويبدي الأوروبيون قلقاً مماثلاً؛ ففي مؤتمر عقده أكاديميون وعسكريون وسياسيون فرنسيون في باريس عام ١٩٩٥ (صدرت أبحاثه في كتاب)[٣٦] أكد وزير الدفاع شارل ميون، كما أكد عسكريون وسياسيون في السلطة أن دول الجنوب المحاذية - الشرق الأوسط وأفريقيا الشمالية - تشكّل مصدر خطر على الأمن الأوروبي بسبب احتمال سيطرت الأوصوليين على أنظمة الحكم فيها وإمكانية حصولهم على صواريخ باليستية في مدة وجيزة، الأمر الذي يحتّم على الأوروبيين تطوير ترساناتهم من أسلحة الدمار الشامل. وفي الاتجاه نفسه يذهب تحليل بيار لولوش (النائب اليمني وأحد مفكري حزب شيراك) في كتاب له يقدم اقتراحات عملية في هذا الشأن[٣٧].

ماذا تستطيع الولايات المتحدة - وأوروبا - أن تفعل، أو ما يجب أن تفعله حيال هذه الاحتمالات؟ يجيب المراقبون الأميركيون أنها تملك مروحة خيارات واسعة. قبل كل شيء تقوية اتفاقات عدم انتشار الأسلحة ومراقبة تصديرها وتوسيع المشاركة في الاتفاقات المتعددة الأطراف والتقدم بمبادرات جديدة[٣٨]. ويقول جون هولوم مساعد كلينتون لشؤون مراقبة التسلح أن تنظيم التسلح ومراقبة تصديره صارا ضرورة عالمية بعد نهاية الحرب الباردة. ومن المعروف أن الولايات المتحدة عملت جاهدة على صياغة اتفاق يمنع تطوير وإنتاج والحصول على وتخزين والتمويل المباشر وغير المباشر للأسلحة الكيميائية. وفي ١٣/١/١٩٩٣، في باريس، وقّع ١٣٠ بلداً على هذا الاتفاق. وفي آذار ١٩٩٤ انضم ٢٦ بلداً آخر إليه. وفي نيسان ١٩٩٥، نجحت الولايات المتحدة، في دفع دول العالم إلى التجديد على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية NPT بالرغم من صفاقة موقفها المنحاز إلى إسرائيل.

إن الكلام الأميركي عن خطورة انتشار أسلحة الدمار الشامل كلام حق، لكن يراد به باطل. فمن هو المسؤول الأول عن هذا الانتشار؟ أليس البائع الأول للسلاح في العالم؟ ثم ألا تشكّل دول حليفة للولايات المتحدة، مثل إسرائيل، التي تضيق ترساناتها بأنواع أسلحة الدمار الشامل النووية والبيولوجية والكيميائية وغيرها، تهديداً للأمن في منطقتها، حتى لا نقول الأمن العالمي؟ وكيف يسمح "بإعفاء" إسرائيل من الانضمام إلى معاهدة منع الانتشار، في حين تمارس كل الضغوط الممكنة على دول المحيط للقبول والتوقيع، وهي غير نووية وغير قادرة، في المدى المتوسط على الأقل، على امتلاك التقنية التي

٣٦- **"La paix nucléaire"**, op. cit.

٣٧- LELLOUCHE Pierre, **"Légitime défense"**, éditions BANON Patrick, Paris 1996.

٣٨- JERVIS Robert, **"The Future of World Politics: Will it Resemble the Past?"**, International security, vol. 16, 1991-1992-3.

تسمح لها بأن تصبح كذلك؟ إن الكيل بمكيالين في هذا المجال يفقد الكلام الأميركي، الرسمي وغير الرسمي، الكثير من المصداقية.

وتلجأ واشنطن إلى ستراتيجية العقوبات التي تفرضها على البلدان التي تحاول إنتاج مثل هذه الأسلحة، وعلى الشركات الغربية التي تساعدها في ذلك. كذلك تلجأ إلى ستراتيجية الردع الدبلوماسي ومن ثم الاقتصادي. وهناك أيضاً الردع العسكري. لكن هذا الأخير يصطدم بعقبات عديدة خصوصاً في البلدان التي تنتشر فيها ثقافة الاستشهاد مثلاً، حيث مفاهيم "الردع" و"الاستقرار" الغربية لم تعد تعني شيئاً[٣٩]. وهناك ستراتيجية الضربة الوقائية وهو نوع مكلف سياسياً وصعب عسكرياً لكن تحقيقه ممكن وقت الأزمات كما حصل أبان حرب الخليج الثانية. فقد اتخذ الرئيس بوش من هذه الحرب حجة لكي يدمر مصانع الأسلحة ومراكز البحث وإنتاج الصواريخ في العراق على الرغم من أن هذه الأهداف لا علاقة لها بغزو العراق للكويت. ولكن الولايات المتحدة أعلنت أن لها حق استباق المخاطر بضرب التجهيزات النووية في العالم الثالث[٤٠].

كل هذه الستراتيجيات والوسائل لم تنجح في ثني الهند وباكستان، وهما من دول العالم الثالث، عن الاستمرار في برنامجهما النووي والتوصل إلى حيازة السلاح الذري. وتستحق التفجيرات الهندية والباكستانية مع نتائجها المترتبة على مكونات الملف النووي، بعد الحرب الباردة، حيّزاً خاصاً في هذا البحث.

III- التفجيرات النووية الهندية والباكستانية

هذه التفجيرات تقع أساساً في إطار النزاع الهندي-الباكستاني تحديداً والمثلث الآسيوي عموماً (إضافة الصين) لكنها تفتح أسئلة عديدة حول فعالية معاهدات حظر الانتشار والتجارب وحول قدرة الولايات المتحدة على "قيادة العالم" وحول مصير الردع النووي في العالم عموماً والعالم الثالث خصوصاً ومنه الردع النووي الإسرائيلي في الشرق الأوسط تحديداً.

٣٩- MAHNKEN Thomas, **"The arrow and the shield: US response to the ballistic missile proliferation"**, the Washington Quarterly, vol. 14, 1991-1, P 128.

٤٠- TATU Michel, **"Les Etats-Unis, leader ou gendarme?"** Le Monde 11/3/1992.

١- النزاع الهندي-الباكستاني

ما كاد الاتحاد الهندي وجمهورية باكستان الإسلامية يريان النور غداة استقلال الهند عن بريطانيا عام ١٩٤٧ حتى اندلعت الحرب بينهما في تشرين الأول من العام نفسه. قبل أشهر قليلة على هذه الحرب وقعت إحدى المجازر الكبرى في التاريخ. إذ أن تقسيم شبه القارة الهندية تم على حساب ٥٠٠ ألف قتيل ضحية حرب طائفية هرب مسلمو الهند إثرها إلى باكستان وهندوس باكستان إلى الهند. وقد اندلعت الحرب الأولى بين جيشي الهند وباكستان حول إقليم كشمير الذي ضمّته الهند في تشرين الأول ١٩٤٧، وهو مملكة قديمة في جبال هملايا تسكنها أغلبية مسلمة (٨٠ بالمئة من السكان) ويطالب بها كل من البلدين لنفسه. لقد حاولت باكستان السيطرة على هذا الإقليم الذي يحكمه هندوسي ولم تفلح، فكانت تلك أول هزيمة لها في نزاعها مع الهند الذي سوف يستمر من دون حل ويصنّفه المراقبون في عداد أطول نزاعات القرن العشرين.

وقف إطلاق النار في أول كانون الثاني ١٩٤٩ لن يحلّ المشكلة، ذلك أن الاستفتاء الذي قررته الأمم المتحدة لتقرير مصير سكان الإقليم لن يتم وسيبقى سكان كشمير منقسمين بين قوتين إقليميتين متنازعتين. فلا الهند استطاعت السيطرة على كامل الإقليم (ثلاثة أرباعه تقريباً) ولا باكستان تمكنت من استرداده كاملاً (تحتل ربعه تقريباً).

في آب ١٩٦٥ نشبت حرب أخرى، لا علاقة لكشمير بها، ولو أنها طاولت هذا الإقليم، انتهت بهزيمة باكستانية جديدة على يد الهند. وفي عام ١٩٧١ نشبت الثورة في باكستان الشرقية، ذات الأغلبية البنغالية الرافضة لـ "هيمنة" باكستان الغربية ذات الغالبية البنجابية (ما عدا الإسلام لا شيء يجمع، ثقافياً بين البنغاليين والبنجابيين). وبحجة هروب مئات آلاف اللاجئين من الهند خوفاً من القمع والمناوشات الدائرة بين الجنود الباكستانيين والثوار البنغاليين، أمرت أنديرا غاندي جيشها بالتدخل. وهكذا وقعت داكا، عاصمة دولة بنغلادش (التي ستولد في العام ١٩٧٢) في يد الجيش الهندي في ١٦ كانون الأول ١٩٧١. وشعر الباكستانيون مجدداً بالإهانة، فجيشهم هزم مجدداً أمام الجيش الهندي وخسر عشرات آلاف الكيلومترات من الأرض الوطنية (١٤٤٠٠٠ كيلومتر مربع مساحة بنغلادش وعدد سكانها حالياً ١١٤ مليون نسمة في مقابل ١٢٣ مليون نسمة لباكستان التي تبلغ مساحتها ٧٩٦٠٠٠ كيلومتر مربع).

ولم يعرف إقليم كشمير الهدوء يوماً. فالمناوشات مستمرة تارة بين الجيشين الهندي والباكستاني وطوراً بين الأول ورجال المقاومة المسلمين الذين يقودون حرب أغوار مسلحة. وعلى الحدود الهندية الصينية أتى نزاع آخر ليزيد من اضطراب هذا الثالوث

الآسيوي على خلفية سباق نحو التسلح التقليدي والنووي: النزاع بين الصين والهند حول إقليم التيبت[٤١] والذي فجّر حرباً بين البلدين عام ١٩٦٢.

وعندما أعلنت الهند عن تفجيرها النووي الأول عام ١٩٧٤ (الذي قالت أنه لأغراض سلمية)، ردت باكستان بعقد العزم على حيازة السلاح النووي وراحت تتلقى مساعدات صينية بهذا الصدد. وقد أعلن ذو الفقار علي بوتو جملته الشهيرة: "سنحصل على السلاح النووي لو اضطر شعبنا لأكل العشب" واشتد سباق التسلح، التقليدي والنووي، بين البلدين، مدعوماً بقوى كبرى (الإتحاد السوفياتي والصين خاصة).

عندما نجح الحزب الهندوسي المتشدد (حزب الشعب الهندي، بهارتيا جاناتا) في انتخابات ١٥ آذار ١٩٩٨[٤٢] في الهند كان لا بد لرئيس الوزراء الجديد أتال بيهاري فاجباي من تنفيذ وعوده بحسم النزاع حول كشمير، فكانت التفجيرات النووية الخمس بين ١١ و ١٣ أيار ١٩٩٨ والتي أطلق على أثرها فاجباي ووزير دفاعه زنانديز تصريحات استفزازية حول "التغير الجيوستراتيجي الجديد"[٤٣] الذي على باكستان أن تأخذه بعين الاعتبار. وتوتر الوضع على الحدود في كشمير وبدت الأمور وكأن اجتياحاً عسكرياً هندياً للإقليم بات على وشك الحدوث؛ ذلك أن سلوك نيودلهي دلّ عن رغبة بالاستفادة السريعة من التفوق النووي المضاف إلى تفوق واضح في المجال التقليدي.

لكن إسلام أباد لم تنتظر أكثر من ١٧ يوماً لترد بتفجيرات مماثلة في ٢٨ أيار (ما يدل على أنها كانت في حالة جهوزية نووية تامة لأن فترة الأسبوعين لا تكفي

٤١- هضبة معزولة (علوها ٣٥٠٠م) في هملايا على الحدود الجنوبية الغربية للصين، مساحتها ١٢٢١٦٠٠ كلمتر مربع. وعرة وفقيرة وقليلة السكان والموارد. تحكمها منذ القرن ١٧ ثيوقراطية يتزعمها دالايلاما. استقلت عام ١٩١١ واجتاحها الجيش الصيني عام ١٩٥٠ لكنها انتفضت عام ١٩٥٩ وقمعت الصين هذه الانتفاضة بعنف مما اضطر الدالايلاما للهرب إلى الهند. وأعطتها حكومة بكين الحكم الذاتي عام ١٩٦٥ لكن الاضطرابات ما تزال تعصف بها وما يزال الدليلاما في المنفى يطالب بالاستقلال وتدعمه الهند.

٤٢- وصل اليمين الهندوسي إلى السلطة دون الحصول على الأغلبية المطلقة. لذلك اضطر لتنفيذ شروط حليفته الوزيرة السابقة جيالاليتا جايارام التي يحتل حزبها ٢٧ مقعداً في البرلمان. وهي فنانة سابقة دخلت إلى السياسة ومتهمة بفضائح فساد عديدة وعد فاجباي بالسكوت عنها. وكان فاجباي قد عين رئيساً للوزراء عام ١٩٩٦ لكنه استقال بعد ١٣ يوماً أي قبل مثول حكومته أما البرلمان للحصول على ثقته وذلك لعلمه مسبقاً بالخسارة. هذه المرة أيضاً غير حلفاؤه آراءهم مرات عديدة، مما يعني أن حكومته ولدت ومعها عدم استقرار حيني قد يطيح بها في أية لحظة. ويقول مراقبون أن للتفجيرات النووية أبعاد دبماغوجية يراد استثمارها على صعيد الجبهة الداخلية السياسية الهشة.

٤٣- أنظر صحف ١٩٩٨/٥/١٤.

لاستكمال أي نقص في برنامجها النووي)[٤٤] رغم تحذيرات الحكومة الأميركية وتهديداتها بإقرار عقوبات اقتصادية مماثلة لما تعرّضت له الهند. وحبس العالم أنفاسه توجساً من حرب نووية قد تقع في أية لحظة على خلفية توتر متصاعد على الحدود بينهما ونزاع محتدم في كشمير وتصريحات عنيفة وتهديدات متبادلة.

ما حصل هو العكس، إذ أن الوضع المتأزّم راح يسير في طريق التهدئة ونزع فتيل الانفجار. وبدأت تصدر تصريحات متبادلة تنم عن رغبة الطرفين باستئناف المباحثات المتوقفة منذ العام ١٩٩٧ حول كشمير وغيرها من المواضيع الخلافية[٤٥]. وبعد أن كان وزير الدفاع فرنانديز قد أكد أن الصين هي مصدر التهديد الأساسي للهند[٤٦] وأن هذه الأخيرة عازمة على اللجوء إلى القوة لحل خلافاتها مع الهند، عاد رئيس الوزراء ليؤكد أن بلاده تريد الإسراع بالمفاوضات مع الصين في شأن الخلافات الحدودية وتأمل استئناف الحوار مع باكستان[٤٧]، مضيفاً بأن "العلاقات بين الهند والصين طبيعية" ومشككاً في "وجود توتر بين الهند وباكستان"، ذلك "أن إطلاق النار عبر خط السيطرة في كشمير يحدث منذ فترة طويلة" ومبدياً الاستعداد "لإجراء محادثات في شأن معاهدة الحظر الكامل للتجارب النووية" (يقصد جميع الأطراف الكبرى والصغرى دون تمييز، وهذا هو موقف الهند التقليدي القديم من هذه المسألة).

وقد صدرت عن المسؤولين الباكستانيين تصريحات مماثلة، ما يعني أن "توازن رعب نووي" وُلِد في هذه المنطقة المتوترة ليقوم بالوظيفة نفسها التي قام بها بين الكبار إبان الحرب الباردة[٤٨]، وربما يقود هذا التوازن، على المدى القريب أو المتوسط، إلى تسوية مستديمة للنزاع بين الهند وباكستان تدعمه الصين وروسيا و الولايات المتحدة. الأمر الذي يذهب في عكس الأطروحة الأميركية، والغربية عموماً، حول "لا عقلانية"

٤٤- منذ الاستقلال عام ١٩٤٧ الجيش هو صاحب الكلمة الأولى في باكستان. وكانت قد عصفت بهذا البلد عام ١٩٩٧ "أزمة نظام حكم" وضع لها حداً الرئيس فاروق ليغاري عندما قدّم استقالته في الثاني من كانون الأول ١٩٩٧ بعد خلافه العميق المحتدم مع رئيس الوزراء نواز شريف. الجيش حسم الصراع على السلطة ولكن بطريقة خفية هذه المرة ومختلفة عن الممارسات السائدة منذ ٢٥ عاماً من الدكتاتورية العسكرية. لقد لعب الجيش هذه المرة دور الحكم الباحث عن حل سلمي توصّل إليه قائد الأركان الجنرال جيهانغير كرامات الذي اجتمع بكل من الرئيس ليغاري ورئيس الوزراء شريف قبل استقالة الأول بهدف "الحفاظ على الدستور ودولة القانون" كما أعلن.

٤٥- السفير، ١٩٩٨/٦/٦، ص ١٩.

٤٦- الشرق الأوسط، العدد ٧١٠٦، ١٩٩٨/٥/١٣، ص ٥.

٤٧- الحياة، ١١ تموز ١٩٩٨، ص ٧.

٤٨- وكان أحد المعلقين السياسيين قد كتب في ٨ حزيران ١٩٩٠: "إذا ما ذهبت الهند وباكستان إلى حرب، وهما قوتان نوويتان، فإنهما سيذهبان نحو مواجهة غير نووية، وسيكتشفان طريقتهما الخاصة في الردع المتبادل". In International Herald Tribune, June 8, 1990.

دول العالم الثالث وخطورة تملكها للسلاح النووي، كما يقول المسؤولون الأميركيون (أنظر جيمس وولسي أعلاه مثلاً)، ويطرح تساؤلات حول صدقية معاهدات حظر انتشار السلاح النووي وقدرة الولايات المتحدة "قائد" النظام العالمي الجديد على فرض مثل هذا الحظر.

٢- نحو عولمة نووية

إن توصل الهند وباكستان، وهما بلدان من العالم الثالث يعانيان من كل أمراض الفقر والتخلف والأمية وفيها أكبر نسبة متسولين في العالم[٤٩]، إلى حيازة السلاح النووي، يثبت صحّة المخاوف السائدة ما بعد الحرب الباردة ويطرح سؤالاً خطيراً: إلى متى سيبقى السلاح النووي حكراً على عدد قليل من الدول؟ إلى وقت غير بعيد على الأرجح.

في حالة الهند من المعروف أن برنامجها النووي عمره ثلاثة عقود على الأقل. رغم ذلك تقول وكالة الاستخبارات الأميركية السي.آي.إي أنها فوجئت بالتفجيرات النووية ويقول الرئيس الروسي يلتسين أن "الهند خذلت روسيا"[٥٠] حليفتها التقليدية التي فوجئت بهذه التفجيرات. أما التفجيرات الباكستانية، رداً على مثيلاتها الهندية فلم تفاجئ أحداً ولكن سرعة الرد هي التي أحدثت المفاجأة. وهذا يدل على أنه رغم الحظر المفروض على استيراد الأجهزة والتقنية والمعدات المطلوبة للمفاعلات النووية ورغم كل المحاولات التي بذلتها الولايات المتحدة والهند وإسرائيل لمتابعة أسرار البرنامج النووي الباكستاني ورغم قيام الولايات المتحدة وبريطانيا بزيادة نشاطهما في مركز التنصّت على الاتصالات الهندية والباكستانية من قاعدة دييغو غارسيا في المحيط الهندي منذ عام ١٩٩٣ فقد توصلت إسلام أباد إلى إنتاج القنبلة النووية. وهذا يشير إلى احتمال تكرار التجربة نفسها في مناطق أخرى ذلك "أن الأزمات الاقتصادية وتواضع الإمكانيات،

٤٩- عدد سكان الهند مليار نسمة يتحدثون ١٦ لغة مختلفة ويقطن ٧٥ بالمئة منهم في الأرياف. مدخول الفرد السنوي في الهند ٢٤٠ دولاراً والأمية تبلغ ٤٨ بالمئة وهناك تلفزيون واحد لكل ٤٤ شخصاً وتلفون واحد لكل ١٤٥ فرداً. أما الصحيفة اليومية فلا يقرأها سوى ٢١ فرداً من كل ألف كما أنه لا يوجد سوى طبيب واحد لكل ٢٣٣٧ شخص. أما في باكستان فلا يتجاوز مدخول الفرد السنوي ٤٥٠ دولاراً، وتبلغ الأمية ٣٥بالمئة وهناك تلفزيون واحد لكل ٦٣ شخص وراديو واحد لكل ١٣ شخص وطبيب واحد لكل ٢٤٠٠ شخص وتبلغ ديون باكستان الخارجية ٦٠ مليار دولار كما أن احتياطها المالي في الخارج لا يتجاوز المليار دولار. أنظر: الرأي العام (الكويتية) العدد ١١٣٠٧، ٦ يونيو/حزيران ١٩٩٨، ص ١٣ (مقال د. شفيق ناظم الغبرا).

٥٠- الشرق الأوسط، العدد ٧١٠٦، ١٣/٥/١٩٩٨، ص ٥، عن وكالة انترفاكس الروسية.

والمتابعة والرصد والتكنولوجيا المتقدمة في هذا المجال لدى الولايات المتحدة وغيرها، لم تمنع قوة إقليمية تتوافر لديها الإدارة السياسية لبناء ترسانة نووية مهما كانت المصاعب على طريق تحقيق ذلك"[٥١].

ويقول الصينيون أن واشنطن لم تفاجأ بالتفجيرات الهندية بل أنها كانت تتطلع بعين إيجابية إلى مسعى الهند النووي بغية خلق تهديد على القرب من حدود الصين التي تخشى الولايات المتحدة صعودها الدولي السريع ونفوذها المتعاظم. كذلك تلقت الهند مساعدات سوفياتية، في السابق، للغرض عينه وما تزال تحظى بدعم روسي مستمر.

من جهتها، ساعدت الصين باكستان فنياً، على الأقل، في برنامجها النووي "ومن أمثلة ذلك إمدادها بـ ٥٠٠٠ مغناطيس حلقي لتطوير وحدات الطرد المركزي الخاصة بإغناء اليورانيوم ومساعدتها في تشييد وحدة إستخلاص البلوتونيوم في كاسما بالبنجاب"[٥٢] كذلك حصلت الباكستان على مساعدات غربية متنوعة، وإن كانت غير مباشرة، في المجال النووي إذ تلقى علماؤها الـ ٣٧ التابعون لمركز البحوث النووية في إسلام أباد الذي أنشئ عام ١٩٥٥، تدريباتهم في مجال الذرّة في الخارج (هولندا، فرنسا، الولايات المتحدة، بريطانيا ...). وقد بدأت إسلام أباد عام ١٩٦٥ في تشغيل أول مفاعل نووي قدمته لها الولايات المتحدة لتخصيب الأورانيوم[٥٣]. وساءت العلاقات بين الولايات المتحدة وباكستان بسبب إصرار هذه الأخيرة على الاستفادة من برنامجها النووي السلمي في المجال العسكري تحقيقاً للتوازن مع الهند، ما حدا بواشنطن إلى فرض عقوبات اقتصادية عليها بموجب قانون غلين-سايمنغتون الصادر سنة ١٩٧٦ ثم بموجب "تعديل برسلر" الصادر عام ١٩٨٥ والذي أراد الكونغرس من ورائه إجبار إسلام أباد على وقف جهودها الآيلة إلى الحصول على السلاح النووي. وبموجب هذا التعديل توقفت مساعدات أميركا إلى باكستان والتي وصلت في الثمانينات إلى ٦٠٠ مليون دولار سنوياً جاعلة من باكستان الدولة الثالثة في العالم بعد إسرائيل ومصر، من حيث الاستفادة من المساعدة الأميركية[٥٤].

٥١- د. حسين زكريا، "الآثار الستراتيجية الإقليمية للتجارب النووية الهندية-الباكستانية" السياسة الدولية، العدد ١٣٣، يونيو ١٩٩٨، ص ٢٥٨.

٥٢- نافع ابراهيم، "سباق الرعب النووي في آسيا، ملاحظات مهمة وتداعيات خطيرة"، جريدة الأهرام، ٢٩ مايو/أيار ١٩٩٨، ص ٣.

٥٣- الرأي العام (الكويتية)، العدد ١١٣٠٧، ٦ يونيو/حزيران ١٩٩٨، ص ١٣ (مقال جورج المصري).

٥٤- Le Monde, 30/5/1998.

كل هذا إضافة إلى التهديدات بمزيد من العقوبات والوعود "بالمكافأة" الاقتصادية والعسكرية، لم يردعوا باكستان التي أعطت الأولوية لأمنها القومي على كل الأمور الأخرى الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. وهكذا بدأت واشنطن عاجزة مجدداً عن السيطرة على الأزمات العالمية وبدت "قيادتها" للعالم تفتقر إلى المصداقية والمقدرة.

هذا العجز هو إحدى ثمار السياسة الانتقائية وازدواجية المعايير التي تتبعها الدول النووية الكبرى وخاصة الولايات المتحدة. فحينما ناد الزعيم الهندي جواهر لآل نهرو في نيسان ١٩٥٤ بالتوصل إلى الاتفاقية للحظر الشامل للتجارب النووية عارضت الولايات المتحدة والدول النووية الأخرى ذلك وفضّلت عليه الاتجاه نحو اتفاقية للحظر الجزئي للتجارب النووية في عام ١٩٦٣ لأن تلك الدول كانت لا تزال في مرحلة صراع الحرب الباردة وتطوير سلاحها النووي، ولم تكن قد توصلت إلى تكنولوجيا التجارب المعملية. وقد تم التوصل إلى هذه المعاهدة عام ١٩٩٦ بعد أن توصلت إلى القدرة على إجراء هذه التجارب معملياً، مما يتيح لها الاستمرار في تطوير سلاحها النووي[٥٥]. وقد رفضت الهند وباكستان الانضمام إلى هذه المعاهدة لاعتبارات عديدة منها أنها لا تخدم إلا مصالح الدول المالكة للأسلحة النووية وأنها تكرّس الوضع النووي القائم الذي يقسم العالم إلى فئتين هما: فئة الذين يملكون السلاح، وهؤلاء الذين لا يملكونه ولأن الدول الكبرى تمتنع عن الالتزام بجدول زمني للتخلص من ترساناتها النووية[٥٦].

وهكذا ساهمت هذه السياسة التمييزية، إضافة إلى اعتبارات أخرى عديدة، في إصرار الهند وباكستان على السعي لحيازة السلاح النووي. واستمرار هذه السياسة الانتقائية لا بد أن يؤدي إلى مزيد من الانتشار النووي في ظل غياب سياسة أميركية فعالة لمنع الانتشار النووي تقتضي تنفيذ التزامات للدفاع عن الدول غير النووية ضد هجوم الدول غير الأطراف في معاهدة منع الانتشار النووي NPT. وقد عبّر عن ذلك مستشار الأمن القومي السابق زبيغنيو بريزنسكي[٥٧]. وعدم توافر ضمانات أمن إيجابية للدول غير النووية قد يساهم في زيادة الانتشار النووي. فالمعروف أن إسلام أباد طالبت بمثل هذه الضمانات في مقابل وقف برنامجها النووي لكن واشنطن رفضت تقديمها كما رفضت

٥٥- د. حماد فوزي - أحمد عادل محمد، "الأبعاد الستراتيجية الدولية للتفجيرات الهندية والباكستانية"، السياسة الدولية، العدد ١٣٣، يونيو ١٩٩٨، ص ٢٦٢.

٥٦- محمود أحمد ابراهيم، "دوافع التحول: أهداف التجارب النووية الهندية والباكستانية"، المصدر نفسه ص ٢٥٢.

٥٧- BRZEZINSKI Z. "Selective Non-Proliferation is Futile", Los Angeles Times, May 18, 1998, P2.

الالتزام بالدفاع عن باكستان إذا تعرضت لهجوم نووي، ما دفع هذه الأخيرة إلى الاعتماد على النفس لحماية الأمن القومي.

وتقف دول النادي النووي الكبرى أمام معضلة مزدوجة: إما الاعتراف للهند وباكستان بحقهما في دخول هذا النادي بغية استيعابهما وحضهما على تطبيق القواعد والأعراف السائدة فيه، الأمر الذي يشكل سابقة قد تغري دولاً عديدة أخرى على السعي للحصول على بطاقة دخول نووية في هذا النادي الذي لم تعد أبوابه موصودة كما في السابق؛ وإما رفض انضمام هذين البلدين إلى محفل الكبار مما يجعلهما في حل من أي التزام دولي لجهة العمل على منع الانتشار النووي.

ومن المعروف أن كوريا الشمالية واليابان تملكان قدرات نووية مؤكدة. وقد التزمت بيونغ يونغ (اتفاق ١٩٩٤ مع واشنطن) على وقف البرنامج النووي العسكري مقابل مساعدات أميركية منها تقديم مفاعل نووي للأغراض السلمية. وبعد التفجيرات الهندية والباكستانية يمكن التساؤل حول مدى استمرار كوريا الشمالية في الالتزام بتعهداتها. كذلك الأمر بالنسبة لليابان التي تتمتع بمظلة نووية أميركية وتلزم نفسها بعدم إنتاج أو امتلاك أسلحة نووية رغم امتلاكها لبرنامج نووي سلمي متطور جداً ولمخزون كبير من البلوتونيوم. هل تستمر طوكيو بالاعتماد على الحماية الأميركية لوقت مستديم وسط سباق التسلح النووي المحتوم في آسيا وفي وجود خلافات مع واشنطن حول أمور اقتصادية كثيرة منها سعر الين الياباني والعجز التجاري الأميركي حيال اليابان واتهام هذه الأخيرة بممارسة سياسة حمائية مخالفة للقوانين التجارية الدولية، وغير ذلك؟ لقد كان موقف اليابان من التفجيرات النووية الهندية والباكستانية سريعاً وحاسماً إذ فرضت عقوبات اقتصادية نووية على البلدين، ما يدل على حساسيتها الخاصة حيال هذا الوضع؛ لا ننسى أن اليابان في تاريخها الآسيوي الطويل، كانت دوماً قوة كبرى تخيف الجيران وتغزو أراضيهم ولم تعتمد يوماً على الآخرين لحماية أمنها.

الانتشار النووي في المثلث الآسيوي ينطوي أيضاً على دلالات هامة في منطقة قريبة منه هي الشرق الأوسط حيث ما تزال إسرائيل تستأثر بالسلاح النووي. وقد فتحت التفجيرات الهندية والباكستانية نقاشاً خطيراً حول مستقبل الردع النووي الإسرائيلي في المنطقة.

٣- مستقبل الردع النووي لإسرائيل

تقوم النظرية الأمنية الإسرائيلية على التفوق العسكري على الدول العربية مجتمعةً في المجال التقليدي، وعلى احتكار السلاح النووي[٥٨] ومنع أي دول عربية، أو إسلامية معادية، من الحصول عليه؛ وتقوم كذلك على الردع المسبق. من هنا ضرب المفاعل النووي العراقي أوزيراك في حزيران ١٩٨١. وتضمن الولايات المتحدة لإسرائيل هذا التفوق، من هنا الضغوط التي مارستها أميركا على دول عربية، مثل مصر وليبيا والجزائر، فكرت فيه إدخال التكنولوجيا النووية لصناعة الكهرباء، والهجمة الشرسة على العراق منذ العام ١٩٩١ والتي لا سابق لها في تاريخ العلاقات الدولية وفي حياة الأمم المتحدة.

ومنذ أن بدأ ذو الفقار علي بوتو الكلام عن "القنبلة النووية الإسلامية" الباكستانية عام ١٩٧٢ اعتبرتها إسرائيل خطراً عليها وراحت تعمل على إعاقة ولادتها[٥٩]، وذلك عبر حضّ الكونغرس الأميركي على اتخاذ العقوبات القاسية بحق إسلام أباد ومؤخراً عبر دعم البرنامج النووي الهندي والتخطيط للتدخل المباشر على طريقة قصف المفاعل العراقي عام ١٩٨١. في حزيران ١٩٩١ قبض رجال "جبهة تحرير جامو وكشيمو" الباكستانية على خمسة من عملاء الموساد كانوا يحاولون التسلل إلى باكستان لتفجير مفاعل كاهوتا[٦٠]. وقد طلبت إسرائيل من الهند القيام بضربة جوية مشتركة للمنشآت النووية الباكستانية إلا أن الهند رفضت، خاصة وأن نواز شريف هدد بحرب شاملة إذا تعرضت هذه المنشآت للهجوم. ونقلت مجلة The Nation الباكستانية أن اثنين من القنابل النووية التي فجرتها الهند كانتا من صنع إسرائيل ونقلتا قبل التفجيرات الهندية بأسبوعين على متن طائرة عسكرية إسرائيلية من طراز س١٣[٦١].

٥٨- حسب تقديرات المخابرات الأميركية فإن بحوزة إسرائيل ٢٠٠ قنبلة نووية على الأقل بما في ذلك قنابل نيوترونية. ولديها وسائل إطلاق برية (صاروخ أريحا) وبحرية (صاروخ غبرائيل). ولم تنضم إسرائيل إلى معاهدة منع الانتشار NPT رغم الجهود المصرية والمطالبة بمنطقة شرق أوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل. والمفارقة أن الدول العربية هي التي تعرضت للضغوط الأميركية في سبيل الانضمام إلى هذه المعاهدة رغم بقاء إسرائيل خارجها.

٥٩- زاك موشيه، "التمرد النووي"، معاريف ١٩٩٨/٦/٢.

٦٠- MELMAN Yossi, **"See from ISRAEL, The Signs Point to a Nuclear Arms Race"** International Herald Tribune, June 10, 1998.

٦١- الحوادث، ١٩٩٨/٦/٥، ص٢٤، "لو موند" (الفرنسية) ١٩٩٨/٥/٢٧.

وتوثيق التعاون مع الهند بدأه ديفيد كيمي رجل الموساد تحت إشراف اريل شارون عندما كان وزيراً للدفاع، أوائل الثمانينات، واستمر إلى اليوم عبر الزيارات المتبادلة للعسكريين والتقنيين ومنهم أبو القنبلة الهندية عبد الكلام الذي زار إسرائيل مرتين في عام ١٩٩٦و١٩٩٧[٦٢]، وبرفقته عدد من العلماء الهنود قبل أن يتوجه أخصائيون نوويون إسرائيليون إلى الهند[٦٣]. وقد اعتبر بنيامين نتنياهو التجارب النووية الباكستانية عملاً جديداً للكتلة الإسلامية يهدف إلى تدمير إسرائيل[٦٤]. ولكن السؤال الذي يطرح نفسه: هل القنبلة الباكستانية إسلامية فعلاً وتشكل بالتالي بداية توازن مع القوة النووية الإسرائيلية؟ أم أن "لا دين لها" كما صرّح نواز شريف نفسه وبالتالي فإن تداعياتها تبقى محصورة في نطاقها الآسيوي الجنوبي؟

عندما أعلن نواز شريف خبر التفجيرات الباكستانية رداً على الهندية اندفعت الجماهير الباكستانية إلى الشوارع تصرخ "الله أكبر"، كذلك فعلت جماهير دول إسلامية أخرى. وعنون عدد من الصحف، في الدول الإسلامية، صفحاته الأولى بالقول: "إنها القنبلة الإسلامية"[٦٥] وقد توجه وزير الخارجية الإيراني كمال خرازي فوراً إلى إسلام أباد النووية لتهنئتها وأعلنت إيران أن هذه القنبلة تحقق توازناً مع القنبلة النووية الإسرائيلية[٦٦]، كذلك أعلنت حركة حماس. والمعروف أن البرنامج النووي الباكستاني تلقى تمويلاً من ثلاث دول عربية (منها السعودية وليبيا) قبل أن ينقطع هذا التمويل لخلاف حول "هوية" القنبلة المستقبلية. ثم إن نواز شريف، في أول خروج له من إسلام أباد بعد التفجيرات النووية، اختار دول الخليج العربي حيث قام بجولة تلقى فيها وعوداً بمساعدات مالية تساعد بلاده على الصمود في وجه العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الولايات المتحدة واليابان[٦٧].

الإسرائيليون من جهتهم أكثروا من الكلام عن التهديد الستراتيجي الجديد المتمثّل بـ"القنبلة الإسلامية" والمخاوف الإسرائيلية لا تنبع من احتمال قيام باكستان بهجوم نووي على إسرائيل ولكن من احتمال نقل التقنية أو السلاح النووي إلى أقطار عربية أو

٦٢- الدستور (الأردنية) ١٩٩٨/٦/٤. ص١، أنظر أيضاً
RODAN Steve, "India, Israel concerned US will stifle ties" Jerusalem Post, May 13,1998, P5.

٦٣- MELMAN Yossi, **"Israel - Iran, La course à l'armement nucléaire est relancée"**, Courrier International No. 399, 25 Juin au 1 Juillet 1998. P42.

٦٤- Ibid.

٦٥- أنظر مثلاً الشرق الأوسط (السعودية)، العدد ٧١٢٢، ٢٩ مايو/أيار ١٩٩٨.

٦٦- السفير، ١٩٩٨/٦/٦، ص ١٩.

٦٧- أنظر الخليج في ٧ و٨ و٩ حزيران ١٩٩٨.

إسلامية معادية لها. ثم إن امتلاك السلاح النووي يشكّل إضعافاً للعامل السيكولوجي في الردع الإسرائيلي الذي يقوم على مقولة "القنبلة في القبو". وقد أبدى بيان الحكومة الإسرائيلية في ١٩٩٨/٦/٢ "القلق من التسلح النووي الإيراني" زاعماً أن الزيارة التي قام بها وزير الخارجية الإيراني كمال خرازي إلى إسلام أباد " تبرر دعوات إسرائيل للمجتمع الدولي لبذل كل الجهود الممكنة لمنع إيران من الحصول على السلاح النووي" ووصل الأمر إلى حد الادعاء بأن "خطر نقل التكنولوجيا النووية إلى إيران يهدد الاستقرار في المنطقة والعالم"[٦٨]. وراح المعلقون الإسرائيليون يكتبون بأن "كورية الشمالية وإيران ستتبعان الخطوة الباكستانية"[٦٩]، وأن "التهديد الإيراني أهم بكثير وبشكل واضح بسبب قربها وقدرتها على الوصول لإسرائيل بشكل ينطوي على خطر أكبر"[٧٠]، وأن التفجيرات النووية "ضربة خطيرة" لمكانة الولايات المتحدة وتمرّد على زعامتها للعالم "وكل ضربة لمكانة الولايات المتحدة تحمل في طياتها تأثيراً فعلياً على قدرة الردع الإسرائيلية"[٧١].

رسمياً، حاولت إسرائيل التكتّم على تعاونها النووي مع الهند. وتم إلغاء الزيارة التي كان مقرراً أن يقوم بها رئيس الأركان امنون شاهاك في أوائل حزيران ١٩٩٨ إلى الهند خشية "أن تفسّر هذه الزيارة في العالمين الإسلامي والعربي على أنها تحدّ لباكستان وما تمثله دينياً"[٧٢]. هذا في الوقت الذي كان رئيس الموساد افرايم هاليفي قد وصل إلى الهند أواخر أيار الماضي لتوثيق العلاقات في المجالات الأمنية والاستخباراتية بين البلدين. وذكرت مصادر إسرائيلية داخلية "أن على إسرائيل أن تجعل من علاقاتها مع الهند في أدنى مستوى وتجعلها سرّية للغاية، حتى لاتجد باكستان في هذه العلاقات مبرراً للتعامل العسكري مع إيران والعراق"[٧٣].

في المقابل تميّزت ردود فعل المراقبين العرب بالانتصار لباكستان واستعداء الهند بسبب تعاونها مع إسرائيل. لكن الحقيقة أن العلاقات العربية–الهندية، الاقتصادية على الأقل، ليست أقل أهمية من العلاقات مع باكستان. يكفي التذكير بالملايين من الرعايا الهنود الذين يعملون في دول الخليج العربي. ثم إن طهران تقيم مع نيودلهي علاقات

٦٨- صحف ١٩٩٨/٦/٣.

٦٩- بن بيشاي رون، "إيران الدولة النووية الثانية"، يديعوت احرونوت، ١٩٩٨/٥/٢٩.

٧٠- شالوم سيلفان (نائب وزير الدفاع الإسرائيلي)، هآرتس، ١٩٩٨/٥/٢٩.

٧١- زاك موشيه، "التمرد النووي"، مصدر سابق.

٧٢- الشرق الأوسط، ١٩٩٨/٦/٤، ص ٣.

٧٣- المصدر نفسه.

دبلوماسية وتبادلات تجارية وأمنية ودفاعية أوثق مما تثيمه مع إسلام أباد[٧٤]. وقد نقلت وكالة الأسوشييتد برس عن الناطق باسم وزارة الخارجية الأميركية جيمس روبن أن سوريا تلقت دعماً خارجياً لتطوير ترسانتها من الأسلحة الكيميائية وذلك من شركات هندية[٧٥]. وعلاقات الهند مع سائر الدول العربية لا تعاني من أي اضطراب رغم تعاونها النووي مع إسرائيل ببادرة من هذه الأخيرة التي تسعى لإضعاف النفوذ العربي في كل مكان ممكن وذلك عبر السعي لإقامة أفضل العلاقات مع العدد الأكبر مع الدول في العالم، من أفريقيا إلى آسيا مروراً بآسيا الوسطى.

الرأي المقابل لما يسمى بـ"القنبلة الإسلامية" يقول بأن "السلاح النووي خلافاً لغيره من الأسلحة لا يمكن نقله من دولة إلى أخرى"[٧٦] لأنه يتطلب قدرات علمية وتكنولوجية لا تملكها الدول العربية كما قال نواز شريف خلال جولته الخليجية في بداية حزيران ١٩٩٨. فالدول العربية تعاني من ضعف يشمل البنى التحتية والتوجهات السياسية والتشرذم والخلافات الحادة بين الدول وداخلها والتبعية السياسية والاقتصادية و... الخ[٧٧] ما يجعلها عاجزة عن الاستفادة من التقنيات النووية، في المدى المنظور أقله. وقد رفضت باكستان بعناد، حتى اليوم، التجاوب مع طلبات دول عربية تزويدها بالخبرة النووية. وكان ذو الفقار علي بوتو قد رفض عرض القذافي بتمويل التطوير النووي الباكستاني مقابل مشاركة باكستان في الخبرات وتحويل القنبلة الإسلامية الباكستانية إلى "قنبلة عربية"[٧٨]، وحتى الآن ليست هناك هناك إشارات تدل على أن باكستان ستتعاون في المجال النووي مع إيران مثلاً. وبالمناسبة فإن علاقات البلدين مرتبكة، في ضوء تصادمهما في أفغانستان. أما الهند فتحتفظ بعلاقات جيدة مع إيران، حيث تشتري منها النفط[٧٩]. لذلك حاول بعض الإسرائيليين ممارسة التهدئة ووضع الحدث في إطاره الآسيوي لأن "إسرائيل ليست ملزمة بتعزيز التعاون الإسلامي عبر إطلاق تصريحات ضد القنبلة الإسلامية، فالحاقز الباكستاني في السباق النووي ليس إسلامياً ولا شرق-أوسطياً وإنما تقع جذوره في الصراع بين الهند وباكستان"[٨٠] وربما

٧٤- MELMAN Yossi. "Israel-Iran ...", op. cit.

٧٥- النهار، ١٩٩٨/٦/٢٦، ص ٢٠.

٧٦- بيريز شيمون، ورد في تقرير عامر عبد المنعم، الشعب (المصرية)، ١٩٩٨/٦/٢، ص ٣.

٧٧- EL HAJJ Aziz. "Une bombe Islamique ne serait d'aucun secours aux arabes", Courrier International, op. cit.

٧٨- ميلمان يوسي، "في ظل ابتسامة بوذا"، هآرتس، ١٩٩٨/٥/١٧.

٧٩- المصدر نفسه.

٨٠- زاك موشيه، "التمرد النووي". مصدر سابق.

يفيد التذكير أن أبي البرنامج النووي الهندي عبد الكلام هو مسلم نذر نفسه لخدمة بلده الهند، التي يحكمها اليوم الحزب الهندوسي القومي المتعصب.

الخوف الإسرائيلي إذن ليس من تهديد باكستاني مباشر ولكنه خوف مما قد يحمله المستقبل من تداعيات. ففي النقاشات العديدة التي جرت في إسرائيل مؤخراً جرى الإفصاح عن رأي، بأن نمط السلوك الباكستاني قد يتغير. وحسب السيناريو الأسوأ ثمة احتمال بأن تشذ باكستان عن سياستها السابقة[٨١]. ذلك أن أهدافاً اقتصادية ومالية أو سياسية أو غيرها قد تدفعها إلى تقديم خبرات تكنولوجية نووية إلى إيران أو غيرها كما سبق للصين وقدمت لها الخبرات نفسها وكما فعل الاتحاد السوفياتي، ثم روسيا، ثم إسرائيل مع الهند. فحتى لو انعدم السبب الديني أو الإيديولوجي، وهو قوي وحاضر فعلاً، فإن أسباباً أخرى عديدة قد تقود إلى تعاون نووي باكستاني مع دول أخرى معادية لإسرائيل. وإن حصل ذلك فإن النظرية الأمنية الإسرائيلية برمتها معرضة للانهيار.

ويقول المراقبون أن اسحق رابين كان قد فكّر في احتمال انتشار السلاح النووي في الشرق الأوسط لذلك سارع للاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية والسير على طريق التسوية معها[٨٢]. كما اتخذت تل أبيب قراراً بالعمل على حيازة القدرة على توجيه الضربة النووية الثانية. وفي هذا المجال تم الاتفاق مع ألمانيا على صناعة غواصتين حديثتين ستتسلم إسرائيل واحدة منهما في نهاية العام ١٩٩٨. وقالت صحيفة "هآرتس" أنه في مطلع العام ١٩٩٩ عندما يدخل سلاح البحرية الإسرائيلي للخدمة الفعلية أول غواصة "دولفين" فإن سباق التسلح في الشرق الأوسط سيتخذ بعداً جديداً[٨٣]. وذلك أنه إذا ما أفلحت القوات العربية في ضرب مفاعل ديونا بصاروخ أرض-أرض وضرب القواعد الجوية فإن إسرائيل يمكنها أن ترد بواسطة صاروخ منطلق من غواصة. وقد تولّت الولايات المتحدة قسطاً وافراً من تكلفة هذه الغواصات، كذلك ألمانيا التي لعبت إسرائيل على شعورها بالذنب من تزويدها العرب بمواد لتطوير أسلحة غير تقليدية[٨٤].

وتقول التقديرات الاستخباراتية الأميركية والإسرائيلية أن إيران ستستطيع إنتاج قنابل نووية خلال خمس إلى سبع سنوات. ولذلك رسمت سيناريوهات حول ما ينبغي على إسرائيل عمله للحيلولة دون امتلاك أي دولة أخرى في المنطقة القدرة النووية. وكانت إسرائيل قد صاغت بعد قصف المفاعل العراقي عام ١٩٨١ ما يسمى بـ"عقيدة

٨١- ميلمان يوسي، "في ظل ابتسامة بوذا"، مصدر سابق.

٨٢- روبنشتاين داني، "القنبلة الإسلامية والفلسطينيون"، هآرتس، ١٩٩٨/٦/١.

٨٣- موس حلمي، "إسرائيل والضربة النووية الثانية" (تقرير)، السفير ١٩٩٨/٦/١٠.

٨٤- المصدر نفسه.

بيغن" القائلة أن إسرائيل لن تسمح لأي دولة في الشرق الأوسط بامتلاك السلاح النووي. وتساعدها الولايات المتحدة في ذلك دون أدنى شك، من هنا اعتقاد المراقبين أنه، عاجلاً أم آجلاً، ستقوم إسرائيل بضربة وقائية ضد المنشآت النووية الإيرانية للحيلولة دون تطوير إيران للسلاح النووي[٨٥].

وبافتراض أنه لا يمكن الحيلولة دون امتلاك إيران، أو غيرها، للسلاح النووي فإن إسرائيل تعمل على امتلاك القدرة على توجيه الضربة الثانية وفي الوقت نفسه على بناء منظومة الصواريخ "حيتس" التي تستطيع اعتراض صواريخ العدو فور انطلاقها. وقد دار جدل واسع في إسرائيل حول جدوى هذه المنظومة الباهظة التكلفة مقارنة بفاعليتها (التي تدور حول الخمسين في المئة)[٨٦] قبل أن يتم إقرار بنائها ونصبها في غضون السنوات القليلة المقبلة بالتوازي مع العمل على تطويرها باتجاه زيادة قدرتها وفاعليتها.

كذلك جرى جدل في إسرائيل غداة التفجيرات الهندية عما إذا كانت يجب كشف القدرات النووية[٨٧]. فالهند، زميلة إسرائيل في نادي "القنبلة في القبو"، كشفت عن قدراتها النووية بعد تردد طويل. وإذا فعلت إسرائيل ذلك فإن ردود الفعل الدولية ستكون أقل حدّة وأكثر تفهماً بعدما فعلت الهند وباكستان. ثم إنه إذا كشفت إسرائيل قدراتها التدميرية التي لا يمكن لبلدان، مثل إيران، احتمالها، وإذا ما برهنت على أن بإمكانها القضاء على قسم كبير جداً من سكان العراق وإيران وبطريقة تعرض الأنظمة الحاكمة هناك للخطر، فإنها سوف تسترد لنفسها قدرة الردع[٨٨]. والمعارضون لهذا الخيار يقولون أن خطورته تتمثل في أن أقطاراً عربية مجاورة أبرمت اتفاقيات سلام مع إسرائيل، وكذلك أميركا، سوف يستخدمون إقرار إسرائيل العلني لإجبارها على التخلي عن قدراتها النووية. أما الدول المتطرفة فسوف تستغل الخطوة الإسرائيلية لتبرير زيادة مشاريعها النووية والتسلح بالصواريخ. والنتيجة أنه بعد وقت غير طويل، ستجد إسرائيل نفسها أمام أخطار أكبر لن تكون قادرة على ردعها بطريقة فعالة[٨٩].

والمعروف أن إسرائيل سبق لها وفكرت باللجوء إلى السلاح النووي، وكان ذلك خلال حرب يوم الغفران في تشرين الأول ١٩٧٣. وقد أشارت التقديرات الأجنبية إلى

٨٥- المصدر نفسه.

٨٦- بادهشور روبين، "سهم (حيتس) نحو الهدف الخاطئ" ، هآرتس، ١٩٩٨/٦/١.

٨٧- بن يشاي رون، "هل يجب كشف القدرة النووية؟"، يديعوت احرونوت، ١٩٩٨/٥/١٥.

٨٨- المصدر نفسه.

٨٩- المصدر نفسه.

أنه بعدما أدركت إسرائيل أن المدرعات السورية تغطي جنوب مرتفعات الجولان وربما ستنزل إلى شواطئ بحيرة طبريا أمر وزير الدفاع آنذاك، موشيه دايان، بالتحضير لإطلاق صواريخ أريحا التكتيكية وتزويدها برؤوس نووية. كذلك في العام ١٩٩١، بمناسبة حرب الخليج الثانية، وفي شباط ١٩٩٨، بمناسبة حرب الخليج الثالثة التي لم تندلع (أزمة انتراكس بين واشنطن وبغداد) جرى الحديث عن إمكانية لجوء إسرائيل إلى الخيار النووي[٩٠].

إن استمرار إسرائيل في احتكار القدرة النووية في الشرق الأوسط يجعلها قادرة على إملاء شروطها السياسية في التفاوض مع العرب، الأمر الذي يدفع المفاوضات إلى المأزق. وحتى الاتفاقات التي تتم على أرضية تفوق إسرائيلي مطلق فإنها اتفاقات لا تملك مقومات الديمومة. وهذا ما حدى بباحثين غربيين، وأميركيين تحديداً، إلى تأييد الرأي القائل بأن انتشار الأسلحة النووية في الشرق الأوسط قد يكون مفتاحاً مهماً لتحقيق السلام في المنطقة[٩١]، لأنه يعيد إليها التوازن المفقود الضروري لأية تسوية عادلة مستديمة.

وربما يكون تحليل محمد حسنين هيكل القائل بأن إسرائيل شنت حروبها على مصر، خاصة في عامي ١٩٥٦و١٩٦٧، لمنعها من حيازة السلاح النووي[٩٢]، فيه بعض من المبالغة، ولكن من المؤكد أن الدولة العبرية لن تتردد في اللجوء إلى كل الوسائل، بما فيها الهجوم العسكري، لمنع الدول العربية من تحقيق التوازن النووي معها. لكن الحالة الباكستانية تسلط الضوء على حقيقة أن الدول التي تسعى لحيازة مثل هذا السلاح، أو غيره من أسلحة الدمار الشامل، لن تثنيها كل أنواع العقبات والصعاب في زمن العولمة والتنافس العالمي المحتدم.

****

٩٠- المصدر نفسه.

٩١- For Example: Bruce Bueno de Mesquita & William Riker. "An Assessment of The Merits of Selective Nuclear Proliferation", Journal of Conflict Resolution, No.26, June 1982; Shai Feldman. "A Nuclear Middle East", Survival, No.23, May-June 1981; Stephen Rosen. "A Stable System of Mutual Deterrence in The Arab-Israeli Conflict", American Political Science Review, No.71, December 1977.

٩٢- أنظر "النهار" ١٩٩٨/٦/٢٩.

صبيحة التفجيرات النووية الباكستانية، رداً على الهندية، كتبت افتتاحية "لوموند" الفرنسية تقول[٩٣]:

من الآن وصاعداً لن تكون الذرة حكراً على بعض الكبار العقلاء. لقد أصبحوا سبعة ومن ثم عشرة في الغد أو خمسة عشر أو أكثر. النتيجة الأولى: فشل جهود نزع السلاح خلال ثلاثين عاماً. معاهدة حظر التجارب النووية ولدت ميتة. غداً ستلجأ هذه الدولة أو تلك، لسبب أو لحجة ما، إلى التسلح بالذرة. أهلاً وسهلاً بها في القرن الحادي والعشرين. مفهوم "النادي النووي" نفسه يجب مراجعته. هو نفسه أعطى ولادة القنبلتين النوويتين للهند وباكستان (...) لا فائدة بعد اليوم لهذه "النوستالجيا" لعصر الردع النووي الذهبي. من الآن وصاعداً هل سيكون العالم متعدد القطبية أقل خطراً من الثنائي القطبية السابق أو الأحادي الحالي؟ يجب على العالم مواجهة الحقائق الجديدة بعين ثاقبة وبوعي وإدراك.

من هذه الحقائق أن السلاح النووي سيصبح مبتذلاً إلى حدٍ كبير وربما يتخطاه احتدام السباق العالمي على التسلح نحو أنواع جديدة متجددة من الأسلحة: ما يسميه ألفن توفلر بأسلحة الجيل الثالث[٩٤]، أو ربما أنواع أكثر فتكاً ورعباً كالأسلحة الميكروبية أو الزلزالية أو البسيكوتروبية وغيرها[٩٥] التي بدأت مختبرات البحث الأميركية العمل على اكتشافها. وإذا حدث ذلك فسوف يخيب توقع الملك الحسن الثاني الذي قال يوماً: "إذا ملكت ثلاثون دولة القنبلة النووية، من بين دول الأمم المتحدة، فإن الآخرين يمكن أن يناموا مطمئنين"[٩٦].

٩٣- Le Monde, 30/5/1998.

٩٤- TOFFLER Alvin & Haïdi, **"Guerre et Contre Geurre"**, éd. Fayard. Paris 1994.

٩٥- POUTKO Boris, **"Les Nouvelles Armes de la Fin du Monde"**, éd. Du Rocher. Paris 1996.

٩٦- أنظر كوثراني وجيه. "باكستان - الهند على خطى "الكبار" المؤسسين". السفير ١٣/٦/١٩٩٨، ص٢٣.

محاولات الحد من الأسلحة الذرية في الستينات والسبعينات

تشرين الأول ١٩٦٢: أزمة الصواريخ الكوبية.
تموز ١٩٦٣: معاهدة موسكو التي "تحظر التجارب النووية في الفضاء وتحت أعماق البحار".
كانون الثاني ١٩٦٧: ستون دولة توقع اتفاقاً حول الاستخدام السلمي للفضاء.
شباط ١٩٦٧: معاهدة تلاتيلوكلو التي تمنع على دول أميركا اللاتينية الواقعة جنوبي مدار السرطان صناعة أو حيازة أسلحة ذرية.
تموز ١٩٦٨: معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية NPT (تدخل حيّز التطبيق في آذار ١٩٧٠).
تشرين الثاني ١٩٧١: معاهدة خلو أعماق المحيطات من الذرة.
أيار ١٩٧٢: اتفاق سالت١ حول تحديد الأسلحة الستراتيجية.
حزيران ١٩٧٩: اتفاق سالت٢ حول تحديد جديد للأسلحة الستراتيجية. هذه الاتفاق لن يوقعه مجلس الشيوخ الأميركي.

عشر سنوات من نزع السلاح

تشرين الثاني ١٩٨٥: لقاء ريغان-غورباتشيف في جنيف.
نيسان ١٩٨٦: حادثة التسرب النووي في تشيرنوبيل.
تشرين الأول ١٩٨٥: لقاء ريغان-غورباتشيف في ريقجافيك.
كانون الأول ١٩٨٧: توقيع معاهدة، في جنيف، بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة، تفرض تدميراً للصواريخ المتوسطة وتحديداً الصواريخ الأوروبية المسماة "الخيار صفر - مضاعف".
تشرين الثاني ١٩٩٠: توقيع اتفاق بين حلف الأطلسي ووارسو حول الجزء المتعلق بالترسانات التقليدية.
تموز ١٩٩١: حلف وارسو يحل نفسه.
تموز ١٩٩١: التوقيع على اتفاق، في موسكو، بين غورباتشيف وبوش (ستارت١) يفرض تحديداً بنسبة ٢٥ إلى ٣٠ بالمئة لترسانات البلدين الستراتيجية.
أيلول ١٩٩١: اتفاق أميركي-سوفياتي حول تدمير الأسلحة النووية قصيرة المدى.

تموز ١٩٩٢: اتفاق أميركي-روسي في واشنطن حول تخفيض أسلحة البلدين النووية بنسبة الثلثين.
كانون الثاني ١٩٩٣: توقيع معاهدة ستارت٢ بين روسيا والولايات المتحدة حول تدمير الصواريخ الستراتيجية المتمركزة في الأرض وذلك في مهلة أقصاها العام ٢٠٠٣ (لم يصدّق عليها الدوما الروسي ولا الكونغرس الأميركي حتى الآن).
كانون الثاني ١٩٩٣: اتفاق باريس لمنع إنتاج واستخدام الأسلحة الكيمائية.
أيار ١٩٩٣: الرئيس كلينتون يتخلى عن برنامج "حرب النجوم".
كانون الثاني ١٩٩٤: الاتفاق متعدد-الطرف حول تفكيك الترسانة النووية الأوكرانية.
نيسان ١٩٩٥: كازاخستان تبدأ بتدمير قواعد صواريخها الباليستية.
المصدر: Le Monde Dossiers et Documents, No. 234, Juillet-Août 1995, P. 2.

كرونولوجيا

٢ كانون الأول ١٩٩٧: الرئيس الباكستاني فاروق ليغاري يستقيل تحت ضغط الجيش بعد صراع مع رئيس وزرائه نواز شريف.
١٥ آذار ١٩٩٨: بعد فوز حزب القوميين الهندوس (باهارتيا جاناتا) في الانتخابات التشريعية قام زعيم اليمين المتشدد اتال بيهاري فاجباي بتشكيل الحكومة الهندية الجديدة.
٥ أيار ١٩٩٨: وزير الدفاع الهندي جورج فرنانديز يعلن: "التهديد المضمر الصيني أكبر من التهديد الباكستاني".
٦ نيسان ١٩٩٨: تجريب صاروخ باكستاني أرض-أرض (غوري) مداه ١٥٠٠ كلم يمكن له تهديد معظم المدن الهندية.
١١ أيار ١٩٩٨: نيودلهي تقوم بتفجيرات نووية ثلاثة تحت الأرض.
١٣ أيار ١٩٩٨: تفجيران نوويان هنديان جديدان في صحراء راجاستان.
٢٨ أيار ١٩٩٨: باكستان تقوم بخمس تجارب نووية في صحراء بالوشيستان.
٣٠ أيار ١٩٩٨: إسلام أباد تقوم بتجربة نووية جديدة (بهدف إعلان التفوق العددي على الهند التي قامت بخمس تجارب).

القوى النووية في العالم

	عدد التجارب النووية	عدد المفاعلات النووية	مدى الصواريخ (بالكيلومتر)
الولايات المتحدة	١٠٣٢	١١٨٦	١٣٠٠٠
المملكة المتحدة	٤٥	٦٤	١٢٠٠٠
فرنسا	٢١٠	١٢٤	٦٠٠٠
روسيا	٧١٥	١٣٩٥	١١٠٠٠
الصين	٤٥	٧٩	٨٠٠٠
الهند	٥	٦٥	٢٥٠٠
باكستان	٥	١٥-٢٥	١٥٠٠
إسرائيل	-	١٠٠	١٥٠٠

Source: Le Monde 30/5/1998.

ترسانة الأسلحة النووية في العالم[١]
(وسائل معلنة)

الدولة	إجمالي رؤوس العمليات الحربية	مقذوفات القواعد الأرضية	مقذوفات الغواصات	مقذوفات القاذفات الجوية	مقذوفات غير ستراتيجية
روسيا الاتحادية	١٠٢٤٠	٤٨١٠[٢]	١٨٢٤	٨٠٦	٢٨٠٠[٣]
الولايات المتحدة	٨٤٢٠[٤]	٢٠٠٠	٣٤٥٦	١٨٠٠	٩٧٠
فرنسا	٤٥٠	٤٦	٣٤٨	٢٠	–
الصين	٤٠٠	١١٣	١٢	١٥٠	١٢٥
بريطانيا	٢٦٠	–	١٦٠	١٠٠	–
إسرائيل	٧٠-١٢٥	أريحا١ أريحا٢	–	–	–
الهند	حتى ٧٤	أجن-بيرتيفن	–	–	–
باكستان	حتى ١٠[٢]	حتفا١-حتفا٢ ٢-١١ الصين	–	–	–

(١)- بحد أقصى عشرة.

(٢)- تتضمن ١٢٠٠ (ABMS)، (SAMS).

(٣)- بالإضافة إلى عدد ١٢٠٠٠ أخرى من المحتمل أن يكونوا في الاحتياط أو في انتظار الفك.

(٤)- تتضمن قطع الغيار فضلاً عن ٢٣٠٠ رأس حربي في الحالة الاحتياطية.

المرجع: السياسة الدولية العدد ١٣٣، يوليو ١٩٩٨، ص ٢٤٨ نقلاً عن النيوزويك (الأسبوعية) عدد ٢٥ أيار ١٩٩٨ ص ١٨.

Cette liste devrait s'étendre au cours de la première guerre mondiale pour ne laisser dans la liste que les articles de mode, les objets d'art et les jouets.

De plus de la détermination de la destination ennemie, d'après la conception classique et les articles 30 et 33 de la déclaration de Londres, il résulte que la contrebande relative est reconnue dans la direction des marchandises vers le territoire ennemi, et dans la preuve de leur emploi par les forces armées ou les administrations de l'état ennemi.

Un autre problème se pose quant à la contrebande absolue ou relative: c'est la théorie du voyage continu ou de la continuité du voyage d'après laquelle les marchandises de contrebande peuvent être saisies dans leur voyage entre deux ports neutres si leur destination finale est:

- pour la contrebande absolue, le territoire ennemi.
- pour la contrebande relative: l'usage des produits par les pouvoirs publics ou forces armées de l'ennemi.

D'après cette conception, le navire neutre chargé de contrebande de guerre à destination de l'ennemi, mais faisant escale dans un port neutre, est sujet à capture dès son départ car on considère que l'escale neutre intermédiaire n'est qu'un simple incident de route et que le voyage forme un tout contenu à but ennemi.

Cette théorie a été étendue aux transports de contrebande conditionnelle (relative) par toutes les puissances belligérantes dès le début de la guerre en 1914.

Enfin, la théorie de l'infection hostile permet aux belligérants de saisir des marchandises n'ayant pas le caractère de contrebande, mais appartenant au même propriétaire possédant ce caractère et voyageant sur le même navire.

même déclaration a énoncé: "la marchandise neutre, à l'exception de la contrebande de guerre n'est pas saisissable sous pavillon ennemi".

La contrebande de guerre comprend traditionnellement deux formes de contrebandes: l'absolue et la relative.

Il faut ici rappeler que chaque étape détermine ce qui est contrebande de guerre, mais cette compétence exclusive de l'état n'est pas discressionnaire.

b-Formes de contrebandes de guerre

- La contrebande absolue.

Elle est confiscable dès qu'elle est destinée au territoire de l'ennemi, ce qu'on a appelé destination de direction. Elle ne comprenait que les armes, les munitions, et le matériel de guerre. L'article 22 et 7 de la déclaration de Londres a ajouté les chevaux et bêtes de somme en raison de leur utilisation pour la cavalerie, l'artillerie et les transports militaires.

Aussi la conception classique consacrée par les articles 30 et 33 de la déclaration de Londres a-t-elle déterminée: "destination hostile pour la contrebande absolue"; la simple direction géographique des marchandises vers le territoire ennemi (ou occupé par l'ennemi).

- La contrebande relative.

Ou conditionnelle ou occasionnelle ou accidentelle ou par analogie, est confiscable seulement si elle est destinée à l'usage des forces armées ou des administrations de l'état ennemi (ce qu'on a appelé "destination d'emploi").

La determination des objets de contrebande relative est effectuée de manière unilatérale par chaque belligérant, mais, en général, elle se ramène aux articles suivants: les vivres, le charbon, les métaux précieux, le coton, le caoutchouc...

2- L'impartialité

A- Définition

L'état neutre ne doit pas prendre partie entre les belligérants.

Il doit aussi observer une stricte de traitement envers tous les belligérants. C'est pour cette raison qu'on lui refuse le droit de conclure des alliances tant offensives que défensives, afin de lui éviter des engagements aventureux susceptible de compromettre son indépendance.

Ainsi, au terme de l'impartialité, la neutralité bienveillante n'est pas admise, car les actes de bienveillance envers l'un des adversaires sont des actes de malveillance envers l'autre.

B- Contenu de l'impartialité

Interdiction de contrebande de guerre.

L'état neutre ne peut avantager, dans le domaine commercial, l'un ou l'autre des belligérants, mais cette interdiction ne joue que la contrebande de guerre et s'exprime ainsi "le pavillon neutre couvre la marchandise ennemie, à l'exception de la guerre" (déclaration de Paris de 1865, article 2).

De même, l'article 3 de la déclaration de Paris de 1856, stipule que: "la marchandise neutre, à l'exception de la contrebande de guerre, n'est pas saisissable sous pavillon ennemi".

Mais que faut-il entendre par contrebande de guerre?

a- Définition de la contrebande de guerre

Elle désigne les marchandises que, tout en raison de leur nature que de leur destination, un neutre ne peut transporter ou expédier à un belligérant sans violer les devoirs de la neutralité et s'exposer à leur saisie et à leur confiscation. C'est pourquoi l'article 3 de la

ennemie en carburant ou charbon). Cette distinction donnée par la théorie traditionnelle n'a aujourd'hui qu'un intérêt didactique: les états belligérants traitent de la même manière les deux cas d'assistance hostile.

b- L'assistance hostile indirecte

Est le transport occasionnel de personnes pour le compte de l'ennemi. Le problème est évident s'il s'agit de transport des militaires, exemple: le transport des réservistes au début de la guerre de 1870 (des réservistes allemands furent rapatriés par des navires anglais et américains).

B- Prêts et crédits aux belligérants

Selon le droit classique de la neutralité (convention V, article 7), l'état neutre n'est pas tenu juridiquement d'interdire l'exportation ou le transit pour le compte de l'un ou de l'autre des belligérants, des munitions et en général de tout ce qui peut être utile à une armée ou à une flotte maritime ou aérienne.

Ainsi, l'article 18 précise que les fournitures faites, ou les emprunts consentis, à l'un des belligérants à partir d'un pays neutre, ne seront pas considérés comme "actes soumis en faveur d'un des belligérants". Mais il est possible et toujours loisible aux états neutres d'adopter une réglementation prohibant purement et simplement les prêts et ouvertures des crédits aux belligérants.

Tels sont les interdits qui s'imposent à tout état neutre à l'égard des états belligérants.

Il est une deuxième attitude dont on lui fait obligation qui est l'impartialité de l'état neutre dans le conflit qui oppose les belligérants. Nous allons d'abord donner la définition de cette impartialité, puis nous parlerons de son contenu.

Il est interdit à l'état neutre de lever des troupes pour combattre aux côtés de l'un des belligérants, ni d'ouvrir des bureaux d'enrôlement sur son propre territoire, article 4; cela quand il s'agit d'une guerre terrestre. Si un individu passe les frontières de l'état neutre et s'engage dans une armée étrangère, il ne fera pas manquement à la neutralité. Mais si une division entière d'un état vient avec l'autorisation de l'état combattre aux côtés d'une belligérante, il y a dans ce cas atteinte à la neutralité (article 5 convention de La Haye 1907) exemple: la division Espagnole aux côtés de l'Allemagne contre l'URSS.

Cette abstention se traduit dans la guerre maritime par certaines règles: règles de Washington particulières, dites l'interdiction de fournir des navires de guerre à un belligérant, le gouvernement neutre est tenu d'agir en toute diligence pour empêcher dans sa juridiction la mise en état de prendre l'équipement ou l'armement de tout navire à un état belligérant. Pour ne pas permettre l'utilisation de ses ports, et enfin pour empêcher toute violation de ses obligations par des personnes se trouvant sous sa juridiction.

L'état neutre doit également s'abstenir d'une assistance hostile indirecte et directe.

On entend par assistance hostile la fourniture ou la prestation à un belligérant de services incompatibles avec la neutralité, qui ne se confondent ni avec la violation d'une blocus ni avec le transport de contrebande de guerre.

a- L'assistance hostile directe

Apparaît dans une entrée de navires dans les hostilités (participation directe aux hostilités, acceptation du contrôle de l'ennemi, services spécifiques rendus à l'ennemi, tels que les services de renseignement ou de ravitaillement de la marine

d'Angerie) utilisé par le Portugal et par les Etats Unis à l'égard des navires Allemands au cours de la première guerre mondiale.

2- Liberté de relations économiques et commerciales entre les états neutres et les états belligérants

Les états neutres et les états belligérants peuvent exercer de libres relations économiques ou commerciales ou autres entre eux à condition que ces relations ne franchissent pas la neutralité ou fassent apparaître des relations illicites qui peuvent être la base des opérations militaires dans l'avenir. Par exemple, ils peuvent exporter des marchandises qui ne sont pas des marchandises interdites par le droit de neutralité et ne peuvent pas échanger des marchandises de contrebande de guerre.

L'état neutre, ne peut pas non plus donner à l'état belligérant des matériaux de guerre, comme des armes et des munitions que celui-ci utiliserait dans les opérations militaires.

Tels sont les droits de l'état neutre qui doivent être respectés par l'état belligérant. Voyons à présent les devoirs exigés de l'état neutre.

II- Les devoirs de l'état neutre

Ils sont au nombre de deux qui sont importants, à savoir: l'impartialité et l'abstention de toute participation aux hostilités.

1- Abstention

A- Abstention de toute participation directe ou indirecte aux hostilités

Cette abstention tend à interdire à l'état neutre toute aide accordée à l'un ou l'autre des belligérants soit directement par lui, soit indirectement par des particuliers.

Cette interdiction s'applique sous trois réserves: il doit s'agir d'eau territoriale, l'état neutre doit avoir protesté contre la présence de navires belligérant et il doit s'agir enfin d'une eau neutre.

Mais l'état neutre devra, après la guerre, libérer les navires capturés et l'équipage qu'il aura interné.

La convention de La Haye de 1907 a réglementé le séjour en territoire neutre des navires belligérants (navires de guerre).

En principe, l'état neutre a un pouvoir discrétionnaire: il peut à son gré admettre ou interdire l'entrée des navires dans ses eaux, dans ses ports et ses rades. S'il accepte, ce séjour est limité à 24 heures, à défaut de cela, c'est à dire au cas où un navire de guerre belligérant prolongerait son séjour au delà du délai qui lui a été assigné par l'état local, celui-ci est en droit de posséder au désarmement du navire et à l'internement de l'équipage.

De même, il est interdit aux navires de guerre d'utiliser les ports neutres comme bases d'opérations. Quant à la réparation en port neutre de navires belligérants, elle ne doit pourvoir qu'à la sécurité de la navigabilité du navire et non accroître sa force militaire.

De plus, l'état neutre doit fournir du combustible (charbon, mazout) aux navires de guerre belligérants en quantités suffisantes pour regagner leur port national le plus proche, mais cela ne doit pas avoir lieu avant trois mois, car en répétant leur approvisionnement à court délai dans les eaux neutres, les belligérants donneraient au territoire neutre le caractère d'une base d'opération et cela leur est interdit par le statut de neutre.

Enfin, cette même convention de 1907, a réglementé aussi le séjour des navires de commerce des belligérants.

Cette réglementation est basée sur deux principes:

- la liberté d'accès et de séjour de tout navire en tout pays, sauf pour les navires marchands armés, capturés et ramenés à titre de prises.
- l'exercice éventuel, par l'état neutre, de sa compétence de réquisition en vue d'un usage public et moyennant indemnité (droit

et la mer territoriale jusqu'à 12 miles marins. Si l'inviolabilité de ce territoire n'est pas respectée par un belligérant, il est permis à l'état neutre d'interner les troupes qui passent sur ce territoire. Ainsi, l'internement par la Suisse de corps Boubaki en 1871 (Bourbaki). L'état neutre a droit également de la part des belligérants, au respect des personnes et des biens de ses ressortissants à l'étranger.

A ce principe de respect des personnes et des biens ressortissants, existe cependant des exceptions:

- le citoyen d'un état neutre en territoire belligérant n'est pas exempt des risques inhérents, aux opérations militaires, et peut se voir contraint à des restrictions limitatives de sa liberté d'action.
- l'état neutre a aussi le droit d'interdir le survol de son sol et d'interdir les hostilités dans ses eaux neutres.

A- Interdiction du survol du territoire neutre

L'état neutre interdit le survol de son territoire aux aéronefs civils et militaires, ressortissant aux puissances belligérantes, avec comme sanctions l'internement des contrevenants, par exemple: la Suisse entre 1939 et 1945 a interné 203 aviateurs et 26 avions belligérants qui avaient violé son espace aérien. De même les états belligérants ont accepté d'indemniser les dommages causés aux personnes et aux biens neutres par leur aviateurs.

B- L'interdiction des hostilités dans les eaux neutres

Cette interdiction est très large, formulée par les articles 1 et 2 de la convention XIII de La Haye de 1907. Elle tend à interdire l'accomplissement d'actes de belligérance dans les eaux territoriales des états neutres. De plus, a été définie l'interdiction d'exercer le droit de prise (action d'arrêter les navires) dans les eaux territoriales neutres.

Par là, la neutralisation est un régime applicable à certains territoires ou parties de territoire et non à un état, son but est l'interdiction d'y prendre des mesures militaires telles que l'entretien de troupes ou l'établissement de bases militaires, navales, aériennes...

B- Tandis que par neutralité, il faut entendre: un état de droit défini par un ensemble de droits d'obligations et non pas une simple expression de fait momentanée comme c'est le cas pour le neutralisme par lequel un état n'entend pas se lier à un groupe de puissances soit en vertu d'un instrument juridique formel, soit du fait de l'analogie du comportement politique.

Nous avons relevé les caractéristiques de la neutralité, nous allons maintenant dans une deuxième partie, traiter du contenu de la neutralité.

D'où les deux sections:

I- Droit de l'état neutre.

II- Devoirs de l'état neutre.

Deuxième partie:
Contenu de la neutralité

I- Droit de l'état neutre

L'état neutre, lors d'une guerre qui a lieu entre deux ou plusieurs états belligérants, se réclame de droits intouchables face à ces états belligérants, à savoir: l'inviolabilité de son propre territoire et la liberté de ses relations économiques avec les états belligérants.

1- L'inviolabilité du territoire neutre

En principe, le territoire de l'état neutre est inviolable. Le territoire d'un état est formé de la terre et de l'air surplombant le sol

C- La neutralité garantie

Elle consiste en ce qu'un état étranger tenu déjà à l'obligation passive de respect de la neutralité, de l'inviolabilité et de l'indépendance d'un état neutre, s'engage par un traité, à garantir la neutralité de l'état intéressé. Cela veut dire qu'il intervient par la force aux besoins pour rétablir son statut au cas où celui-ci serait violé.

L'état garant s'est créé ainsi une obligation d'assistance au cas où il y a atteinte à la neutralité de l'état intéressé et à son indépendance.

Après l'énonciation des formes de la neutralité, nous allons traiter les caractères de la neutralité.

2- Caractères de la neutralité

Le régime de la neutralité se caractérise par les points suivants:

A- La neutralité, qu'elle soit permanente ou occasionnele, bienveillante ou autre, s'applique à des états et non à de simples territoires, soumis au régime de la neutralisation.

C'est ainsi qu'Anzilotti, auteur éminent du droit international, a lié les deux mots en parlant d'états neutralisés. Il existe pourtant des conventions garantissant la neutralité d'un territoire appartenant à un état qui, lui, n'est pas nécessairement neutre.

Ainsi, l'article 3 de la convention du 18 Décembre 1923 déclare textuellement que: "la zone d'étranger est placée sous le régime de la neutralité perpétuelle".

De même, dans le passé, la ville de Cracovie fut soumise de neutralité perpétuelle, et de même, le territoire de Moresnet.

On est ici en présence d'un statut de neutralisation plutôt que d'un régime de neutralité perpétuelle, car il s'agit dans le premier cas d'une ville, et dans le second cas d'un territoire et non d'un état.

participation aux hostilité, et cette déclaration unilatérale de volonté est de compétence discrétionnaire selon le droit classique.

c- La distinction entre la neutralité permanente et la neutralité occasionnelle

Le premier point est que la neutralité permanente est un acte juridique précis: soit à la suite d'un traité, soit par une décision unilatérale de nature constitutionnelle, tandis que la neutralité occasionnelle est un acte politique; c'est la décision d'un état de ne pas participer à des hostilités.

Le second point qui est aussi important, est que le gouvernement de l'état en neutralité permanente est investi d'un statut plus délicat dans l'application, et plus limitatif de ces compétences, car il les grève dans leur utilisation journaliste et dans tous les domaines de ses activités.

Tandis que le gouvernement en neutralité occasionnelle n'est investi des obligations et prérogatives de la neutralité que par une expression limitative de volonté explicite ou implicite, sa déclaration de neutralité est un acte-condition qui déclenche l'application d'un statut déterminé.

Après le passage en revue des formes de la neutralité permanente et occasionnelle, je vais traiter la neutralité bienveillante et la neutralité garantie.

B- La neutralité bienveillante

On entend par neutralité bienveillante, celle où un état, sans participer aux opérations de guerre, apporte à l'un des belligérants son appui idéologique et économique et dans certaines limites, ou dans le même ordre d'idée, quand un état fait tout pour aider l'un des antagonistes, sauf la guerre, il s'agit dans ce cas de la neutralité "qualifiée" ou "active".

Nous allons insister sur la distinction entre la neutralité permanente et la neutralité occasionnelle, les formes, et puis on parlera de ses caractères.

1- Formes de la neutralité

A- La neutralité permanente et la neutralité occasionnelle et la distinction existante entre ces deux formes

a- La neutralité permanente

C'est la situation d'un état, qui, à la suite d'un traité d'une déclaraton d'un acte unilatéral, se proclame neutre en permanence vis à vis de tout conflit armé, et par conséquent, refuse pour toujours de devenir un théatre d'hostilités.

Cet état s'abstient aussi de toute activité en tout temps susceptible de l'impliquer dans un conflit armé. En d'autres termes, sa neutralité résulte d'un statut particulier envisagé avant que n'ait commencée aucune opération militaire, telle la Suisse, la Belgique et le Luxembourg comme dit ci-dessus.

Le but de la neutralité permanente est de mettre un état, sa population et le territoire qu'elle occupe, à l'abri des éventualités d'une lutte armée. Ainsi, le gouvernement de l'état neutre voit son indépendance garantie contre ces éventualités, et le peuple y voit sa sécurité.

b- La neutralité occasionnelle ou volontaire

C'est la situation d'un état qui manifeste volontairement le désir de ne pas participer à des hostilités intéressant d'autres états. Son statut s'est élaboré coutumièrement.

En d'autres termes, c'est la situation d'un état lors de l'existence d'une guerre déterminée, qui déclare son abstention de toute

Mais la Belgique reprendra unilatéralement une politique de neutralité en 1936, qui fut violée une nouvelle fois, par les Allemands le 10 Mai 1940, en conséquences de quoi en 1945, la Belgique a renoncé à sa neutralité.

- **Luxembourg**

Enfin, la neutralité du Luxembourg fut établie par le traité de Londres du 11 Mai 1867 par lequel se retirèrent les troupes prussiennes qui s'y étaient installées dans le temps pour le défendre. Cette neutralité du Luxembourg a été violée aussi comme celle de la Belgique par les troupes Allemandes en 1914 et elle fut abrogée par le traité de Versailles, article 40, en 1919. Aussi le Luxembourg fut il admit comme membre de la S.D.N. le 16 Décembre 1920, et cela après l'abrogation de sa neutralité. Ensuite, et de nouveau, la neutralité reproclamée a été violée par l'Allemagne en 1940, le Grand-Duch.

Le Luxembourg Lors de la révision constitutionnelle du 28 Avril 1948 a supprimé ce statut totalement de son droit public interne. Cependant, il reste soumis à certaines conventions comme la convention douanière du 5 Septembre 1944 avec la Belgique et les Pays-Bas (Bénélux) et il est dès l'origine membre des Nations Unies. Il est aussi membre des communautés européennes dont la cour de justice a son siège dans sa capitale.

Après cette présentation de l'origine de la neutralité, nous allons étudier, dans la seconde section, les formes et les caractères de la neutralité.

II- Formes et caractères de la neutralité

La neutralité offre plusieurs formes, à savoir: la neutralité permanente et la neutralité occasionnelle, la neutralité bienveillante et la neutralité garantie.

Ces neutralités ont été ainsi instituées par des actes unilatéraux d'ordre interne.

b- L'origine conventionnelle

Elle est établie normalement par un traité entre plusieurs états, seules les revendications de caractère conventionnel offrent une possibilité authentique de neutralité permanente.

Ce traité peut être conclu entre deux ou plusieurs états qui décident qu'un tel état est neutre et va demeurer neutre lors d'une guerre, et ne doit participer ni de loin, ni de près, aux hostilités, et ne doit aider aucun des belligérants.

Parmis les états qui se recommandent de la neutralité d'origine conventionnelle,il y a la Suisse en 1815 qui est la seule à s'en réclamer, encore aujourd'hui, la Belgique de 1831 à 1919, le Luxembourg de 1867 à 1919.

- **Suisse**

Le statut de la neutralité Suisse résulte de l'article 435 du traité de Versailles et du traité de Saint-Germain (article 375). Elle résulte aussi des déclarations de 20 Mars et 20 Avril 1815. Depuis, les puissances étrangères reconnaissent la neutralité, l'inviolabilité et l'indépendance de la Suisse.

Nous pouvons ajouter que la neutralité suisse est aussi appelée une "neutralité garantie" car elle met à la charge des puissances signataires des traités de Vienne, une obligation d'assistance dans le cas où un état porterait atteinte à l'indépendance Suisse.

- **Belgique**

En ce qui concerne la neutralité de la Belgique de 1831 à 1919, elle résulte de l'article 7 du traité du 14 Octobre 1831. Elle a été violée en 1914 par l'Allemagne et elle fut abandonnée au lendemain de la première guerre mondiale en 1919, la Belgique devenant membre sans restriction de la S.D.N.

2- Origine de la neutralité

La neutralité peut avoir deux origines:
a- unilatérale.
b- conventionnelle.

a- L'origine unilatérale

Elle est alors une manifestation de la volonté d'un état qui se déclare neutre vis à vis d'une guerre qui a lieu entre deux ou plusieurs états. Cette neutralité résulte ainsi d'un acte unilatéral et non d'un traité.

Les états neutres selon une origine unilatérale sont actuellement:
- l'Islande (de 1918 à 1944).
- l'Autriche (1955).
- le Laos (en 1962).

Nous parlerons, à titre d'exemple, de la neutralité de l'Autriche et puis celle du Laos.

- **La neutralité de l'Autriche**

Elle ne résulte pas d'un traité mais d'un acte unilatéral. Aux termes d'une loi du 26 Octobre 1955, l'Autriche proclame "Librement, sa neutralité et maintiendra et défendra cette neutralité par tous les moyens dont elle dispose". Elle proclame aussi qu'elle n'adhérera dans l'avenir à aucune alliance militaire et n'admettra pas l'établissement de bases militaires sur son territoire. Cette neutralité a été reconnue par 53 Etats.

- **La neutralité du Laos**

Une déclaration unilatérale du gouvernement Laotien du 9 Juillet 1962 déclarait: "Ne pas participer à aucune alliance ou accord militaire incompatible avec sa neutralité et demander aux états tiers de reconnaître la souveraineté, l'indépendance, la neutralité, l'unité et l'intégrité territoriale du Laos".

1- Evolution et définition

a- Evolution

La nouveauté juridique entrainée par l'état de guerre est assez peu étendue dans le cadre des rapports entre belligérants et non belligérants. Le principal effet récent de la survenance de la guerre éternelle concerne la neutralité que s'imposent les états voisins des belligérants conformément aux règles générales de la guerre. Tout état qui ne veut pas participer à la guerre, a le droit de proclamer sa neutralité. Mais au cours de l'évolution du conflit, il peut changer son attitude et décider d'abandonner sa neutralité pour rejoindre les belligérants.

Ainsi, le fait de neutralité est susceptible de se modifier profondément. D'une part, le caractère total, et en particulier les aspects économiques des guerres, ont conduit à méconnaître progressivement les droits des états neutres. D'autre part, l'apparition de situations intermédiaires entre neutralité et belligérance ont fait naître les notions de neutralité qualifiée et de neutralité intégrale.

b- Définition

On entend par neutralité, selon le droit international classique, et d'une façon générale, la situation d'un état qui demeure en dehors de tout conflit armé intéressant d'autres états et en dehors des hostilités du temps de guerre. Ce statut est un statut type préorganisé par l'ordre juridique international global.

Pour bien comprendre le droit de neutralité, il faut connaître l'origine de cette neutralité.

nos jours atteint tous les secteurs et affecte la nation en totalité. La propagation de la violence et la paralysie économico-sociale qui en découle peut se répercuter négativement sur toute une partie du monde. D'où l'importance de la neutralité internationale.

Nous envisageront la question de sorte à la clarifier tout en avançant des réponses qui pourraient contribuer à la compréhension du concept et sa généralisation.

Première partie:
Théorie générale de la neutralité

Le statut de la neutralité était réglementé par des conventions internationales telles que les deux conventions de La Haye de 1907, la première convention parle du cas de la guerre terrestre, et la deuxième convention parle du cas de la guerre maritime, et d'autres déclarations, à savoir:

- la déclaration de Paris du 16 Avril 1856.

La première partie comprendra deux sections:

- la première analysera l'évolution et l'origine de la neutralité.
- le traité de Washington du 8 Mai 1871.
- la seconde les formes et les caractères de la neutralité.

I- Evolution et origine de la neutralité

L'idée générale, selon la théorie classique, fut énoncée par les conventions de La Haye de 1899 et de 1907.

La notion de la neutralité apparait à la fois comme:

a- un acte libre de décision ou un acte discrétionnaire relevant de la compétence exclusive de l'état intéressé.

b- un régime juridique comportant un ensemble de droits et d'obligations.

Le Concept de Neutralité Etatique

Marie Semaan(*)

Il revient aux entités étatiques reconnues comme états d'exercer leurs compétences juridiques et politiques externes. Mais certaines exceptions peuvent venir entraver la plénitude de ces compétences. Ces restrictions sont essentiellement édictées par la structure constitutionnelle et légale interne. Comme elles peuvent être le fruit d'une politique internationale ou bien une conduite étatique constante sur le dit plan.

La neutralité n'est incontestablement pas une limite à la souveraineté de l'état. Mais la forme négative ne peut en aucun cas définir la notion. De moins en moins ambigu, le concept de neutralité s'est conféré des conceptions claires à la suite de la Conférence de La Haye de 1907.

Le lien entre la notion de neutralité internationale et les situations de conflit est incontestable. Si la guerre n'était jadis qu'un phénomène limité aux armées et n'avait qu'un cachet militaire, actuellement ce phénomène a pris d'autres envergures. La guerre de

* - Avocate à la Cour.

14. Rostow, E. (1976). **The Middle East: critical choices for the US**. Colorado: WestView Press.
15. Rubin, J. "Western perspectives on conflict resolutions" in **conflict resolution in the Arab world: theory and practice**. Ed. by Paul Salem, American University Press. (1997).
16. Russet, et. al. (1995). **World politics: the menu for choice**. New York: W.H. Freeman and company.
17. Snyder, et. al (1977). **Conflict among nations: bargaining, decision, making, and system structure in international crisis**. Princeton: Princeton University Press.
18. Spiegel, S. (1985). **The Middle East and the Western alliance**. London: George Allen and Unwin.
19. Stanwood, et. al. (1991). **The Gulf war: a day-by-day chronicle**. London: Reed International Books Ltd.

References

1. Aron, R. (1966). **Peace and War: a theory of international relations**. London: Weidenfeld and Nicholson.
2. Brazilai, et. al. (1993). **The Gulf crisis and its global aftermath**. London: Routledge.
3. Chomsky, N. (1991). **The US in the Gulf crisis in the Gulf War and the New World Order**. Ed. by. Bresheeth et. al. London: Zed Books Ltd.
4. De Bono, E. (1985). **Conflicts: a better way to resolve them**. Great Britain: Clays Ltd.
5. Dean Pruitt and Jeffrey Rubin, (1986). **Social conflict**. New York: McGraw Hill.
6. Doron, G. (1987). **Oil and/or the olive branch: the Nixon administration choices in its Middle East policies**. New York: Hofstra university.
7. Ismael, et. al. (1994). **The Gulf War and the New World Order: international relations of the Middle East**. Florida: university press of Florida.
8. Karsh, E. (1994). **The Iran-Iraq war: impact and implications**. Great Britain: the Macmillan Press Ltd.
9. Laue, J. "The conflict resolution field: an overview and some critical questions", in **Dialogues on conflict resolution: bridging theory and practice**. Washington DC: US institute of peace.
10. McKinley, M. (1994). **The Gulf war: critical perspectives** Australia: Allen and Unwin.
11. Mitchell, C.R. (1981). **The structure of international conflict**. New York: Saint Martin.
12. Moore, C. (1989). **The mediation process: practical strategies for resolving conflict**. San Francisco: Jossey-Bass publishers.
13. Nicholson, M. (1970). **Conflict analysis**. London: the English Universities Press Ltd.

A willingness to settle

In late February, the ground offensive led to Saddam's defeat. Recognizing this fact, Saddam publicly ordered, on the night of February 25, 1991, the withdrawal of all his troops "in an organizing way" from Kuwait. (Brazilai, et. al, p.62). Two days later, on the 27th, he agreed to respect and honor all relevant UN resolutions. One day later, Bush "called a halt to all war operations" and "Saddam was saved". (Brazilai, et. al, p.63).

Conclusion

The Middle East crisis is distinctive "for having posed the first real challenge to the post-Cold War international system". (Brazilai, et. al, p.10). It inspired New World Order enthusiasts to proclaim a new ethnic of conduct in world affairs marked by "acceptance and not by rejection... by dialogue and not by violence... by cooperation and not by conflict... by hope itself, and not despair ". (Doron, p.2). the outcomes of this war vary in accordance to the contending parties. In fact while Iraq's defeat immediately plunged the country into a civil war which threatened to tear it to pieces, as two constituent parts, the Shias in the South and the Kurds in the North, struggled to free themselves from Baghdad rule (Stanwood, part four), the United States of America showed its supremacy by becoming incontestably the world's military, economical, and political leader...

secondly, to use Kuwait's economic resources in the reconstruction of Iraq's infrastructure. (Barzilai, p.60). On another hand, the "prestige" of the United States of America, at the head of the Coalition Front, did not permit them to retreat or to make any kind of concessions. The war was inevitable, and stalemate was reached.

The negotiation process

Because of very high aspirations and irrevocable commitments, the two parties ended in what is called a positional bargaining. In fact, this latter is facilitated here since both parties are disputing over issues that are mutually exclusive.

After the failure of many third parties to mediate and put a stop to this stalemate situation, Iraq agreed to the Soviet plan for peace and to withdraw from Kuwait. Gorbatchev met Tarek Aziz in Moscow and they both agreed on the outline of the withdrawal. Iraq agreed to accept resolution 660, but that it will not meet the deadline for withdrawal. Gorbatchev insisted that Iraq accept this deadline. Iraqis wanted six weeks to withdraw from Kuwait, but Gorbatchev insisted to withdraw at least from Kuwait city within four days. American president George Bush issued an ultimatum to the Iraqis to withdraw from Kuwaiti territory on the 23rd of February. The decision was Saddam's...

The last card played by the allies was a massive ground attack on Sunday 24 February 1991, which aimed at "ejecting Iraqi units from Kuwait", since Saddam Hussein had a chance to withdraw, but instead, the "Iraqi leader had chosen to redouble his efforts to destroy Kuwait and its people". (Stanwood, part three).

There was a kind of psychological game played by the contending parties. In fact, while Iraq threatened to use its chemical arsenal (Iraq was known to have stocks of mustard and nerve gases Tabun and Sarin. Mustard gas is not a killer unless it is concentrated while nerve gases work on the biochemistry of nerve endings, causing convulsions and death), the United States used force to contend Iraq to withdraw from Kuwait. The big Western Power even tried to play on the psychology of the Iraqis by "granting the Iraqi army 'safe passage' if they withdraw from Kuwait". (Stanwood, part three).

Strategies used

Both parties used contending, which can be defined as "any effort to resolve a conflict on one's own terms without regard to the other party's interests".

The various tactics they used ranged from using threats, to imposing penalties (economic embargo), and to taking preemptive actions to resolve the conflict without the other's consent.

The reason why both parties chose a contending strategy lies on the fact that both held very high aspirations and tried to persuade the other party to yield. In reality. The two party to the dispute held irrevocable commitments, and thus, they could not make any kind of concessions. In other words, it was a case of either black or white...

Stalemate?

The contending parties reached a state of stalemate, since neither one of them accepted to make any concessions. For Saddam Hussein, an unconditioned withdrawal was totally unacceptable, because, by this he would have not accomplished his two fold objective: the first one being to "satellite Kuwait so as to make it fully subservient to Iraq's financial and strategic wishes", and

mainly the United States of America and the Arab Gulf States, who heavily helped Iraq in this bloody conflict.

Consequently, Iraq greatly enhanced its stock in weapons and arms, and its endurance in war. However, the long bloody war had left Iraq politically shaken and deeply in debt. It is to note that Saddam Hussein has no military training, and has only a political background within "the apparatus of the Ba'athist Party and the security organizations of the state". (Stanwood, part three).

On another hand, Kuwait had never launched a high scale war, neither had it been engaged in a strategically attack. However, Kuwait's military position or force had little to play here, since it was the Americans Coalition Front formed that was going to face the Iraqis. This Allied coalition sent innumerable men and material to the Gulf. In reality, Gulf ports reached "near saturation point", as vast quantities of "military paraphernalia" flooded in. (Stanwood, part two). Aircrafts, guns, tanks, and warships paved the way for an Allied counter attack.

Hence, as a first view, the Allied Front materials and sources were by far superior. But one must not forget the presence of the important and strategic weapons Iraq has, and which constituted a big threat even in front of the largest coalition in the world...

The psychology of the parties

Iraq allied on a strong commitment of its populace. Even in the midst of the events, Iraqi deputy Prime Minister, Saadoun Hammadi declared in Tunis that the "morale is high in Iraq", while the US ambassador to the UN, Thomas Pickering accused Saddam Hussein to be "responsible for Iraq's civilian casualties". (Stanwood, part three). Thus, while the Iraqi side was trying to put the blame on the West (Iraq tried to dupe the world to gain sympathy for its civilian casualties), and to give strength and support to its population, the West, notably the United States of America accused Iraq of waging a losing war. (Stanwood, part three).

part three). Intensive bombing hit Baghdad. In response, Saddam hits Scud missiles over Saudi Arabia and Israel. A hard game of attacks, both in air and in land followed, and the scene turned into a bloody one, leaving casualties and material losses.

Aspirations

When Iraq entered the war, it was very sure of its immediate success. In fact, it did take them a very short time to invade the totality of Kuwaiti territory. Nonetheless, Iraq had overestimated its own capabilities and that of the allied forces. In spite of all of this, it never lost hope, and at day 26 of the operation Desert Storm, Saddam Hussein assured that the victory is an Iraqian one. He declared that "Iraq is determined to fight on" and he praised the countries and the people standing by his country, mainly Jordan, Sudan and the Palestinians. (Stanwood, part three). The Allies, on another hand, declared that they had caused serious damage to Iraq's military capability, and that Iraq is no longer a threat to the world. The Coalition Front assured, furthermore, that Iraq had now an ineffective air defenses and navy forces. Even, according to the Dick Cheny, the US Defense Secretary in Bush's era, declared that "the production facilities for nuclear, biological, and chemical weapons have been mostly destroyed, although Iraq contains significant amounts of chemical weapons". (Stanwood, part three).

The power relationships

Iraq possessing the "fourth largest army in the world", was a rather poorer country than Kuwait, having the highest per capita GNP in the world.

During the First Gulf War, Iraq was backed up by a chain of allies, who were hostile to the Iranians, and who saw the Iraqis the only alternative to decreasing Iran's power. As examples of Iraqis allies, in addition to France and the ex-Soviet-Union, we can count

Baghdad, Kuwait and Riyadh, trying to ease the tensions point furthermore, the United States, through the Us ambassador to Iraq, April Glaspie, threatened Iraq to use force to protect "its friends" in the Gulf. Iraq did not take this American message as dangerous because the United States of America was Iraq's biggest allied during the First Gulf War. On the last day of July, Kuwaitis and Iraqis met in Jeddah, Saudi Arabia, to negotiate, but theses talks came abruptly to an end, because of Kuwait's refusal of giving up the two islands of Bubiyan and Warba to Iraq, and helping this latter in its mounting dept. by that time, Iraq has poised 100.000 troops on its borders with Kuwait.

Immediately after the attack, the UN security Council called for an emergency session, and so did the Arab League in Cairo. However, Iraq warned the United States that if it will intervene in Kuwait, the latter country would be a "graveyard". (Stanwood, part one).

On the day of the attack, and within 24 hours, Iraq was in full possession of Kuwait. Saudis feared of the further Iraq invasion of their borders. Thus, they asked for US assistance, and were skeptic of the Iraqis position, although the Iraqis had recorded that they had no territorial ambitions in Saudi Arabia. The front or coalition, formed largely by American troops, and accomplished under "United Nations auspices", had two broad objectives: the first was to "forestall the possibility of invasion" while the second was "to assemble sufficient resources to initiate offensive operations against Iraq, with a view to liberating Kuwait". (Stanwood, et. al, part two).

The Security Council emitted many resolutions (661, 662, and later 678) concerning economic sanctions, and declared null and avoid Iraq's annexation of Kuwait. (Stanwood, part one). Nevertheless, Iraq's position was firm and rigid: it considered that this invasion was not negotiable.

The UN deadline was due on Wednesday 16th of January of 1991, date on which the UN and its allies were authorized to use "all measures necessary to force Iraq out of Kuwait". (Stanwood,

no precise reference to exact borders of the two countries, neither in the 1932 nor in the 1963 agreements.

For this matter, the Arab league, in 1962, established a "Military Patrol Line" (MPL) to guard the borders. Kuwaitis transgressed this controlled region twice. The first time, they were obliged to go backward by Iraqis troops, while in the second time, in 1980, Kuwait took the opportunity of Iraq's involvement in the First Gulf War with Iran, and Claimed this area to be its position. In reality, Kuwait's claiming to the area, rather than claiming access to its oil, was "the impetus to the Kuwaitis action" because "at 12000 barrels per day, oil from the disputed zone constituted less than one-half of one percent of Kuwait's total production". (McKinly, p.9).

Iraq's economic interests in Kuwait are no small. After 1946, Kuwait's production in oil had surpassed and doubled Iraq's production. In 1960, five founders members, among whom were Iraq, Kuwait, and Saudi Arabia created the OPEC (the Organization of Oil Producing Countries), and the fact that Kuwait overproduced oil annoyed Iraq, and this fact was one of Iraq's "grievances in the period before the invasion of Kuwait" (Stanwood, part one).

There is one behind the scene reason for the Iraqi invasion of Kuwait, and which is Sadam's deep anxiety over the future of this personal rule. This leader thinks that "politics is a ceaseless struggle for survival" and he perceives the world "as a violent, hostile environment in which the will to self-preservation rules". (Barzilai, p.51).

The conflict

The hostilities erupted with the Iraqi invasion of Kuwait on The 2nd of August of 1990, "exactly two weeks before the second anniversary of the 20 August 1988 cease-fire in the Iran-Iraq war". (Stanwood, part one).

One month before, in July, Iraq had moved around 30.000 troops to the Kuwait border. As a mediator, Hosni Moubarak tried to visit

This front or coalition gathered many countries who wasted no time in sending men and necessary material: Argentina, Australia, Bangladesh, Belgium, Canada, Czechoslovakia, Denmark, Egypt, France, Germany, Greece, Italy, Kuwait (the invaded), Morocco, The Netherlands, New Zealand, Niger, Norway, Oman, Pakistan, Poland, Qatar. Saudi Arabia (who financed the whole desert storm operation, and who initially asked for help because Iraqis troops were threatening its borders), Senegal, Spain, Syria, United Arab Emirates and the United Kingdom. (Stanwood, et. al, part two). Finally, the role of the United Nations is indisputably that of the mediator, like the one it plays in every conflict.

The issues of the dispute

The major issue in this conflict is Iraq's invasion of Kuwait's sovereign.

Historically, the British formed Iraq from the three Ottomans districts of Basra, Baghdad and Mosul, all occupied in 1918. Kurds, who wanted to be independent and a part of a separate Kurdish state populated Mosul. This same region was very preponderant to the British because of its strategic position and its oil. Thus, in 1920, Iraq was created and its creation "reflected British interests and concerns rather than the national aspirations of its people". (Stanwood, part one).

The United States of America never recognized a legally binding border separating Iraq and Kuwait. The British High Commissioner to Iraq, sir Percy Cox, "unilaterally drew dividing lines upon his imperial map to distinguish Iraq, Saudi Arabia, and Kuwait". (McKinley, p.9). Consequently, we had two neutral zones, one separating Kuwait and Saudi Arabia, and the second Saudi Arabia and Iraq.

In 1963, Iraq accepted Kuwait's independence, however, the borders of this principally were very much vague. In fact, there was

the elements that can best illustrate the issue of conflicts discussed above.

After the First Gulf War between Iran and Iraq, which was one of "those outstanding historical events" that cannot be ignored. (Karsh, p.1) that lasted for about eight years and which was the "longest and bloodiest conflict between two Third World states in the post-1945 era; a war that towered over the Middle Eastern political scene for nearly a decade and reached unprecedented peaks of violence, even by standards of this strife-torn region". (Karsh, p.1), the Second Gulf War blows out, with Iraq's invasion of Kuwait on the second of August 1990.

The parties involved

The direct two parties to the conflict are Iraq and Kuwait, two neighboring countries in the Middle-East. However, there are a lot of behind-the-scene actors that had contributed to the internalization of the conflict.

The United States was very much involved in the conflict because the Middle-East has been "central to Americans efforts to establish a more secure and peaceful world" and because this area is considered by the Western power as "the most dangerous single threat to world peace". (Rostow, p.204). In the words of president George Bush, "America stands where it always has, against aggression, against those who would use force to replace the rule of law" (Chomsky, p.13). The further discovery of oil in the region at the turn of the twentieth century, increased immensely its importance, and thus, because of the Gulf's strategic importance, the Second Gulf War shook the world, especially that the Americans think that "crises in the Middle-East threaten not only US national interests, but those of the entire industrialized world". (Spiegel, p.9). The United States "displayed the initiative and muscle to confront Iraq with a formidable response and mobilize a common front within the Security Council" (Ismael, et. al, p.26).

unresolved and hanging in the air. (For the illustration of these five strategies, see fig.2).

Fig.2: The Major Strategies used to resolve conflicts.

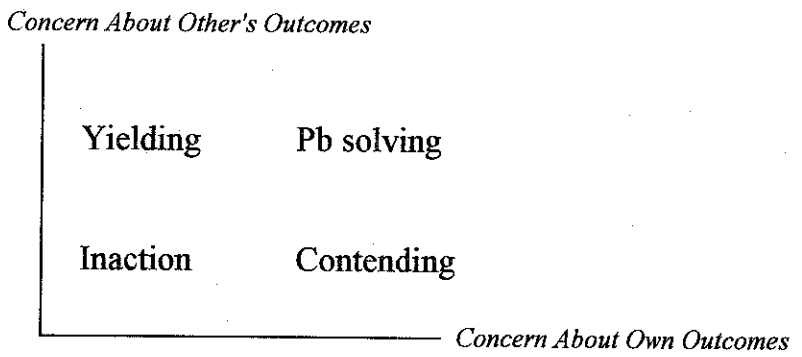

For more details, the following figure (fig.3) shows more the relationship between each of the strategies to the interests of both the party and the other. We will note that the fifth strategy, withdrawing, was not represented, simply because it means that one party has retreated from the conflict.

Fig.3:

	Own	**Other**
Contending	High	Low
Yielding	Low	High
Pb Solving	High	High
Inaction	Low	Low

Turning now to the case study, the Second Gulf War, that placed Iraq in an awkward position versus the whole world, we find in it

commitment. In fact, irrevocable commitment may lead to one's death sometimes...

- The second strategy is problem solving, which comes in opposition to the first strategy. In fact, this strategy aims at pursuing an alternative that satisfies the aspiration on both sides of the conflict. It reduces the escalation of the conflict and encourages the discovery of tactics that reduce tensions. Various tactics are used here too, like the use of a compromise, an integrative solution, or an agreement on a procedure for deciding who will win.

  A compromise "is an agreement reached when both parties concede to some middle ground along an obvious dimension. (Pruitt and Rubin, p.140). In other terms, it is neither a win-win nor a lose-lose relationship, a kind of an Aristotelian golden mean, as for the second tactic, the integrative solution, and as its name shows, it tries to integrate the two parties' interests. It is surely a win-win relationship, since both parties are benefiting.

  There are many ways in which an integrative may be made: expanding the pie (i.e. increasing the resources available), non-specific compensation (where the party gets what he wants while other is compensated by another way), logrolling (i.e. each party concedes on issues that are of low priority to itself and high priority to the other party), cost cutting (or specific compensations), and last bridging (which is the emergence of a third option that satisfies both parties). (Pruitt and Rubin, p.147).
- Yielding is the third strategy used in conflicts, and it implies a partial concession. In other words, it involves the lowering of one's own aspirations for the other's sake, and settling for less than one would have liked.
- Withdrawing refers to the decision of choosing to leave the scene of the conflict, either physically or psychologically.
- Inaction is the worst of these strategies. Because it implies doing nothing at all, and leaving the issues underlying the conflict

There are a lot of strategies to resolve conflicts:

- Contending refers to "any effort to resolve a conflict in one's own terms without regard of the other party's interests" (Pruitt and Rubin, p.25). In other words, this strategy is used when a party maintains very high aspirations and wants another to yield. This strategy uses many tactics.

  The first tactic, ingratiation, called the "art of relationship building", is when a party tries to influence another by using flattery and other means like opinion conformity (which consists in the party approving of what the other is saying without the formal letting the latter be suspicious of anything), all this to show the other that the party is friendly to him (Pruitt and Rubin, p.47).

  The second tactic, gamesmanship, known also as the art of feather ruffling, consists in tracing a series of steps that are purposely done to let the other party feel incompetent or paralyzed. The third tactic, persuasive argumentation, is considered as the lightest tactic, whereby "party induces other to lower his or her aspirations through a series of logical appeals". (Pruitt and Rubin, p.50). Fourthly, promises and threats, are intended by party to affect other, positively or negatively. It is the kind of statement using If-then, like for instance, a mother telling her child that if he doesn't eat his meat he will not have dessert (promise) or that she will spank him (threat). It is important to note that these two tactics are contradictory, since the first, promises, offer rather attractive options to the other party, while threats usually lead the other to make counterthreats, leaving us with a negative spiral of intensifying hostility. (Pruitt and Rubin, p.56). Last, the best example of irrevocable commitments is the game of Chicken, very known in politics. This latter kind of tactics is useful sometimes because it does not leave another choice for the other party, however, it is very dangerous on the party making the decision or the

Going to the second component of conflicts, Attitudes, they are mainly due to "aggressive drives, intra-personal tensions and aggregate frustration" (Mitchell, p.26). In other words, their sources are internal, and are rooted in humans. Its roots are the many emotional states that accompany men, like fear and aggression. All these emotions lead to unreal conflict. A known example of this latter is that caused by the process of scapegoating where "the enemy is accused of the things that one dislikes in oneself". An illustration would be the case of Dulles who saw the Soviet Union as atheistic and evil. This act of scapegoating brings great psychological satisfaction (Russet, et. al, p.25). It is only when the true sources of frustration, tension, or fear are removed that the situation of unreal conflict will come to an end.

The last component of conflicts, behavior, may be defined as: "Actions undertaken by one party in any situation of conflict aimed at the opposing party with the intention of making that opponent abandon or modify its goals". (Mitchell, p.29). A simple example would elaborate more on this point: if a minister, in country Alpha sends a general warning, then the minister of country Beta may take this act as directed towards his own country, when, in reality, that warning was directed towards a totally different country, country Gamma.

As noted before, conflicts emerge because of lack of clarity of true interests. In fact, parties in disputes rarely identify in a clear or direct way what their interests are. This lack of clarity occurs because parties:

1. Often do not know what their genuine interests are.
2. Intentionally hide their interests, in the aim of maximizing their gains.
3. Have adhered to a position and are reluctant to go backward and give concessions.
4. Are unaware of the various procedures for exploring interests.

Because of all these four pounts, "parties often reach a deadlock and can no longer progress" (Moore, p.189).

Mitchell thinks that conflict has three fundamental components, which are: Conflict situation, conflict behavior and conflict attitudes and perceptions (Fig.1). (Mitchell, p.15).

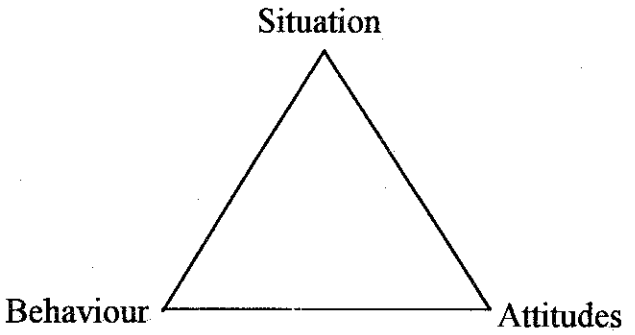

Fig.1: The three fundamental components of Conflict.

The first component, Situation, is a situation in which "two or more social entities or 'parties' perceive that they possess mutually incompatible goals". (Mitchell, p.17). The best illustration that can be given here is that of the Arab-Israeli conflict, where the Palestinians want to replace the Israeli state by a secular Palestinian state, whereas the Israelis are fighting for the continuity of their state. There is an array of reasons why there are, in real life, incompatibility of goals, but the major source recognized lies in the gap between social values and social structure. In other words, because of the economics' concept of "scarcity", there is, in society, an unequal distribution of goods to different groups in society. Goods can be material ones (like cars for instance), or positional goods (like a certain important position in a business firm). Furthermore, goals can be of two types: positive or negative. The first type, is referred to as "consciously desired future states", like, for instance, an increase of wealth, or achieving secure and defensible borders, while the negative goals "involve the avoidance of unwanted future states or happenings", like avoiding bankruptcy. (Mitchell, p.22).

- *Isolation*: where goals are independent with no overt behavior. (Mitchell, p.24).

When talking about conflicts, one must stress that these latter arise because "people may have to interact in the same situation but they see the situation very differently". (De Bono, p.47). According to De Bono, "everyone is always right. No one is ever right". This means that "within his or her own perceptions, a person may be right but in terms of wider perceptions, this is not so and in terms of absolute perceptions, it may never be so". (De Bono, p.47). Since conflict is usually defined " as an activity which takes places between sentient, though not necessarily rational beings", then what ought to be firstly emphasized is "the wants and needs of the parties involved. (Nicholson, p.2). In other words, if these wants and needs are clearly articulated, then there is no more need for a conflict situation. An example of this could be given on two sisters who are fighting over an orange. The older sister wants its peel, while the second only necessitates its core. Since the two did not reveal their true needs, they were engaged in an illogical dispute. It is only by underlying their true interests that these two sisters will reconcile.

It is very important to make a distinction between two very equivocal terms: Conflict settlement and conflict resolution. The first refers to "developing a set of arrangements for proceeding on specific issues or conflicts, without necessarily addressing the underlying sources of the conflict", as when two sides find a way to reach agreement (Laue, p.24). As for the second term, it implies "a change in underlying attitudes". (Rubin, p.5).

Issues of conflicts are of special interest to the students of international relations, since these issues are no strangers to politics: "Conflict is central to all politics especially international politics, and crises are conflict episodes par excellence". (Snyder,p.3). In international politics, or realpolitik, conflicts usually escalate into wars, and, thus, international relations can be labeled as the "science of peace and war". (Aron, p.6).

interests and desires. One ought to realize that a conflict is present, since if he does not, there would be no conflict. When conflict is identified, what is to be done rests on a heavy process of solving the problem so as to reach a mutually satisfying compromise or result.

It is necessary to add that when one talks about conflicts, it is not always a negative thing. On the contrary, a conflict can be very positive and healthy, since as we have already stated that conflict is a natural phenomenon. In this specific sense, conflict is seen as vital, as an opportunity for progress, change and development.

Conflicts are ubiquitous: They exist everywhere and in every place. We can count different kinds of disputes, ranging from daily conflicts between brothers and sisters or husbands and wives, to the more critical ones over property, territories, ideologies, resources or rights...

In this article, an intensive research will be established on the issue of conflicts, then, a case study will be analyzed in relation to the subject matter. The Second Gulf War will do that illustration. The importance of this war lies in the fact that it exploded in the Middle East, which "is the object of sustained attention by developed and underdeveloped societies, by industrialized and agrarian economies and by Eastern and Western politics". (Spiegel, p.49). It is for that reason why the Middle East found itself at the center of the universe.

Historically, there existed relationships of total conflict between parties (like Germany and the Soviet Union from 1941 to 1945). Parties may have, on another hand, no relationship at all, and hence be in complete isolation (like the example of Japan under the Tokugawas) (Mitchell, p.24). Summarizing social relationships, we can count three main basic types:

- *Conflict*: where goals are incompatible, mutually exclusive, with hostile behavior.
- *Cooperation*: where goals are congruent, identical, and interdependent, with friendly behavior.

Conflict Resolution:
The Case of the Second Gulf War

Prof. Michel Nehmé
Nathalie Al Anbar

Since the very oldest days of our original fathers, disputes have emerged, taking several forms and having different appellations. In fact, although the field of conflict resolution is a new one, the issue of conflicts is as old as the world.

As a start, the first thing we can do is to try to define the term conflict. According to Ross Stagner, one definition can be: "Conflict is a situation in which two or more human beings desire goals which they perceive as being obtainable by one or the other but not both. For James Laue, "Conflict is natural and inevitable" and he gives it the following definition: "Conflict may be defined as escalated competition at any system level between two or more parties, each of whom aims to gain advantage-in resources, interests, values, or fulfillment of needs-over the other party or parties in power". (Laue, p.22).

Whatever seems to be the definition, one thing is sure: A conflict situation involves a situation of mutually exclusive needs, wants,

DEFENSE NATIONALE LIBANAISE

Comité Consultatif

Dr. Nassim EL-KHOURY
Dr. Adnan AL-AMIN
Dr. Ilham MANSOUR
Dr. Michel NEHME
Dr. Hassan MNEIMNE
Dr. Abdallah FARHAT

Rédacteur en Chef: **Ghassan CHEDID**

Le Concept de Neutralité Etatique ..... **Marie Semaan** 182

Conflict Resolution:
The Case of the Second Gulf War..... **Dr. Michel Nehme**
Nathalie Al Anbar 202

DEFENSE NATIONALE LIBANAISE

LEBAN

LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE

DEFE

NATIONAL

LEBANESE NATIONAL DEFENCE

NAT

LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANES

L

DEFENCE

LEBANESE NA

AL DEFENC

LEBANESE

TIO